جامعة اليرموك
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

أثر الرقابة على أداء المصارف الإسلامية

دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني

The Control And Its Effect On The Islamic Bank performance

Case Study For Islamic Bank Of Jordan

إعداد الطالب

مهند علي جفال

إشراف

د. عدنان محمد ربابعة

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية

2019م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اثر الرقابة على أداء المصارف الإسلامية

دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني

إعداد

مهند علي جفال

بكالوريوس اقتصاد، اليرموك، 1998م

ماجستير مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية مشروع مشترك بين البنك المركزي والجامعة الأردنية، 2010م

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

أعضاء لجنة المناقشة

د. عدنان محمد ربابعة.....مشرفاً رئيساً

أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك

د. عامر يوسف العتوم.....عضواً

أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك

د. زكريا سلامه شطناوي.....عضواً

أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك

د. محمد محمود بني عيسى.....عضواً

أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك

د. أحمد شحده ابو سرحان.....عضواً خارجيًا

قسم المصارف الإسلامية، الجامعة الأردنية

تاريخ مناقشة الأطروحة: 16 /2019/5م

ب

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع لوالدي ولزوجتي وأولادي لوقوفهم بجانبي لإنجاز هذا العمل وللباشا خالد النوافلة والغالي أبي محمود خير الله النوافلة والدكتور علي النوافلة وإخواني وأخواتي وأصدقائي ولكل من ساندني خلال هذه الفترة.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر و تقدير

الشكر الأول والأخير لله على أنه قدرني على إنجاز هذا العمل وإلى مشرفي الدكتور عدنان ربابعة الذي قدم لي الدعم والمشورة من خلال خبرته ومن ثم للدكتور عامر العتوم على وقوفه بجانبي ومساندتي بشتى الطرق وإلى الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الجبار السبهاني وإلى حضرات الاساتذة لجنة المناقشة وإلى الأساتذة الأفاضل في قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية وإلى كل من ساندني لإنجاز هذا العمل.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
فهرس الجداول	ز
فهرس الملاحق	ح
الملخص باللغة العربية	ط
مقدمة	1
مشكلة الدراسة	2
فرضيات الدراسة	2
أهمية الدراسة	3
منهجيه الدراسة	3
الدراسات السابقة	4
الفصل الأول: مقدمة عامة عن الرقابة في المصارف	**11**
المبحث الأول: الرقابة، مفهومها، أهميتها، أشكالها	13
المطلب الأول: مفهوم الرقابة	13
المطلب الثاني: أهمية الرقابة وخطواتها وهيكل نظام الرقابة	16
المطلب الثالث: نبذة عن نظام الرقابة الذاتية وعوامل نجاحها وأشكالها.	17
المبحث الثاني: البنوك الإسلامية وتقييم الأداء	23
المطلب الأول: نبذة عن البنوك الإسلامية	23
المطلب الثاني: ماهية التجارة والوساطة وما هي علاقة البنوك الإسلامية بهما	25
المطلب الثالث: مفهوم الأداء والمصطلحات ذات الصلة.	27
المطلب الرابع: تقييم الأداء مفهومه واهدافه وعلاقته بالمعايير والمؤشرات	30
الفصل الثاني: أنظمة الرقابة على البنوك الإسلامية	**33**
المبحث الأول: الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية	**34**
المطلب الأول: مفهوم الرقابة الشرعية	35
المطلب الثاني: التدقيق الشرعي الداخلي	37
المطلب الثالث: نظام التدقيق الشرعي الخارجي	44
المبحث الثاني: الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية	**46**
المطلب الأول: مفهوم الرقابة المصرفية ومراحل تطورها والمصطلحات ذات الصلة وأهدافها وأساليبها وتعليماتها النقدية.	46
المطلب الثاني: نظام الرقابة الكمية المطبق على البنوك الإسلامية	51
المطلب الثالث: نظام الرقابة النوعية المطبق على البنوك الإسلامية	56

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية	**59**
المطلب الأول: نظام المراقبة الداخلية في البنوك الإسلامية.	59
المطلب الثاني: المراجعة الداخلية المحاسبية في البنك الإسلامي	62
المبحث الرابع: الرقابة الخارجية في البنوك الإسلامية	**64**
المطلب الأول: تعريف وهدف معيار المراجعة ومسؤولية مدقق الحسابات الخارجي	64
المطلب الثاني: نطاق عمل واهم مقاصد وتقرير مدقق الحسابات الخارجي	66
المبحث الخامس: الرقابة الدولية على المصارف الإسلامية	**73**
المطلب الأول: الرقابة الدولية مفهومها وعناصرها وأهميتها	73
المطلب الثاني: اتجاهات الرقابة الدولية ومؤسساتها	75
المطلب الثالث: مجالات الرقابة الدولية	78
المطلب الرابع: مبررات الرقابة الشرعية الدولية واهم المقترحات لتحسين أداءها	79
الفصل الثالث: تقييم الأداء في البنوك الإسلامية	**83**
المبحث الأول: تقييم أداء هيئات الرقابة الشرعية	**84**
المطلب الأول: تعريف السلامة الشرعية والأداء الشرعي	84
المطلب الثاني: الحلول العملية لمشاكل الرقابة الشرعية ومعايير قياس الأداء	85
المبحث الثاني: الأنظمة الرقابية	**87**
المطلب الأول: مفهوم الرقابة وأدوات النظام الرقابي وخصائصه	87
المطلب الثاني: اهمية المعلومات في العملية الرقابية و تصحيح الانحرافات ومعوقاتها	90
المطلب الثالث: إجراءات الرقابة والتحديات التي تواجهها ومستوياتها ووظائف معاييرها	92
الفصل الرابع: تحليل بيانات الدراسة	**96**
المبحث الأول: نبذة عن البنك الإسلامي الأردني	**97**
المطلب الأول: البنك الإسلامي وأهدافه والهيكل التنظيمي	97
المبحث الثاني: البيانات المالية وتحليلها	**100**
المطلب الأول:البيانات المالية المدروسة	100
المطلب الثاني: عرض البيانات المالية وتحليلها وتفسيرها	101
المبحث الثالث: المتغيرات واختبار الفرضيات	**111**
المطلب الأول: المتغيرات وعينة الدراسة والمعالجة الإحصائية المناسبة	111
المطلب الثاني: عرض النتائج	115
قائمة المراجع	125
الملاحق	132
Abstract	142

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

الجدول	المحتوى	الصفحة
1	حجم الأصول للبنك خلال سنوات الدراسة 2013-2017 بالدينار الأردني	101
2	حجم الخصوم لفترة الدراسة 2013-2017	101
3	نسبة الخصوم إلى الأصول للفترة من 2013-2017	102
4	تحليل رأس المال خلال الفترة 2013-2017	103
5	تحليل الاحتياطيات لدى البنك خلال الفترة 2013-2017	104
6	تحليل الأرباح المدورة خلال الفترة 2013-2017	105
7	تحليل حقوق الملكية خلال الفترة 2013-2017.	105
8	تحليل الموارد الخارجية (الودائع).	106
9	تحليل الاستثمارات خلال الفترة 2013-2017 للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	107
10	تحليل الإيرادات خلال الفترة 2013-2017	108
11	تحليل القرض الحسن خلال الفترة 2013-2017.	110
12	توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية	111
13	معاملات كرونباخ ألفا الخاصة بمجالات الدراسة و"الرقابة علي الأداء " ككل	113
14	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة و"الرقابة علي الأداء " ككل (ن=40)	115
15	لمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال "الرقابة الداخلية على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني " والمجال ككل (ن=40)	116
16	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال "الرقابة الخارجية على أداء البنك الإسلامي الأردني " والمجال ككل (ن=40)	118
17	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال "تصحيح الانحرافات (انحراف التطبيق عن الخطة والانحرافات عن الأهداف المخططة)على أداء البنك الإسلامي الأردني " والمجال ككل (ن=40)	119
18	نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن الرقابة الداخلية (رقابة داخلية مصرفية، رقابة شرعية) على أداء البنك الإسلامي الأردني	120
19	نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن دور الرقابة الخارجية (شركات التدقيق الخارجية، الرقابة البنكية أو رقابة البنك المركزي ، الرقابة الدولية) على أداء البنك الإسلامي	121
20	نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن دور تصحيح الانحرافات (انحراف التطبيق عن الخطة والانحرافات عن الأهداف المخططة) على أداء البنك الإسلامي الأردني	122

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الملاحق

الملحق	اسم الملحق	الصفحة
1	الاستبانة بصورتها الأولية	133
2	قائمة بأسماء المحكمين	137
3	الاستبانة بصورتها النهائية	138

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص باللغة العربية

جفال، مهند، أطروحة دكتوراه بعنوان: **اثر الرقابة علـى أداء المصـارف الإسـلامية دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني.** (إشراف الدكتور: عدنان محمد ربابعة، 2019م)

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير الرقابة على الأداء لدى البنوك الإسـلامية ودرسـت حالة البنك الإسلامي الأردني كنموذج، وبينت مساهمة لجان الرقابة بكل أنواعها في أداء البنـك الإسلامي الأردني، وبينت أهم المعايير التي تستخدم للحكم علـى الأداء والوقـوف علـى أهـم العقبات التي تواجه البنك الإسلامي الأردني في التعامل المصرفي داخليًا وخارجيًـا، واعتمـدت الدراسة على الأسلوب الإحصائي الوصفي لتحليل البيانات المجمعة من خلال الاستبيان لبيان أثر الرقابة على أداء البنك الإسلامي الأردني.

وقد خلصت الدراسة إلى التالي:

1- وجود تأثير ايجابي للرقابة الداخلية (**رقابة مصرفية، رقابـة شـرعية**) علـى أداء البنـك الإسلامي الأردني حيث بلغت قيمة t (7,054) وبدلالة إحصائية(0.05).

2- وجود تأثير ايجابي للرقابة الخارجية (شركات التدقيق الخارجية، الرقابة البنكيـة أو رقابـة البنك المركزي، الرقابة الدولية) على أداء البنك الإسلامي الأردني حيث بلغـت قيمـة t (4.262) وبدلالة إحصائية تساوي (0.05).

3- وجود تأثير ايجابي لتصحيح الانحرافات (انحراف التطبيق عن الخطة والانحرافـات عـن الأهداف المخططة) على أداء البنك الإسلامي الأردنـي حيـث بلغـت قيمـة t (4.312) وبدلالة إحصائية تساوي (0.05).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- كما أكدت الرسالة على الطبيعة الخاصة والحديثة نسبياً للعمل المصرفي الإسلامي والتي تسعى إلى استخدام أساليب وأدوات أخرى لا تعتمد على الفائدة المحرمة لجذب مصادر الأموال وتستخدم الأموال بمنتجات بنكية موافقه للشريعة الإسلامية.

كلمات مفتاحية: رقابة مصرفية، تقييم الأداء، **رقابة شرعية، رقابة داخلية، رقابة دولية، الحسبة.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحابته الطيبين الطاهرين وبعد:

فقد تطورت أعمال المصارف بشكل كبير نسبياً في الوطن العربي ولا سيما المصارف الإسلامية، لذلك وجدت الرقابة بكل أشكالها طريقها في عالم البنوك الإسلامية كونها السبيل إلى تحقيق أهداف البنوك المرسومة من قبل الإدارات والهيئات الدولية، وذلك من خلال التحقق من تنفيذ إجراءات سير العمل حسب الخطط وتصحيح الانحرافات بغية الوصول للأهداف المرسومة، ومراعية لحاجتها إلى التطور وإثبات الذات في ظل وجودها وسط بيئة تقليدية تتعامل وفق أسس مختلفة عن أسس العمل الإسلامي، وفي ظل هذه الظروف برزت الحاجة إلى تعاون مشترك بين المصارف الإسلامية وإلى الاهتمام بالرقابة بكافة أنواعها في المصارف الإسلامية ومما يدعو البنوك إلى الاهتمام بموضوع الرقابة وجعلها توليه جل الاهتمام، ضرورة المحافظة على أموال المودعين, ومن ثم تحقdق استقرار النظام المصرفي على مستوى البلد ككل لا سيما أن القطاع المصرفي يمثل شريان الاقتصاد الرئيسي .

كما تعتبر المصارف الإسلامية سبيلاُ حلال موافق للشريعة الإسلامية لأصحاب الودائع وأولئك الذين يحتاجون الأموال لسائر استخداماتهم، فالحفاظ على حقوقهم وخدمتهم بطريقة فعالة أصبح مطلبًا يحقق نمو المصارف الإسلامية وتطورها، لذاك أولت المصارف جل الاهتمام لموضوع الرقابة بما يحقق تلك المطالب بالرغم من انحراف بعض المصارف الإسلامية في سير العمل عن توخي الحذر في المنتجات متماشية مع نظيراتها من البنوك التقليدية لغايات تحقيق الربح، فالمصرف الإسلامي هو مؤسسة مصرفية تلتزم بضوابط الشريعة الإسلامية وقواعدها المتعلقة بالمعاملات المالية، التي تتميز بأنها تخدم أكثر من قطاع، أي تؤدي دور المصارف التجارية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمتخصصة وفقًا لصيغ الأصل فيها يعتمد على المضاربة والمشاركة والمرابحة ولا تعتمد في أساسها العقدي على الفائدة كالمصارف التقليدية.

إن تطور حجم المصارف الإسلامية وتعدد أعمالها جعل من الضروري وجود نظام رقابة فعال مواكباً لهذا التطور سواءً كانت رقابة خارجية أو داخلية مع التركيز على سرعة تصحيح الانحرافات.

مشكلة الدراسة

تعد الرقابة من أهم أدوات نجاح أداء البنك الإسلامي الأردني، والتأكد من سير عمله كما هو مخطط له ولذلك تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

- ما أثر الرقابة على أداء البنك الإسلامي الأردني؟ ويتفرع عنه الأسئلة التالية:
- ما حقيقة الرقابة وما علاقتها بأداء البنك الإسلامي الأردني؟
- ما مدى مساهمة الرقابة الداخلية في أداء البنك الإسلامي الأردني؟
- ما مدى مساهمة الرقابة الخارجية في أداء البنك الإسلامي الأردني؟
- ما مدى مساهمة معالجة الانحرافات عن الخطط الموضوعة لسير العمليات والأهداف النهائية في أداء البنك الإسلامي الأردني؟

فرضيات الدراسة

- تؤثر الرقابة الداخلية في أداء البنك الإسلامي الأردني.
- تؤثر الرقابة الخارجية في أداء البنك الإسلامي الأردني.
- يؤثر تصحيح الانحرافات عن خطط سير العمليات وعن الأهداف في أداء البنك الإسلامي الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

- أهمية موضوع الرقابة عمومًا، فالرقابة وسيلة لتحقيق الأهداف والتأكد أن التنفيذ يتم حسب الخطط الموضوعة بالإضافة إلى رصد الانحرافات على مستوى التنفيذ أو على مستوى الأهداف مع القيام بالتعديلات المناسبة، وتعد الرقابة بشكل عام وظيفة من وظائف الإدارة التي تسعى من خلالها إلى تخفيض التكاليف واستغلال الموارد بشكل إيجابي مما يسهم في تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة بما يأتي:

أ- التعريف بمفهوم الرقابة وبيان أهميتها وأنواعها ودورها في أداء البنك الإسلامي الأردني.

ب-بيان خصوصية المصارف الإسلامية في هذا المجال من خلال أهمية البعد الشرعي وتأثيره على الأداء.

ج-رفد مكتبة الجامعة بموضوع مهم من وجهة نظر الطلاب والباحثين وإدارات المصارف الإسلامية.

د-بيان مساهمة الرقابة الداخلية في أداء البنك الإسلامي الأردني.

ه-بيان مساهمة الرقابة الخارجية في أداء البنك الإسلامي الأردني.

منهجيه الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب الإحصائي الوصفي لتحليل البيانات، وسوف يتم بيان أثر الرقابة بأنواعها على أداء البنك الإسلامي الأردني من خلال الاستبيان المناسب للدراسة بالإضافة إلى استخدام الآليات الموجودة في الكتب والدراسات السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة

في حدود اطلاع الباحث تتمثل الدراسات السابقة في الآتي:

اولاً : دراسة طنينة، فهد دمدم طنينة، رسالة ماجستير عام 2017[1].

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الرقابة الداخلية في الأداء المالي للقطاع المصرفي في الضفة الغربية ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل سلسلة زمنية من القوائم المالية للمصارف العاملة في الضفة الغربية، حيث تم استخراج مؤشرات الأداء المالي للمصارف كما تم تصميم استبانة مكونة من ستة محاور، اعتمادا على إطار COSO والدراسات السابقة والإطار النظري، وذلك لقياس أثر الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في الضفة الغربية، حيث تم توزيع استبانة على عينة عشوائية طبقية غير منتظمة من مجتمع الدارسة المكون من العاملين في مجال الرقابة الداخلية في المصارف وقد، استخدم الباحث المنهج

ثانياً: دراسة دانا وشيالن، دانا اكرم فقي محمود، وشيالن عارف أحمد2017 [2]**، المحددات التي تواجه نظام الرقابة الداخلية في بيئة المصارف التجارية دراسة ميدانية لعينة من المصارف التجارية العاملة في محافظة السليمانة.**

هدفت الدراسة للبحث في عمل نظم الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية، وقد ركزت على دراسة المحددات التي تواجه نظام الرقابة الداخلية في قطاع المصارف التجارية من خلال التعرف على جوانب الخلل والقصور في النظم الرقابية وآثارها السلبية على الناحيتين المالية والإدارية وضعف الأداء العام، وغيرها، وتحديد الأسباب والمعوقات السياسية التي تحول دون تطبيق وتطوير نظم رقابة داخلية في المصارف التجارية، وشملت الدراسة عينة من المصارف

---

[1] جامعة الخليل، أثر الرقابة الداخلية على الأداء دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية.

[2] مجلة جامعة التنمية البشرية، العراق المجلد 3/ العدد4/ سنة 2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجارية العاملة في محافظة السليمانية ولتحقيق ذلك تم أخذ 5 مصـــارف تجاريـــة، وقـــد اســـتخدم الباحثين عند جمع البيانات استمارة الاستبانة التي أعدت لهذا الغرض حيـــث تـــم إدخـــال البيانـــات ومعالجتها آليا واستخدم نماذج إحصائية لاختبار الفروض وإثباتها.

اضافات الدراسة كانت كالآتي:

أ- وجود علاقة ارتباط قوية بين كل من أهداف الرقابة الداخلية والمحددات التي تم فرضها.

ب-بيان اثر الأسباب الخارجية على فاعلية الرقابة.

ثالثاً: دراسة عفنان، عفنان نفيسة، رسالة ماجستير، 2013[1].

هدفت هذه الدراسة إلى التالي:

- توضيح معامل ومحددات نظام الرقابة الداخلية الفعال في البنوك وإمكانية توضيح دور نظـــام الرقابة الداخلية في تحقيق الأداء الجيد للمؤسسات المصرفية، من خلال دراسة أثر نظام الرقابة الداخلية على أداء بنك الجزائر الخارجي، ونظرًا لطبيعة الموضوع فقد تـــم اســـتخدام المـــنهج الوصفي والمنهج التجريبي بغرض معرفة نظام الرقابة الداخلية ببنك الجزائر الخـــارجي ومـــا مدى تأثيره على أداء البنك، كما استخدم أدوات الملاحظة والمقابلة.
- وقد تم استنتاج أن نظام الرقابة الداخلية بالبنك غير كفء وذلك لعدم قـــدرة المـــوظفين علـــى تطبيق إجراءات النظام بدقة مما أدى إلى تراجع أداء البنك.
- وضحت هذه الدراسة معامل ومحددات الرقابة الداخلية ودراستي ركزت علـــى كافـــة أنـــواع الرقابة وأثرها على الأداء المصرفي بالإضافة إلى بيان أثر الانحرافات على الأداء.

---

[1] جامعة قاصدي مرباح ورقله، أثر نظام الرقابة الداخلية على أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، ورقلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً : دراسة قريط، عصام قريط 2011[1].

أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سورية الدولي الإسلامي.

يقوم البنك المركزي بالرقابة على الودائع والائتمان للحفاظ على حقوق المودعين والحفاظ على استقرار العملة الوطنية. ونظرًا إلى أن المصارف الإسلامية تخضع لهذه الرقابة فإن هذا يؤثر إيجابياً في بعض النواحي وسلبياً في نواحي أخرى في المصارف الإسلامية، وذلك بسبب طبيعة ودائع هذه المصارف وخصوصيتها وأساليب تمويلها.

وفي إطار ذلك هدف الباحث إلى دراسة أثر رقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان على المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سورية الدولي الإسلامي، من خلال عرض حجم النشاطات الاستثمارية والتمويلية فيه، وتطبيق القوانين المفروضة عليه بوصفه مصرفاً خاصاً من جملة المصارف الخاصة، وأثر ذلك في بنك سورية الدولي الإسلامي.

وفي ضوء ذلك يوصي الباحث بأن يستخدم المصرف المركزي أسلوباً رقابياً نوعياً خاصاً بالمصارف الإسلامية، واستغلال الاحتياطيات النقدية المودعة لدى المركزي عن طريق عقد اتفاقيات بين المصرفين لاستغلال هذه الأموال.

قامت هذه الدراسة بالتركيز على دور البنك المركزي الرقابي، وتتميز دراستي عن هذه الدراسة ببيان كافة أنواع الرقابة وأثرها على الأداء المصرفي بالإضافة إلى دور الانحرافات وأثرها على الأداء المصرفي للبنوك الإسلامية.

---

[1] بحث في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد/3،2011.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط قوية بين كل من متغيرات فرضية البحث أهداف الرقابة الداخلية والمحددات التي تواجه نطاق عمل تطبيقها في قطاع المصارف التجارية وبدرجة (0.06).

كما أكدت نتائج البحث على أنه كلما ازدادت تلك المحددات أثرت على تحقيق أهداف الرقابة الداخلية في المصارف التجارية بشكل كبير.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الرقابة الداخلية على الأداء المصرفي وبيان أثر الأسباب الخارجية على فاعلية الرقابة، بينما ركزت دراستي على أنواع كافة أنواع الرقابة وأثرها على الأداء المصرفي بالإضافة إلى تحديد ومعالجة الانحرافات في التطبيق وعن الأهداف وأثرها على الأداء المصرفي.

خامساً : دراسة وسيم الهابيل، وعماد المصري، وسيم إسماعيل الهابيل وعماد المصري،2011[1]

أثر تطبيق مبدأ الرقابة الإسلامية في نجاح البنوك الإسلامية في قطاع غزة "دراسة حالة أداء البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني.

تناولت الدراسة أثر تطبيق مبدأ الرقابة الإسلامية، وتم تصميم استبانة لجمع البيانات كما تم استخدام الاختبارات الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة الموضوع للكشف عن فحوى العلاقة بين متغيرات الدراسة من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة وواضحة المعالم. وقد خلصت الدراسة إلى أن الاتصال التنظيمي واللوائح والقوانين والبرامج المحوسبة وتوقيت العملية الرقابية المتبعة لها علاقة ذات دلالة إحصائية في نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك الإسلامية. وكان من أهم توصيات هذه الدراسة استخدام الاتصال في عملية الرقابة، وضع لوائح وقوانين من أجل

[1] الجامعة الإسلامية، غزة، بحث في مجلة جامعة الأزهر بغزة سلسلة العلوم الانسانية، المجلد13، العدد1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استخدامها كمعـــايير للحكـــم على الأداء، واستخدام الرقابة كوسيلة من أجـــل اكتشـــاف الأخطـــاء وتصحيحها لا من أجل تـــصيد الأخطاء، وتشجيع مبدأ الرقابة الذاتية بين الموظفين.

ركزت هذه الدراسة على الرقابة الداخلية ومتغيراتها التي فرضها الباحث في إنجاح عمليـــة الرقابة وتتميز دراستي ببيان أثر كافة أنواع الرقابة علـــى الأداء المصـــرفي بالإضـــافة إلـــى دور الانحرافات بالتنفيذ وعن الأهداف وأثرها على تطوير الأداء المصرفي.

سادساً: دراسة حرم، حرم حسين طه محمد، رسالة ماجستير، 2008[1].

هدف البحث إلى إلقاء الضوء على تجربة تطبيق الرقابة المصـــرفية فـــي الســـودان (بنـــك التضامن الإسلامي) للوقوف على الإيجابيات وتعميمها ومعالجة السلبيات ووضع المقترحات ولحـــل مشكلة البحث وتحقيق أهدافه تم اختبار الفرضيات الآتية:

- يقر جميع العاملين ببنك التضامن الإسلامي بوجود رقابة فعّالة.
- تعتبر الرقابة وسيلة هامة لترقية الأداء ببنك التضامن الإسلامي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

1. قيام البنك المركزي بوضع السياسات المصرفية الشاملة عـــن طريـــق القـــوانين والتشـــريعات والموجهات المنظمة للعمل المصرفي عن طريق مؤسساته وهيئاته المختلفـــة لأحكـــام الرقابـــة الإدارية على المصارف وصولاً لتحقيق الأهداف المنشودة، وعموما يعتمد عمل الرقابة الإدارية ببنك التضامن الإسلامي على الشكل التنظيمي للبنك وتدرجه الهرمـــى وعـــن طريـــق إتبـــاع السياسات الرقابية المختلفة وباستخدام مراشد العمل للإدارات المختلفة المحدد لوظائف وواجبات كل إدارة منها، كما يوجد اهتمام عالمي بالرقابة الإدارية، وقد بينت توصـــيات لجنـــة بـــازل 2

[1] أثر الرقابة الإدارية على قياس كفاءة المصارف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معايير الرقابة، وألزمت المصارف بها في معظم الدول، وعلى البنوك السودانية تطبيق المعايير الدولية الخاصة بأنظمة الرقابة الداخلية كما حددتها مقررات بازل 1.

2. أن على البنوك تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية من خلال وضع مراشد العمل المختلفة للفروع والإدارات العامة كما هو الحال في بنك التضامن الإسلامي.
3. وضع معايير وأسس واضحة وسهلة لمقارنة الأداء الفعلي مع الموضوعي داخل بنك التضامن الإسلامي.

ركزت هذه الدراسة على الرقابة الداخلية بينما قامت دراستي ببيان جميع أنواع الرقابة وأثر الانحرافات في التنفيذ والانحرافات عن الأهداف وكيفية تصحيحها وأثرها على الأداء المصرفي في البنوك الإسلامية.

سابعاً: دراسة العليات، أحمد عبد العفو العليات، رسالة ماجستير 2006[1].

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وأنها تميز المصارف الإسلامية عن التقليدية كما تحدث عن حداثة المصرفية الإسلامية كما تكلم الباحث عن مهام ومراحل ومحددات ضبط الرقابة الشرعية وأثرها على أعمال المصارف الإسلامية.

تركز هذه الدراسة على الرقابة الشرعية ودراستي قامت ببيان كافة أنواع الرقابة وأثرها على الأداء المصرفي كما ركزت على الانحرافات وأثرها على الأداء.

[1] جامعة النجاح الوطنية، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامناً: دراسة بلتاجي، محمد بلتاجي عام 1997[1].

هدفت الدراسة إلى تقويم أداء المصارف الإسلامية والكشف عن مدى تحقيق المصارف لأهدافها التي تأسست من أجلها عن طريق استخدام نموذج يحتوي عدداً من أسس التقييم، وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية أنه لا توجد معايير محاسبية لتقويم أداء المصارف الإسلامية الذي جعل البنك الإسلامي للتنمية يشدد على تكوين هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإيجاد معايير خاصة بالمصارف الإسلامية.

تتميز دراستي بالتركيز على أثر الانحرافات في التطبيق للخطط، والانحرافات عن الأهداف على الأداء المصرفي للبنوك الإسلامية كما تفصل الدراسة كافة أنواع الرقابة المطبقة على البنوك الإسلامية وأثرها على الأداء.

الوصفي التحليلي والبرنامج الإحصائي SPSS، والمعالجات الإحصائية المناسبة في التحليل لهذا الخصوص، وكان من أهم نتائج الدراسة:

- وجود أثر إيجابي دال إحصائيا عند المستوى 0.05 بين عناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية وبين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والعائد على السهم الواحد والقيمة السوقية للقيمة الدفترية للسهم.
- وجود علاقة إيجابية دالة إحصائيا للقطاع المصرفي بين الرقابة وبين جميع مقاييس الأداء.
- ركزت هذه الدراسة على الرقابة الداخلية، ودراستي سوف تقوم بتفصيل كافة أنواع الرقابة بالإضافة لدراسة الانحراف في التطبيق والانحراف عن الأهداف وأثرها على الأداء المصرفي للبنوك الإسلامية.

---

[1] أطروحة دكتوراه، جامعة الأزهر، معايير تقويم الأداء في المصارف الاسلامية دراسة نظرية تطبيقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

مقدمة عامة عن الرقابة في المصارف

المبحث الأول: الرقابة، مفهومها، اهميتها، اشكالها.

المبحث الثاني: البنوك الإسلامية وتقييم الأداء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

يشرح هذا الفصل ماهية الرقابة والنظم الرقابية المطبقة في المصارف الإسلامية كما يهتم بالقدرة على رصد الانحرافات وتصحيحها للوصول إلى مصارف إسلامية قويه قادرة على خدمة عملائها بشكل يلبي رغباتهم ومصالحهم ويبقيها قادرة على الصمود في وجه التحديات ودحض الآراء التي تقول بعدم قدرة أسلمة المنتجات المصرفية.

لذلك يسعى المنظمون للمصارف الإسلامية إلى بناء مؤسسات مصرفية إسلامية خاليه من شبهة الربا وموافقة لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية مع التشديد على ان خلو النظام المصرفي الإسلامي من شبهة الربا يعتبر سبب تميزها عن البنوك التقليدية بالإضافة إلى دور الرقابة في مراقبة سير العمل للوصول للأهداف المخططة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الرقابة، مفهومها، أهميتها، أشكالها

المطلب الأول: مفهوم الرقابة

الفرع الأول: في اللغة

يشير مفهوم الرقابة في اللغة العربية والقرآن والسنة إلى:

1- الحراسة والمتابعة والمحافظة والرعاية: تعني على أنها رقب الشيء أي حرسه وفي أسماء الله الحسنى الرقيب بمعنى الحافظ لكل شيء[1].

الفرع الثاني: معنى الرقابة اصطلاحا

ورد في القاموس المحيط تعريف ينص على التالي: فحص الأداء والتأكد من أن كل شيء يسير وفق الخطة المرسومة والقواعد المقررة والتعليمات الصادرة لغايات تحديد نقاط الضعف وتصحيحها ومنع حدوث الأخطاء في المستقبل[2].

وتعرف بأنها التحقق من ان الإنجاز في سير العمليات والأهداف قد تم وفق الخطط ووفق المعايير المحددة سلفا، لذلك تعتبر الرقابة من الوظائف الأساسية والمهمة للإدارة للتحقق من أن الإنجاز قد تم تحقيقه وأن الخطط الموضوعة سلفا لسير العمل موصلة لتحقيق الأهداف النهائية بكفاءة وفعالية وهذا يعني التأكد من أن كل شخص قام بالمطلوب منه بأقل وقت وجهد دون هدر للموارد، وبالتالي يسهم في تحقيق أعلى ربح بأقل تكلفة، ولذلك نلحظ العلاقة الوثيقة بين التخطيط والتقييم، إذ يعد التقييم بمثابة المغذي العكسي لوضع خطط فعالة تعالج انحرافات المؤسسة وتعالج

---

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، بيروت،1991، دار الجيل، ج2، ص 427.

[2] الفيروز ابادي، القاموس المحيط، ج1، مكتبة النوري، دمشق، ص 85- 86.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثغرات في أداء المؤسسة بسرعة وفعالية وبالتالي تعديل الخطط حسب الواقع أي التأكد من ان الإنجاز يتلاءم مع الأهداف المرغوبة[1].

ويمكن تعريفها أيضا بأنها أي الرقابة هي عملية قياس الأداء وتصحيحه أي التأكد من أن سير العمليات قد تم كما هو مخطط وأن الأهداف أنجزت وبالتالي تحديد الانحرافات وطرق معالجتها[2].

الفرع الثالث: مفهوم الرقابة في القطاع المصرفي[3]

هي عملية التقييم المستمرة لسير العمليات والأهداف فهي ترتكز على مقاييس تمكننا من تقيم الأعمال المتحققة بالمقارنة مع المعايير المطلوبة والتي تؤدي إلى تحديد الانحرافات ومن ثم تصحيحها إذا دعت الحاجة لذلك.

وبالتالي تعتمد الإدارة على الرقابة لغايات تزويدها بالتغذية العكسية التي تمكنها من قيادة المؤسسة بكفاءة وفعالية وتبعا لذلك اصبح موضوع الرقابة جوهريا لكل المؤسسات وبالذات البنوك الإسلامية لغايات تحقيق الأهداف المرغوبة.

الفرع الرابع: مواصفات النظام الرقابي

ومن المواصفات الأساسية للنظام الرقابي ما يلي:

1- الفعالية: نظام رقابة حديث يملك القدرة على اكتشاف الأخطاء أثناء وقبل حدوثها وتحديد الانحرافات ومعالجتها بالطرق المناسبة لغايات الوصول للأهداف المرسومة.

2- الموضوعية: الحكم على الأداء بطريقة موضوعية محايدة تخضع للحكم الصحيح على الأداء من غير تحكيم العلاقات الشخصية بين المسؤول والمرؤوسين.

---

[1] الداغ وستيم (1991)، الإدارة في شركة الجنوب الغربي للنشر، اوهايو.

[2] شعيب محمد (2014) الإدارة المعاصرة تقييم الأداء الجودة الشاملة، مكتبة المنهل القاهرة.

[3] شعيب محمد (2014) الإدارة المعاصرة تقييم الأداء الجودة الشاملة، مكتبة المنهل القاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- الدقة: يجب أن يكون النظام الرقابي قادرًا على الحصول على المعلومات الصحيحة المعبرة عن الواقع الفعلي فيما يخص الأداء باتباع طرق تسجيل العمليات بدقة وإجراء اللازم إذا تطلب الأمر التصحيح.

4- التكامل: هو أن تتكامل جميع الخطط التنظيمية لتحقيق الأهداف المنشودة بتناسق تام.

5- المردود الاقتصادي للنظام أكبر من نفقاته.

6- الاستمرارية والملائمة: يجب أن يكون مستوى النظام الرقابي وحجمه ملائم للبنك المعني.

7- التوقيت المناسب: كشف الأخطاء قبل وقوعها إذ أن الفائدة من الرقابة المتأخرة قليلة ولن تمكن الإدارة من الحصول على التقارير في الوقت المناسب حتى يتم تصحيح الانحرافات.

8- يجب أن يكون النظام الرقابي مرناً وقادراً على التكيف مع المتغيرات.

الفرع الخامس: مفهوم الرقابة في الإسلام

الرقابة على الشركات في شكلها الحالي غير موجودة في الفقه الإسلامي إنما يوجد خطوط عريضة وأحكام عامة يمكن الاستنباط منها والقياس عليها فمبدأ محاسبة ومراقبة المسؤولين قائم في الفكر الإسلامي يمكن الاهتداء به في مجال الرقابة على الشركات[1].

وينطلق مفهوم الرقابة في الفكر الإسلامي من قوله تعالى.

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[2] بينت الآية الكريمة أن الله عز وجل رقيب على أعمال الإنسان وسوف يحاسب عليها يوم القيامة وكذلك وجاء في الحديث أيضا (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) [3]، وبذلك

---

[1] عبد الحميد، عاشور، (1996)، النظام القانوني للمصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص209.

[2] سورة التوبة، آية: 105.

[3] سنن أبي داود، ج3، حديث رقم 2928، دار الكتب العلمية، بيروت، ص343.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الحديث رقابة المسؤول على الرعية وقد مارست الدولة الإسلامية الرقابة على الرعية منذ عهد الرسول حتى الخلفاء الراشدين ثم من بعدهم وبالتالي مراقبة العمل ومكافأة المجد ومعاقبة المقصر وانصاف المظلوم.

حقيقة الحسبة في النظام الإسلامي: والحسبة هي نظام رقابي يعني الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو فرض كفاية ويصبح فرض عين على القادر إذا لم يقم به غيره ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[1].

المطلب الثاني: أهمية الرقابة وخطواتها وهيكل نظام الرقابة

الفرع الأول: أهمية نظام الرقابة

هناك فجوة زمنية بين إعداد الخطط والأهداف وبين التنفيذ العملي لها، وبعد المباشرة الفعلية في العمل تحصل انحرافات بين الإنجاز والمطلوب مما يتطلب وضع خطط لتصحيح الانحرافات والعودة بها لما هو مطلوب، مع مراعاة الاختلاف بين أهداف المؤسسة وأهداف الأفراد، والنظام الرقابي الفعال يسعى لتقليل الصراعات بين أهداف الموظفين وأهداف البنك وأن يوجه جهود الأفراد نحو تحقيق الأهداف الكلية للمؤسسة كما تظهر أهمية الرقابة على الأداء كونها عنصر حيوي ومهم للعمليات الإدارية الأخرى من تخطيط وتنظيم وتوجيه[2].

---

[1] سورة آل عمران، آية: 104.

[2] بلوم، السعيد(2008) أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة، الجزائر جامعة منتوري، قسنطية، ص44-45.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني: خطوات العملية الرقابية:

الهدف من الخطوات الرقابية تقييم الأداء ومقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الموضوعة عبر تسلسل محدد، ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة لعملية الإصلاح التي تشمل التالي[1]:

1. تغيير المعايير والمقاييس إذا دعت الحاجة لذلك.
2. فحص الأداء الفعلي ومقارنته مع المرغوب فيه.
3. اتخاذ الإجراءات التصحيحية.
4. الاستمرار في الأداء وتدعيمه.

الفرع الثالث: هيكل نظام الرقابة المطبق في البنك الإسلامي الأردني

يتكون هيكل نظام الرقابة المطبق في البنك الإسلامي الأردني من الآتي:

1. نظام الرقابة الذاتية المطبق في البنوك الإسلامية.
2. نظام الرقابة الداخلية (رقابة داخلية ورقابة شرعية داخلية).
3. نظام الرقابة الخارجي (مراقب خارجي (شركة تدقيق) ورقابة بنكية (رقابة بنك مركزي) ورقابة دولية).

المطلب الثالث: نبذة عن نظام الرقابة الذاتية والعوامل التي تؤدي إلى نجاحها وأشكالها.

الفرع الأول: نبذة عن نظام الرقابة الذاتية

تهتم العقيدة الإسلامية بهذا النوع من الرقابة وتشدد عليه وتعتبره مطلبا يجب أن يكون من السمات الأساسية في شخصية الفرد المسلم، وهي نوع مستمد من العقيدة الإسلامية، وذلك بسبب

[1] المرعي، حجاج (2010)، إدارة الأفراد، الأكاديميين، للنشر والتوزيع الأردن، ص34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معرفة العبد مراقبة الله له في كل تصرفاته، وبالتالي يعطي الأفراد حقوقهم لعلمه بمراقبة الله لكل تصرفاته قال عز وجل ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾[1].

يعلم الله بقدرته الإنسان جيداً وما توسوس به نفسه و ما يقدم عليه من أفعال وأقوال قال تعالى ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾[2].

وبذلك يدرك الإنسان المسلم أن رقابة الله واسعة تشمل جميع تصرفات الإنسان ولذلك يجب على الإنسان استشعار مراقبة الله له في كل تصرفاته وهذا يدفع بموظف البنك الإسلامي الملتزم بالشريعة الإسلامية إلى الإخلاص بالعمل وخدمة الأفراد من منطلق مراعاة رضا الله، فالعقيدة الإسلامية تنمي مبدأ الرقابة الذاتية لدى الأفراد.

وتعتبر الرقابة الذاتية من أهم أنواع الرقابة وأكثرها أهمية بالنسبة للأفراد وخصوصا إذا كانت مستمدة من عقيده سماوية ثابتة يخضع الأفراد فيها لقاعدة الثواب والعقاب الأخروي غير منفعتها الدنيوية.

الفرع الثاني: العوامل التي تؤدي إلى نجاح عملية الرقابة الذاتية

هنالك العديد من العوامل اللازمة لنجاح عملية الرقابة الذاتية ومنها[3]:

أ- حسن اختيار العاملين في البنك.

حيث يتم اختيار الأفراد العاملين في البنك من الذين يتمتعون بحس ومعرفة إسلامية ومعرفة اقتصادية حتى يسهل تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها لذلك يجب على إدارات البنوك الإسلامية اختيار العاملين المناسبين للعمل المصرفي الإسلامي وتأهيلهم وإعدادهم بشكل ملائم، وخاصة أن المؤسسات التعليمية تخرج بعض الأيدي العاملة التي توافق العمل المصرفي التقليدي.

---

[1] سورة غافر، آية: 19.

[2] سورة ق، آية: 16.

[3] صباح، عبد الرحمن (1986)الرقابة، لبنان، ص220.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- تعميق الثقافة الإسلامية للعاملين في البنك.

إذ إنه كلما كانت ثقافة العامل إسلامية تزداد الرقابة الذاتية أي يراعي العامل الله في كل تصرفاته قال تعالى ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴿39﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى ﴿40﴾ ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى﴾[1].

ت- متابعة السلوك والتصرفات الشخصية والوظيفية للعاملين بالبنك الإسلامي.

يجب أن يراعي العاملين الحلال في سلوكهم المصرفي ويجب على الموظف في البنك الإسلامي عدم الاشتراك بأية أعمال مشبوهة ومراعاة الحلال والحرام القائم على الإفتاء السليم الموافق للشريعة والفطرة.

الفرع الثالث: أشكال الرقابة

ويمكن تصنيف الرقابة إلى عدة أشكال حسب المعايير التالية [2]:

أولاً: أشكال الرقابة حسب المدى الزمني

1-الرقابة المبكرة: وهي عملية تحديد الأخطاء في سير العمل بصورة مبكرة والعمل على تصحيح الانحرافات من أجل معالجة الخطأ في بدايته او تجنبه لذلك تحتاج هذه الرقابة من الإدارة أن تكون على اطلاع بكل عمليات البنك وإجراءاته وسياساته وسلوك موظفيه للحد من أية مشاكل محتملة، أما على المستوى الكلي تعد الرقابة المبكرة على أنها عملية لفت الانتباه والتحذير من قبل الإدارة من الأخطار البيئية التي من الممكن أن يكون لها تأثير على الأهداف طويلة الأجل.

2-الرقابة المتزامنة: وهي مجموعة الأساليب والإجراءات الرقابية التي تستخدم لكشف الأخطاء أثناء تنفيذ عمليات البنك والتأكد من مطابقة المخرجات للمعايير وبالتالي معالجة الانحرافات إن

---

[1] سورة النجم، آية: 39-41.

[2] الخضيري، محسن،(1999) البنوك الإسلامية ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ص300.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجدت، لذلك تحرص الرقابة المتزامنة على تقديم المنتج بصورة مرضية للعميل، كما أن للرقابة المتزامنة دور مهم في تقديم صورة واقعية عن الوضع التنظيمي للبنك.

3- **الرقابة اللاحقة:** وتركز محور اهتمامها على النتائج النهائية للبنك وتقيس مستوى رضا العميل عن المنتجات والموظفين وتقوم الرقابة اللاحقة بتقييم العمليات على المستوى التشغيلي التي تسهم في تطوير الأداء عبر الخطوات التالية:

أ. تزود المدير التنفيذي بالمعلومات التي تمكنه من تقييم الأنشطة التنظيمية من خلالها.

ب. ترتبط الرقابة اللاحقة بدور تقييم الموظفين وعلى أساسه يتم منح الحوافز والمكافئات.

ج. تحذير وتنبيه وتوجيه المسؤولين في إدارة البنك عن وجود انحرافات في سير العمل تؤدي لحدوث خلل في تحقيق الأهداف لغايات عمل تعديلات على الخطط.

ثانياً: الرقابة حسب أهدافها أو موضوعها.

تنقسم الرقابة حسب الأهداف إلى فرعين وهما[1]:

1- **الرقابة الإيجابية:** المغزى منها تحقيق الأهداف كما خطط لها دون انحرافات باتباع الأساليب الوظيفية الإيجابية.

2- **الرقابة السلبية:** هدفها تصيد الأخطاء دون الوصول للأهداف الاستراتيجية وهي بذلك تخلق اجواء غير مريحة لبيئة العمل تؤدي لنتائج سلبية على الأداء.

---

[1] ياغي، محمد(2011) مبادئ الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية المجتمعية الأردنية، ص 320-327.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: الرقابة حسب التخصص والأنشطة

1- **الرقابة على الأعمال الإدارية:** وهي ان يفحص النظام الرقابي مدى جاهزية وملائمة الموارد البشرية والحفاظ على العناصر المادية الأخرى الموجودة لدى البنك ومتابعة وتقييم جميع الأنشطة الإدارية لدى البنك بما فيها الخدمات المقدمة.

2- **الرقابة المحاسبية على عمل الجهاز التنفيذي:** تشمل الرقابة على مصادر الأموال واستخداماتها وأن طريقة الحصول على الأموال واستخداماتها مطابقة للقوانين والإجراءات المرسومة بهذا الصدد.

3- **الرقابة على الأنشطة الروتينية:** ويركز هذا النوع من الرقابة على الأعمال المتكررة الروتينية مثل إجازات الموظفين، البريد الصادر والوارد، حفظ السجلات.....وغيرها.

4- الرقابة الاقتصادية على استخدام المال لتمويل المشروعات

رابعاً: الرقابة حسب كمية العمل ونوعيته

1- الرقابة حسب كمية العمل: ويركز هذا النوع من الرقابة على الكميات مثل عدد ساعات العمل لقسم معين لمعرفة وتحديد الانحرافات ومعالجتها.

2- الرقابة حسب نوعية العمل: التأكد من مدى مطابقة المنتج للمعايير التي حددتها الجهات الرقابية.

خامساً: الرقابة حسب الجهة التي تقوم بعملية الرقابة

أ- الرقابة الخارجية:(رقابة المدقق الخارجي، رقابة بنكية، رقابة دولية، رقابة شرعية خارجية)

ب- الرقابة الداخلية ويتفرع منها الاشكال التالية.

1- رقابة ذاتية: ويقصد بها رقابة الموظف على نفسه دون تدخل من أحد.

2- رقابة شرعية داخلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- رقابة متخصصة: والمقصود بها نظام الرقابة التي تتبناه المؤسسة داخليا سواء كان مصرفيا أو شرعيا لمراقبة سير أعمالها وله وحدة متخصصة تقوم بتولّي أعمال المراقبة على بقية الأقسام.

4- رقابة رئاسية هرمية: وهي عبارة عن رقابة ينشئها الشكل التنظيمي للبنك والتسلسل الهرمي للموظفين والأقسام بحيث ينشئ رقابة موظف على موظف أو قسم على قسم أو فرع على فرع حسب الشكل التنظيمي وهو يعتبر نوع من أنواع الرقابة الداخلية.

سادسا: أشكال رقابية أخرى تندرج اجمالا تحت الأشكال السابقة ولكن يختلف النطاق والتوقيت.

أ. رقابة شاملة: تشمل كل الأقسام والأعمال أو كل النتائج لأعمال مؤسسة أو وحده معينة أو فرد معين.

ب. رقابة جزئية: ويتم ممارستها على أجزاء محددة وأنشطة معينة.

ج. رقابة مفاجئة: ويتم ممارستها على شكل جولات تفتيشية مفاجئة.

د. رقابة دورية: هي رقابة منتظمة أسبوعية أو شهرية أو ربع سنوية....الخ وتشرف بشكل دوري على الأنشطة المختلفة في البنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

البنوك الإسلامية وتقييم الأداء

المطلب الأول: نبذة عن البنوك الإسلامية

الفرع الأول: تعريف البنك الإسلامي

هو تقديم المنتجات والخدمات البنكية على أساس لا يعتمد على الربا أخذاً أو إعطاءً[1] مع العلم بأن نظامه الأساسي ينص صراحة على الالتزام بالشريعة الإسلامية وهذا الشرط يفرق بين البنك التقليدي والإسلامي، إلا أن واقع الحال يظهر تجاوزات شرعية في أعمال البنوك الإسلامية علما بأن الالتزام الشرعي هو من أسباب التميز في المجال التسويقي للبنوك الإسلامية، الذي يجب الحفاظ عليه، ومن المفروض أن يكون البنك الإسلامي تاجراً حقيقيًا لا تاجر نقود فنحن نعلم أن البنك بصورته الراهنة (البنك التقليدي) يأخذ النقود بفائدة ليقرضها بفائدة أكبر أي تاجر نقود والبنك بهذه الصورة يتعارض مع الشريعة الإسلامية التي لا تقبل التجارة في النقود وهذا يعني أن تبادل النقود عقيم ليس له ثمرة ونعني بالعقيم ضرورة اختلاط ملكية المال مع المخاطرة حتى يستحق العائد ويرى اخرون[2] أن اقتران كلمة إسلام بأية خدمة لا تعني أنها خدمة إسلامية، ويجب الاهتمام بالجوهر ويقول أحد الباحثين[3] أن بعض الخدمات المصرفية غير مطابق للشريعة الإسلامية، وأنها تقدم الخدمات المصرفية على أساس الفائدة المستورة خلف مسميات أخرى، مستفيدة من اسم الإسلام

---

[1] الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة 1958، المادة5، وقد نقل التجربة إلى الريف المصري أحمد النجار.

[2] الشرقاوي، عائشة (2000) البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ص47.

[3] شيخون، محمد (2002)المصارف الإسلامية، دراسة في تقويم المشاريع الدينية والدور الاقتصادي السياسي، دار وائل، الأردن 2002، ص11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتحقيق الأرباح. لذلك يبدو أن هذه البنوك تربح من الإسلام أكثر مما يجنيه الإسلام منهـــا، ولكـــن تبقى تعاليم الإسلام أكبر من منتجات مشكوك في صحتها.

الفرع الثاني البنك الإسلامي مفهومه، واهدافه

أولا: مفهومه.

البنك الإسلامي بنك استثمار: البنك الإسلامي لا يمكن أن يكـــون بنكًـــا تجاريًـــا نظـــرًا لطبيعتـــه الاستثمارية وأنه يجب ان يعتمد على المشاركة والبحث عن الفرص الاستثمارية ولكنه مختلف عـــن البنوك الاستثمارية التي تعتمد على الفائدة في التمويل لذلك تعتبر البنوك الإسلامية بنوك اســـتثمارية لا تعتمد على الفائدة أو بنوك تمويل بالمشاركة[1].

ثانيا: أهداف البنوك الإسلامية

الهدف الأساسي تحصيل الربح من خلال تقديم الخدمات والمنتجات البنكية في إطار أحكـــام الشريعة الإسلامية ويمكن تقسيم الهدف الرئيسي إلى أهداف مالية وأهداف خاصة بالتعامل وأهـــداف داخلية وأهداف ابتكارية ويشتمل كل نوع من الأهداف على تحقيق النقاط التالية[2]:

- أهداف مالية (جذب الودائع، تنمية الاستثمار، تحقيق الأرباح).
- أهداف خاصة بالمتعاملين (تقديم الخدمات، توفير التمويل، توفير الأمان للمودعين).
- أهداف داخلية (تنمية الموارد البشرية، النمو، الاستثمار).
- أهداف ابتكارية (ابتكار صيغ الاستثمار، ابتكار وتطوير الخدمات).

---

[1] القري، محمد (1998)، بحث مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

[2] البلتاجي، محمد(1997) معايير تقييم أداء المصارف الإسلامية، دراسة نظرية تطبيقية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، الجزء الخامس، عدد2، ص 117.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: ماهية التجارة والوساطة وما هي علاقة البنوك الإسلامية بهما

في هذا المطلب تفصيل لهذه البنود كالتالي[1]:

من المعروف أن البنك التقليدي قائم على الوساطة بين المقرضين (أصحاب الودائع) والمقترضين، مقابل فروقات في الفائدة، ومن ثم ظهرت الوظيفة الأخرى للبنوك وهي خلق النقود أي مقدرة البنك على مضاعفة قيمة الوديعة الواحدة لعدة أضعاف.

الفرع الأول: علاقة الوساطة بالبنوك الإسلامية

أ. **اهمية الوساطة المالية:** تستمد الوساطة أهميتها من واقع تفاوت الأفراد في القدرة والمعرفة والثروة والمهارة، فهناك حاجة للتكامل بين الأفراد لتلبية حاجات جميع الأطراف، وهنا ينشأ دور البنوك في الوساطة بين صاحب المال مع من يمتلكون القدرة على الاستثمار واستغلال الفرص مقابل أجر لتحقيق مصلحة جميع الأطراف.

ب. **دور البنوك الإسلامية بالوساطة[2].**

إن جميع صيغ التمويل المبتكرة لعمل البنوك الإسلامية من المضاربة والمرابحة والبيع بالتقسيط والمشاركة والسلم وغيرها كانت هي صيغ التمويل للتجار على مر التاريخ الإسلامي، على الرغم من أنه يجب الانتباه للطبيعة المختلفة للبنك بصيغته الحالية إذ أن من الفروقات الأساسية بين البنك الإسلامي والتقليدي هي تأدية البنك الإسلامي لدور الوسيط دون عزل للمخاطر، عبر الصيغ الشرعية التي تعتمد على المضاربة والمشاركة والمرابحة .....الخ لمصادر الأموال واستخداماتها، إذ من المفروض أن يتحمل صاحب المال المخاطرة حسب صيغة التمويل المستخدمة، وعليه يجب أن تبتعد البنوك عن صيغ التمويل المحرمة أو المشكوك في مطابقتها

---

[1] القري، محمد (1998) بحث: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة اللك عبد العزيز، جدة.

[2] محمد، وفاء (2012)، الوساطة المالية في المصارف الإسلامية، بحث تطبيقي، ص 42.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأحكام الشريعة وبشكل خاص تجنب الربا أو شبهة الربا ويجب أن لا تقوم البنوك بأي عمل مخالف للشريعة الإسلامية ويجب أن تمارس البنوك نشاطها عبر الصيغ الشرعية الصحيحة غير المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: علاقة التجارة بالبنوك الإسلامية

أ. معنى التجارة في اللغة هي تقليب المال بغرض الربح كما ورد في القاموس المحيط [1].

ب. حظر ممارسة التجارة في السلع العينية على البنوك وانما المقصود بان البنك تاجر اي تاجر نقود وتبعا لذلك يعارض هذا المفهوم البنوك الإسلامية التي تعتبر نفسها تاجر حقيقي والمغزى لهذا الحضر يرجع للأسباب التالية[2]:

أ. الحد من المخاطرة التي تنشأ من صعوبة تسييل الأصول الأخرى غير النقود عند الحاجة لمواجهة السحوبات على الودائع.

ب. منع المضاربات في السلع والخدمات وفتح المجال أمام الجمهور للاستثمار والاستفادة من رأس مال البنوك.

ج. نزول البنك إلى ميدان التجارة يثير مسألة المنافسة غير المشروعة بسبب امتلاكه للمعلومات التجارية وامتلاكه للأموال.

الفرع الثالث: البنوك الإسلامية بين الوساطة المالية أو التجارة

يرى كثير من الكتاب ومنهم رفيق المصري أن ممارسة البنك أعمال التجارة الحقيقية تؤدي إلى شرعية معاملاته وعوائده أي يجب أن يكون تاجرا حقيقيًا ولا يقبل منه الوساطة فعندئذ يتاجر البنك الإسلامي بالسلع ويكون له معارض ومخازن ولا يكون بنكًا بالمعنى الاصطلاحي المعروف

---

[1] الفيروز ابادي، القاموس المحيط، ج 1، مكتبة النوري، سوريا، دمشق، ص379.

[2] الشبيلي، يوسف (2005)، الخدمات الاستثمارية في المصارف الإسلامية، دار ابن الجوزي، السعودية، ص67.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإن امتلك السلع أصبح تاجرًا وإذا أراد أن يكون وسيطًا فعليه التخلي عن المتاجرة في السلع وبالتالي يصبح كباقي البنوك التجارية إذن هناك خياران للبنوك عليه الاختيار بينهما.

أ. إما أن يتمسك بمصرفيته ويضحي بمشروعيته، وإذا ما تاجر بالسلع تكون تجارته صورية.

ب. إما أن يتمسك بمشروعيته ويضحي بمصرفيته، وتكون تجارته بالسلع حقيقية.

مع أن هناك جهات تجيز الوساطة من خلال الوكالة أو المضاربة ولا تجيز الوساطة على أساس الفائدة، ناهيك عن المنتجات الأخرى لمصادر واستخدامات الأموال إذ أن بعض الفقهاء أجازوا للوكيل ان يوكل وللمضارب أن يضارب ويطلب له الأجر أو الربح حسب دوره وبذلك يكون البنك الإسلامي وسيط عبر منتجات مباحة شرعيًا بين أصحاب المال الحقيقيين ومستخدمي الأموال ولكن البنوك الإسلامية تتجنب المضاربة والمشاركة لاستخدامات الأموال لتجنب المخاطر، فإذا دخل البنك مع المتعاملين والمحتاجين للأموال في معاملة عن طريق المشاركات تعرض لنوعين من الأخطار مخاطر أخلاقية ومخاطر تجارية[1]:

1. مخاطر أخلاقية هي خطر احتساب حصة البنك من قبل المتعاملين بأمانة.
2. أما المخاطر التجارية هي خطر التعرض للخسارة التجارية وتعرض البنك للخسارة وبالتالي من الممكن ألحاق الضرر بأصحاب الودائع تبعا لذلك.

[1] المصري، رفيق (2001)، بحوث في المصارف الإسلامية، دار المكتبي دمشق، ص 15.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: مفهوم الأداء والمصطلحات ذات الصلة.

الفرع الأول: مفهوم الأداء

1- في اللغة العربية[1]: يقول ابن فارس أن الفعل أدى بمعنى إيصال الشيء للشيء أو وصوله إليه من تلقاء نفسه.

2- مفهوم الأداء اصطلاحا[2]: يستخدم مصطلح الأداء كثيرًا في ميدان الأعمال بالرغم من عدم إيجاد تعريف محدد وبسيط لهذا المصطلح ويقصد بذلك أنها تتوافق مع كلمات كثيرة مستخدمة في عدة ميادين لذلك يبقى مصطلح الأداء غير محدد لاستخدامه في عدة ميادين ومع ذلك نحاول الوصول لتعريف محدد للأداء وتعيين الخصائص التي يتميز بها.

ولكن على الاغلب يقصد بالأداء بأنه تلك العملية التي تعكس استخدام المؤسسة لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها أي تعني استغلال الموارد بصورة فعالة، وكفؤة لتحقيق الأهداف[3].

هذا ويرى مختصون آخرون أن الأداء هو الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيم المستهلكة وهي مجموع التكاليف لمختلف الأنشطة فبعض الوحدات تعتبر مراكز تكلفة وتساهم سلبيًا في الأداء عن طريق التكاليف والبعض الآخر يرى أنها مراكز ربح وهي في نفس الوقت مستهلكة للموارد بمعنى آخر مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة عن طريق تحويل مواد خام محدودة التكاليف إلى سلع نهائية ذات قيمة عالية[4].

---

[1] ابن فارس، (1991)معجم مقاييس اللغة، دار الجيل، بيروت، ج1، ص74.

[2] شاويش، مصطفى (1996)إدارة الموارد البشرية، الأردن، ص87.

[3] الحسيني، فلاح (2000)، الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، عام 2000، ص 231.

[4] ذيب، هيثم (2016)، أصول التخطيط الاستراتيجي، ص62.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإجمالا نعني بذلك إلى أن الأداء هو كل ما يعكس ثنائية القيمة والتكلفة بل المفهوم الأشمل للأداء هو تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

واخيراً لم يتوصل العلماء إلى تعريف محدد للأداء لتعدد أهداف وأيدولوجيات واتجاهات الباحثين في دراساتهم فمنهم من يميل إلى الجانب الكمي ومنهم من يلجأ للجانب التنظيمي.

الفرع الثاني: المصطلحات ذات الصلة في الأداء.

1-الكفاءة:

تعرف الكفاءة بأنها الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة لتحقيق أكبر قدر من المخرجات، وكلما كانت المدخلات أقل والمخرجات أكثر كان معبرًا عن الكفاءة في الأداء، لذلك تعتبر الكفاءة عنصراً من عناصر الأداء[1].

الكفاءة الإنتاجية مرتبطة بالعلاقة بين المدخلات والمخرجات وبعبارة أخرى التعظيم في أي هدف تسعى إليه المؤسسة.

2-الفعالية:

تستخدم لقياس قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المخططة، ويتم قياس فعالية الوحدة الاقتصادية بنسبة ما تحققه من نتائج فعلية إلى ما كانت ترغب فيه حسب الخطة، والفعالية بهذه الصورة مرتبطة بتحقيق الكميات النهائية من المخرجات دون النظر إلى هدف التعظيم أو إلى كمية الموارد المستخدمة في سبيل الحصول عليها[2].

ويظهر من السابق أن هناك ارتباط واضح بين الكفاءة والفعالية بحيث أنه قد تتسم المؤسسة بالفعالية بتحقيق الأهداف ولكن لا تتسم بالكفاءة باستخدام الموارد أي أن الكفاءة تشمل تحقيق الأهداف ولكن بأكبر المخرجات وبأقصر الطرق وبأقل الموارد.

---

[1] نور أحمد، مبادئ محاسبة التكاليف الصناعية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص59.

[2] بحيري، سعد(2004) إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 201.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يركز مفهوم الفعالية على نتائج الأداء أي أن الفعالية دالة لمدى تحقيق المؤسسة لأهدافها في البنوك الإسلامية وتحقيق هدف الربحية في البنوك التقليدية وأن الكفاءة تعني تعظيم الناتج أو تقليل الموارد أو كلاهما في البنوك الإسلامية والتقليدية لذلك يجب على المؤسسة تحقيق قدر معين من الفعالية والكفاءة من أجل البقاء والنمو[1].

المطلب الرابع: تقييم الأداء مفهومه واهدافه وعلاقته بالمعايير والمؤشرات

الفرع الأول: تقييم الأداء وعلاقة تقييم الأداء بالرقابة

يعتقد البعض أن عملية تقييم الأداء هي مراقبة لتصيد الأخطاء والحقيقة أنها عملية إدارية متكاملة لتصحيح الانحرافات عن الخطة بعد رصد المشكلة التي تؤثر على أداء المنشأة[2]، وبناء على هذا الأساس يعتبر تقييم الأداء شكل من أشكال الإدارة التي ترتكز على النتائج التي تم التوصل إليها جراء هذه العملية على مختلف المستويات والتي تقوم باستخدام الموارد من خلال إعداد الخطط التي تعظم المنفعة لكل أهداف المنشأة اي استخدام الطاقة الإنتاجية بالصورة المثلى التي تخفض التكاليف وتزيد الربحية[3].

وبناءً على ذلك نجد أن عملية تقييم الأداء هي عبارة عن عملية قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها مع المطلوب المحدد في الخطط الذي يحقق الأهداف المطلوبة ومن هذا المنطلق نقوم بتحديد نقاط القوة والضعف وتصحيح الانحرافات في الأداء.

---

[1] بحيري، سعد(2004) إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 201.

[2] الزبيدي، حمزة (2000) التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، ص 18.

[3] موسى، أحمد (1966) تقييم الأداء الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، ص 140.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني: أهداف تقييم أداء البنوك الإسلامية:

ومن أهداف تقييم أداء البنوك الإسلامية ما يلي[1]:

بيان مدى وصول البنك الإسلامي لتحقيق أهدافه التي أنشئ من أجلها وهي الربحية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

أ. تقييم أداء الخدمات والأنشطة المختلفة للبنك الإسلامي.

ب. بيان نواحي التفوق والنجاح والتطور في خدمات البنك وأنشطته والعمل على تدعيمها.

ج. بيان نواحي القصور والمخالفات التي أثرت على نتائج الأنشطة والخدمات واقتراح الحلول لمعالجتها.

د. بيان معدل التطور والنمو في جميع أنشطة البنك وخدماته والأسباب التي أدت لذلك وتدعيمها.

ه. رسم سياسات وبناء خطط مستقبلية واتخاذ قرارات استراتيجية تساعد على تطور البنك في المستقبل.

الفرع الثالث: علاقة المعيار والمؤشرات بالأداء

أ- تعريف المعيار

وعرف كوهلر المعيار على أنه هدف مرغوب في تحقيقه أو نموذج مثالي تم فرضه من قبل جهات معينة كالدين والإجماع والتقاليد والهيئات الحكومية وغيرها ومنها ننطلق لاتخاذ القرارات ونشكل مقياسا للرقابة على النشاط[2].

---

[1] شحاتة، حسين (2003) دليل إرشادات المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، كتاب الكتروني من موقع www.darelmashora.com.

[2] محمد، عمر(1999)الحاجة إلى إعداد معايير محاسبية خاصة بالبنوك الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، ج 4، عدد 219، ص35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- الفرق بين المعايير والمؤشرات

المعيار هو خاصية يجب احترامها وله خصائص عامة تطبق على محتويات مختلفة أما المؤشر فهو علامة يمكن ملاحظتها داخل المعايير(إما كمية أو نوعية) ونلجأ في الغالب لمؤشرات لنتبين مدى احترام المعايير لذلك نلجأ إلى مجموعة من المعايير من أجل تقييم الأداء ولكن هذه المعايير لا تكفي للحكم على الأداء وإنما تحتاج إلى جملة من المؤشرات التي تجعل هذه المعايير إجرائية[1].

إذن المؤشرات هي إشارات تستخدم لتوضيح الاتجاه أو وصف مقياس التقدم نحو الهدف في المعايير وهي غالبا ما تستخدم لقياس مقدار تحقق المعايير ويمكن للمؤشرات ان تكون نوعية أو كمية.

[1] شحاتة، حسين(2003) دليل إرشادات المراجعة والمراقبة في المصارف الإسلامية، كتاب الكتروني، ص40.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

أنظمة الرقابة على البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية.

المبحث الثالث: الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية.

المبحث الرابع: الرقابة الخارجية في البنوك الإسلامية.

المبحث الخامس: الرقابة الدولية على البنوك الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية

ارتقى مستوى الرقابة الشرعية ليواكب التطورات التي حدثت للبنوك الإسلامية من خلال مستوى رقابي يضمن موافقة أعمال البنوك الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية، وأصبح نظام الرقابة الشرعية موازياً لنظام الرقابة التقليدية من حيث التقنيات، لذلك رأينا في هذا المبحث بيان التطورات التي حدثت لهذا النوع من الرقابة وبالذات لما لهذا النوع من الرقابة من أهمية في مجال عمل البنوك الإسلامية.

يتكون هذا المبحث من ثلاثة مطالب لشرح موضوع الرقابة الشرعية وأثرها على أداء البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الشرعية ومهامها ومسؤولياتها.

المطلب الثاني: التدقيق الشرعي الداخلي.

المطلب الثالث: التدقيق الشرعي الخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الشرعية

الفرع الأول: تعريف الرقابة الشرعية

عرفها أحد الباحثين بالتالي[1]: هي عملية التأكد من تنفيذ الفتاوي الصادرة عن جهة الاختصاص، وإيجاد البدائل والصيغ المشروعة لأية أعمال تخالف الشريعة الإسلامية.

كما عرفت كالتالي[2]: هي عبارة عن جميع العناصر والأنشطة الرقابية التي تستخدم للتأكد من مطابقة أعمال البنك الإسلامي للشريعة الإسلامية.

كما أنه يقصد بها: فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية في جميع انشطتها وتشمل فحص العقود، الاتفاقيات، السياسات، والمنتجات والمعاملات، عقود التأسيس، النظم الأساسية، القوائم المالية والتقارير خاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي، ويحق لهيئة الرقابة الشرعية الاطلاع الكامل على جميع السجلات والمعاملات من جميع المصادر بما في ذلك الرجوع للمستشارين ذوي الصلة والموظفين المختصين[3].

ولها تعريف اخر كالتالي: هي عبارة عن عملية متابعة وفحص وتحليل جميع الأنشطة والأعمال والتصرفات التي تقوم بها المؤسسة للتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك باستخدامها الوسائل والأساليب الملائمة المشروعة مع بيان المخالفات والأخطاء وتصويبها ووضع البدائل المشروعة لها وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الرأي الشرعي

---

[1] زعير، محمد(1996) بحث في العلاقة بين الرقابة الشرعية والرقابة المالية في المؤسسات الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد 182.

[2] ابو معمر، فارس (1994)، بحث في اثر الرقابة الشرعية على معاملات البنك الإسلامي، عام ص4.

[3] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلاميه (2000) معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ص 15.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والقرارات والتوصيات والإرشادات لمراعاتها في الحال لتحقيق الكسب الحـــلال وفـــي المســـتقبل بغرض التطوير للأفضل[1].

الفرع الثاني: مهام الرقابة الشرعية ومسؤولياتها

تقصد الرقابة الشرعية تنفيذ العديد من المهام كلها تقود إلـــى مطابقـــة أعمـــال البنـــوك وتصرفاتها لأحكام الشريعة الإسلامية ويعتبر هذا الهدف ملزم للبنوك الإسلامية[2].

وتكمن مهام الهيئة الشرعية فيما يأتي[3].

1- إعداد دليل إجراءات يشمل نظام العمل ويحدد الاختصاصات والمسؤوليات وينظم العلاقات مع الأطراف الداخلية والخارجية.

2- مراعاة البيئة الشرعية والتشريعية مع الأخذ بالحسبان قـــانون البنـــوك رقـــم 28 عـــام 2000 ومراعاة أحكام المادة رقم 53-أ في المملكة.

3- الالتزام بتطبيق قواعد مدونة السلوك العمول بها في البنك الإسلامي على أعضاء الهيئة.

4- يجب ان يسعى عضو الهيئة لتحقيق ما يلي:

أ. المحافظة على العدل والإنصاف بين الأطراف المختلفة.

ب. مراعاة الأمانة والنزاهة.

ج. اتخاذ القرار المناسب مع مراعاة كافة الجوانب .

د. تقدير اختلاف الآراء تبعاً للمذاهب المختلفة.

---

[1] أبو غدة، عبد الستار(2002) الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالمؤسسات الماليـــة الإســـلامية، حوليـــة البركة، عدد4، ص 8.

[2] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (2002) حولية البركة، عدد4، ص 8.

[3] دليل الحاكمية المؤسسية (2015) البنك الإسلامي الأردني ص 32.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: التدقيق الشرعي الداخلي

يجب على إدارة البنك التأكد من ان الهيئة الشرعية أدت مسؤوليتها اتجاه تطبيق البنك لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية خلال ممارسة العمل المصرفي الإسلامي وفقا لما تقرره المعايير والأحكام الإسلامية بشأن التعاملات المالية.

الفرع الأول: تعريف دائرة التدقيق الشرعي الداخلي:

هي وحده إدارية (إدارة أو قسم) ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووظيفة هذه الوحدة التأكد من التزام البنك في منتجاته وعملياته بقرارات الهيئة الشرعية وأنها مطابقة للشريعة الإسلامية ووظيفة الإدارة التأكد من فاعلية قرارات الهيئة الشرعية[1].

الفرع الثاني: أهداف دائرة الرقابة الشرعية الداخلية:

وتتلخص أهم الأهداف في الآتي[2]:

أ. متابعة جميع ما يصدر من هيئات الرقابة الشرعية من فتاوي وقرارات.

ب. فحص جميع العمليات التي يقوم بها المصرف ومدى التزام البنك بقرارات وفتاوي هيئة الرقابة الشرعية وتقيده بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ج. مناقشة الملاحظات والنتائج الأولية التي توصل لها المراقب الشرعي مع الجهات الإدارية المعنية.

---

[1] العياشي، فداء (2009)، الرقابة الشرعية ودورها في ضبط أعمال المصارف الإسلامية أعمالها وشروطها، بجث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي، الدورة التاسعة عشر، ص8.

[2] القطان، محمد (2005)، الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ص25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د. تقديم تقارير ربع سنوية إلى مجلس الإدارة مع نسخة إلى هيئة الرقابة الشرعية المركزية أن وجدت تتضمن ما تم القيام به من فحص لعمليات المصرف وتعليماته بشأن تصحيح الانحرافات والإشادة بالأعمال المتميزة.

ه. مراقبة جميع الأعمال السابقة والمتزامنة واللاحقة.

و. تقديم تقارير دورية حسب الحاجة للجهات المختصة.

ز. متابعة إدارات المؤسسة فيما يخص تعليمات دائرة الرقابة الشرعية.

ح. طرح برامج تدريبية للموظفين تخص المصرفية الإسلامية.

ط. التأكد من الدورات المستندية لعمليات البنك من الناحية الشرعية.

ي. وضع اجرأت عمل تخص عمليات البنك بحيث تمنع المخالفات الشرعية.

ك. متابعة تنفيذ الإدارات والأقسام المعنية لتعليمات الهيئة أو أية قرارات أو توصيات تخص سير العمل.

ل. الالتزام بمواثيق الأخلاقيات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

م. المشاركة في تدريب موظفي المصرف والإسهام في توعية عملاء المصرف وغيرهم من المعنين بأصول العمل المصرفي الإسلامي.

الفرع الثالث: تخطيط عمل الرقابة الشرعية

يوصي معيار المراجعة للمؤسسات المالية المراقبين الشرعيين الداخليين بتخطيط كل مهمة من مهام الرقابة الشرعية الداخلية ويجب ان يتسم التخطيط بالتالي[1]:

[1] هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (2000) معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ص 28.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. تجميع معلومات تخص النشاط الذي سيتم مراقبته.

ب. تحديد الأهداف التي سوف يتم مراقبتها.

ج. الحصول على فتاوي وإرشادات وتعليمات هيئة الرقابة الشرعية ونتائج الرقابة الداخلية والخارجية الشرعية للسنة السابقة ان وجدت.

د. تحديد المواد الضرورية لإنجاز الرقابة الشرعية الداخلية.

ه. الاتصال بكل الأفراد داخل المؤسسة الذي يلزمهم معرفة محتويات الرقابة الشرعية.

و. إجراء مسح للمجالات التي يجب التركيز عليها في الرقابة الشرعية الداخلية بهدف التعرف على الأنشطة والمخاطر وضوابط الرقابة واتاحة الفرصة للجهات المراقبة لتقديم مقترحاتها وملاحظاتها.

ز. إعداد برامج الرقابة الشرعية.

ح. تحديد طريقة وموعد الإبلاغ بنتائج الرقابة الشرعية الداخلية.

ط. اعتماد خطة العمل بالرقابة الشرعية الداخلية من الجهات المصرح بها.

الفرع الرابع: تنظيم عملية المراقبة الشرعية الداخلية:

أن يكون هناك أسس وقواعد تضمن حسن تنظيم وإدارة نظام الرقابة الشرعية الداخلية وذلك على النحو التالي[1]:

- تحديد دقيق لأهداف وسلطة ومسئولية دائرة الرقابة الشرعية.
- وضع الخطط اللازمة لتحقيق الأهداف.
- وجود لوائح وسياسات مكتوبة تنظم إجراءات الرقابة الشرعية.

[1] أبو غدة، عبد الستار(2002)، الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وجود قواعد تعتبر معايير لاختيار أفراد دائرة الرقابة الشرعية.
- التنسيق مع المراجع الخارجي الذي يمكن الاستفادة من خبرته ومن بعض النتائج التي تتعلق بأهداف دائرة الرقابة الشرعية الداخلية.
- وضع البرامج والإجراءات من قبل دائرة الرقابة الشرعية بالتنسيق مع الدوائر المعنية لضمان جودة وإتقان أداء الأعمال.
- التعرف على آراء وفتاوي هيئة الرقابة الشرعية والالتزام بها بخصوص المنتجات الجديدة.
- الرد على استفسارات جهاز التنفيذ خلال حركة العمل اليومي.
- الاضطلاع بمهام الرقابة والتوثيق خلال مراحل التنفيذ المختلفة.
- اكتشاف الأخطاء الشرعية وتصحيحها في ضوء توجيهات هيئة الرقابة الشرعية.

الواقع أن الرقابة الشرعية الداخلية حجر أساس في التزام المصارف الإسلامية بالشريعة الإسلامية في كافة عمليات البنك وكشف أية انحرافات وتصحيحها فورا من قبل المعنيين في المصرف وضمان عدم التكرار.

ولكي تنجح أنظمة الرقابة الشرعية لا بد من توفر الخلفية الفقهية المناسبة في أفراد دائرة الرقابة الشرعية ولابد من التدريب العملي المهني بالإضافة للخلفية العلمية وتعاملهم الإيجابي بخصوص توخي الالتزام بالشريعة الإسلامية.

كما يجب أن تكون هناك إجراءات شرعية دقيقة لسير العمل لا تترك مجال للانحراف في تفسير الالتزام بالشريعة الإسلامية وتطبيق قواعدها في سير العمليات. وكذلك وجود توثيق لكل عمليات التدقيق في سجلات دفترية ومستندية ملائمة تمكن الغير من الاطلاع عليها عند الحاجة وفي أي وقت للتأكد من مطابقة العمل في المؤسسة للشريعة الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الخامس: مراحل الرقابة الشرعية الداخلية[1]:

تمر عملية أداء المهام لهيئة الرقابة الشرعية خلال ثلاثة مراحل.

أولاً– مرحلة سابقة للتنفيذ

ثانياً– مرحلة متزامنة مع التنفيذ

ثالثاً– لاحقة للتنفيذ

وسوف نقوم بشرح مراحل الرقابة الشرعية بالتفصيل كالتالي:

أولا: الرقابة الشرعية القبلية (قبل التنفيذ).

تعد الرقابة الشرعية التي تسبق التنفيذ في المصرف الإسلامي من العناصر المؤثرة في تقديم المنتجات الموافقة للشريعة الإسلامية في الواقع العملي ويتضح ذلك من خلال العناصر التالية:

- تعد دائرة الرقابة الشرعية حلقة الوصل بين هيئة الرقابة الشرعية وبين إدارة البنك فهي التي توضح لهيئة الرقابة الشرعية طبيعة ومكونات المنتج المقدم.
- تقوم دائرة الرقابة الشرعية الداخلية بمراجعة إعداد المنتج قبل التطبيق من خلال مراجعة صياغة النماذج والعقود والتأكد من مطابقة النصوص الواردة بالنماذج لمضمون الفتوى الصادرة من الهيئة الشرعية.
- مراجعة دائرة الرقابة الشرعية للنظام الآلي والتأكد من وجود نظام يدعم الالتزام بالقواعد الشرعية مثل عدم السماح بتوقيع عقد البيع قبل التأكد من تسجيل البضاعة في دفتر البنك.
- التأكد من أن أنظمة الحاسب الآلي وأنها تتضمن تطبيق الشروط الخاصة بالتعاقدات بين البنك والمتعاملين في عمليات توزيع الأرباح لعمليات التمويل بالمشاركة والحسابات الاستثمارية.

---

[1] العزاوي، محمد والجرجري، أحمد (2007) بحث الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بين الواقع والطموح، المعهد التقني في الموصل، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، ص27–28.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التأكد من أن أنظمة العمل للمنتجات قد تم اعدادها وفق أحكام الشريعة وقواعدها وأنه تم إصدار الفتاوي التي تجيزها.
- إعداد دليل إجراءات يتضمن الضوابط الشرعية للمنتجات بهدف توحيد طريقة العمل لدى العاملين.

ثانياً: الرقابة الشرعية الداخلية خلال التنفيذ

وتشمل متابعة أعمال البنك أولا بأول خلال المراحل البدائية للتنفيذ لضمان تطبيق البنك والعاملين للفتاوي الصادرة بخصوص سير العمل ويتم كذلك التقييم والتوجيه للعمليات والتصحيح للانحرافات عن الأهداف والغايات[1].

تعتبر عملية الرقابة الشرعية المتزامنة مع التنفيذ من أهم مراحل عمليات المراقبة ويتضح ذلك من خلال شرح النقاط التالية[2]:

- تقوم دائرة الرقابة الشرعية بشرح الفتوى المتعلقة بالمنتجات وسير العمل بطريقة مفصلة تسهل التطبيق على العاملين وتوحد طريقة العمل وهذا يمكن العاملين من فهم الفتوى المرفقة بطريقة صحيحة.
- مشاركة دائرة الرقابة الشرعية في تحديد الصيغة التمويلية المناسبة لتمويل المشروعات المقدمة من المتعاملين.
- مشاركة دائرة الرقابة الشرعية في صياغة العقود والاتفاقيات مع الجهات الخارجية.
- تقوم دائرة الرقابة الشرعية بشرح الفتوى وضوابط المنتج الشرعية عن طريق عقد الدورات التدريبية قبل طرح المنتج للتنفيذ لما له من دور كبير في فهم طبيعة المنتج من قبل العملاء وإقناعهم فيه.

---

[1] زعير، محمد (1996) بحث في العلاقة بين الرقابة الشرعية والرقابة المالية في المؤسسات الإسلامية، مرجع سابق، ص 45.

[2] البلتاجي، محمد(1997) معايير تقييم أداء المصارف الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية، مرجع سابق، ص 10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تقوم دائرة الرقابة الشرعية بمراجعة عمليات الدعاية والإعلان المرافقة لتطبيق المنتج.
- تعمل دائرة الرقابة الشرعية بتجميع ملائم للأسئلة للرد على استفسارات المعنيين بطريقة عملية واية استفسارات بخصوص الفتاوي الصادرة للمنتجات من قبل الهيئة الشرعية.
- المشاركة في حل النزاعات بين البنك والأطراف الأخرى وبيان الحكم الشرعي إذا كان متوفرا.
- الرد على الاستفسارات اليومية أثناء سير العمل.

ثالثاً: الرقابة الشرعية اللاحقة

تهدف إلى التأكد من أن تنفيذ العمل يتم وفق الضوابط الشرعية وأنه غير مخالف للشريعة الإسلامية من كل الجوانب وذلك من خلال العناصر التالية:

- تقوم إدارة الرقابة الشرعية بعمل زيارات ميدانية للإدارة والفروع وأخذ عينات للتفتيش والتأكد من ان تطبيق المنتجات قد تم وفق الفتاوي الشرعية الصادرة بخصوص المنتجات.
- تقوم إدارة الرقابة الشرعية بفحص الأخطاء الشرعية ليس بقصد تصيد الأخطاء وانما لمعرفة أسباب وقوعها لمنع حصولها مرة أخرى في المستقبل.
- متابعة الإدارات والفروع من أجل تصويب الملاحظات التي تم اكتشافها وعمل سجل لتلك الملاحظات من أجل المتابعة.
- التأكد من دقة توزيع الأرباح حسب ما هو منصوص عليه في عقد المضاربة.
- إعداد تقرير الأداء الشرعي لبيان مدى التزام البنك بقرارات الهيئة الشرعية وتقديمه للجمعية العمومية.
- التأكد من احتساب الزكاة بشكل دقيق وتوخي الدقة في صرفها لمستحقيها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: نظام التدقيق الشرعي الخارجي

ملاحظة: لا يوجد تدقيق شرعي خارجي في الأردن وسوف أقوم بالتطرق للتدقيق الشرعي الخارجي المطبق في البنوك الإسلامية بشكل عام.

الفرع الأول: مفهوم التدقيق الشرعي الخارجي وأهميته.

أولا: تعريف التدقيق الشرعي الخارجي[1]: عبارة عن عملية يقوم بها شخص مؤهل مستقل تتضمن فحص أعمال المؤسسة والعقود المبرمة بهدف بيان إذا ما كانت المؤسسة ملتزمة بالضوابط والتوصيات والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية ومن المجامع الفقهية ومن الندوات والمؤتمرات الصادرة بخصوص المؤسسات المالية الإسلامية، وأكد على الحاجة للتدقيق الشرعي الخارجي لمواجهة مخاطر عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية.

ثانياً: أهمية التدقيق الشرعي الخارجي[2]

تظهر أهمية التدقيق الشرعي الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية في البنود التالية:

1- تعزيز ثقة المساهمين والمتعاملين بالجودة الشرعية لمنتجات البنك وعملياته ومطابقة أعمالها للشريعة الإسلامية ويعتبر تقرير التدقيق الشرعي الخارجي ذو قيمة استراتيجية للمؤسسات المالية الإسلامية.

2- للتدقيق الشرعي الخارجي الأثر الإيجابي على أعمال هيئة الرقابة الداخلية بقسميه الافتائي والرقابي، وأنها تعزز وظيفة الهيئة الشرعية الداخلية وهو أنها قامت بحفظ أعمال البنك من المخالفات الشرعية إذ أنها رقابة على رقابة.

---

[1] جاسر، محمد(2009) ورقة عمل، التدقيق الشرعي الخارجي .

[2] الخليفي، رياض (2004) استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ص6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني: الإعداد للتدقيق الشرعي الخارجي.

لا بد أن يسبق تنفيذ كل عمل يتصف بالمهنية والجودة مرحلة الإعداد لهذا العمل لذلك كـــان حتما على المراقب الخارجي أن يمر بمرحلة الإعداد قبل تنفيذ الرقابة ومن أبرز عناصـــر مرحلـــة الإعداد تحديد نطاق العمل بكل جوانبه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية

إن المتتبع لحسابات البنوك الإسلامية يجد عدة أنواع من الودائع تخص العملاء، لذلك لا بد من رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية شأنها شأن البنوك التقليدية مع التشديد على المخاطر الخاصة التي تتعرض لها البنوك الإسلامية بخصوص الودائع وطرق الاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة المصرفية ومراحل تطورها والمصطلحات ذات الصلة وأهدافها وأساليبها وتعليماتها النقدية.

الفرع الأول: مفهوم الرقابة البنكية:

تعريف الرقابة البنكية على البنوك: هي نوع من رقابة البنك المركزي أو أية سلطة أخرى لها حق الإشراف والمراقبة للنظم البنكية والنقدية والائتمانية والتأكد من كفاية وصحة القوانين والتعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي أو أية سلطة إشرافية أخرى وتوجيه النشاط البنكي والتمويلي والنقدي بالاتجاه الذي يخدم خطط التنمية ويخدم السياسة الاقتصادية للمجتمع ويحقق أهدافه الائتمانية وتعتبر الرقابة البنكية من أحد السبل لتحقيق هذه الأهداف[1].

الفرع الثاني: الفرق بين الرقابة على البنوك والرقابة على الائتمان

فالأولى تعني مراقبة كل بنك على حدى والنظر في سياسته الائتمانية وتحاول معالجتها إذا دعت الحاجه أم الثانية تنظر للبنوك بشكل إجمالي ومراقبة الظواهر النقدية الناشئة من سياستها الائتمانية بغض النظر عن المركز المالي[2]، كما لابد من التنسيق بين مصادر البنوك واستخداماتها مع الأخذ بالحسبان السيولة المطلوبة أي لا بد للبنك من تنفيذ سياسة ائتمانية حكيمة تجنبه مشاكل السيولة التي من المحتمل ان تواجهه [3].

---

[1] الامام، صلاح والشمري، صادق (2011) تفعيل انظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية لنظام CRAFTE نموذجا، مجلة الإدارة الاقتصادية، عدد 90، ص 358.

[2] سليمان ناصر(2006) علاقة البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، الجزائر، ص 101-102.

[3] طيار عبدالكريم(1998)، الرقابة المصرفية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثالث: تطور نظام الرقابة البنكية

لقد تطور نظام الرقابة على البنوك تطورًا ملحوظًا من التدقيق على أوضاع البنك في لحظة معينة إلى مرحلة الرقابة المستمرة للوقوف على التغييرات الحاصلة في الوضع المالي، وبذلك أصبح نظام التدقيق البنكي لا يقتصر على دراسة القوائم المالية والتزام البنك بالضوابط الرقابية والنظر بمدى سلامة النظام الداخلي والمحاسبي ومدى التزام العاملين، بل امتد ليشمل نظام الرقابة بالمخاطر والذي تم بموجبه تطوير عناصر الرقابة البنكية لتشمل ما يلي[1]:

- تقييم الوضع المالي للبنوك بشكل عام.
- إجراء الاختبارات اللازمة للتحقق من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وحجم كل نوعية ومدى تناسبها مع رأس المال.
- تقييم كيفية تعامل البنك مع الأزمات والمخاطر التي قد يواجها.
- تقييم الاجزاء التي تكون فيها مستويات غير مقبولة من المخاطر والأجزاء التي تكون فيها إدارة المخاطر ضعيفة.

الفرع الرابع: تعريف نظام الرقابة البنكية على البنوك الإسلامية

وهو نظام رقابة البنك المركزي أو أية سلطة نقدية على البنوك الإسلامية، ومن الطبيعي أن تخضع البنوك الإسلامية لرقابة البنك المركزي في ضل عدم وجود بنك مركزي إسلامي بالرغم من اختلاف طبيعة البنك الإسلامي وسماته التي تميزه عن البنوك التقليدية، إذ أن علاقة البنوك الإسلامية مع أصحاب الودائع قائمة على المشاركة وليست علاقة دائن ومدين، لذلك وجب على البنوك المركزية مراعاة الطبيعة الخاصة للبنوك الإسلامية، مع أن هذا لا يعفي البنوك الإسلامية أن تقوم بتقديم تقارير وكشوف واحصاءات وبيانات دورية حتى يتجنب البنك الإسلامي المراكز المالية الحرجة[2].

---

[1] الشاهد، سمير(2001)، الضوابط العامة للرقابة المصرفية، اتحاد البنوك العربية، عام 2001، ص 273-274.

[2] ابو شادي، محمد (2000)، الوظيفة الرقابية للبنوك الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة ص9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الخامس: أهداف الرقابة البنكية[1]:

بالرغم من تعدد نظم الرقابة المتبعة في البنوك المركزية إلا أن هناك ثلاثة أهداف متفق عليها وهي:

أ. الحفاظ على استقرار النظام البنكي: وذلك يتضمن الحفاظ على البنوك من خطر الإفلاس والحفاظ على النظام البنكي الذي يؤدي إلى استقرار النظام المالي بما يشمله من الحفاظ على مقدرات الجمهور النقدية كما يتضمن ذلك وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم محليا أو خارجيا.

ب. الاطمئنان على كفاءة نظام الرقابة الداخلية: وللتأكد من ذلك يتم فحص الحسابات والمستندات وبيان عدم تعرضها للمخاطر العالية غير المحسوبة والاطمئنان على وضع الأصول وتقييم العمليات الداخلية وتحليل العناصر المالية الرئيسية والتقيد باتباع القوانين المفروضة وتقييم الوضع المالي للمؤسسات الأخرى التي لها تعامل معها ورصد المؤسسات الخاصة الحيوية لتمويلها.

ج. حماية أموال المودعين: نعلم حقيقة اعتماد البنوك بشكل عام على أموال الغير في تمويل جزء من عملياتها، لذلك وجب عليها وضع القواعد والقوانين التي تحمي القطاع البنكي وتفادي المخاطر المحتملة التي تتعرض لها ودائع الغير في حال عدم تنفيذ القواعد الخاصة بالحفاظ على الأصول واحتساب القيم الحقيقية لها عند الحاجة إلى ذلك.

---

[1] حشاد، نبيل(1994)، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، ص280.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع السادس: طرق تنفيذ الرقابة البنكية[1]

أ- الرقابة البنكية الوقائية:

وهي ترتكز على تقليل حجم المخاطر التي تواجه البنوك مثل تجنب مشاكل السيولة والملاءة المالية والعمليات ذات المخاطر العالية، التي تؤدي لخسائر غير محتملة وذلك من خلال فرض معايير محددة لرؤوس الأموال ونسب السيولة الواجب الاحتفاظ بها والحفاظ على مستوى توظيف متوازن، من أجل تجنب المخاطر المختلفة في جانبي الأصول والخصوم.

ب- الرقابة البنكية على الأداء:

ينصب هنا اهتمام البنك المركزي على سلامة الأداء البنكي والحفاظ على المركز المالي للبنك من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها إما عن طريق التقارير الدورية أو الزيارات المفاجئة للتأكد من حقيقة المركز المالي للبنوك.

الفرع السابع: أساليب الرقابة البنكية

ويلجأ البنك المركزي إلى أسلوبين للرقابة على البنوك المسجلة لديه[2]:

1- الرقابة المكتبية: وذلك خلال دراسة وتحليل البيانات المقدمة إليه دوريا من البنوك.

2- الرقابة الميدانية: من خلال التفتيش الدوري الذي يجريه البنك المركزي على البنوك.

الفرع الثامن: اتجاهات التعليمات النقدية على البنوك الإسلامية

تعددت آراء المفكرين بشأن الرقابة النقدية على البنوك الإسلامية بين مؤيد ومعارض.

---

[1] الهندي، عدنان(1986) العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي، اتحاد المصارف العربية، ص 265.

[2] هيكل، محمد الجهاز المصرفي ورقابة البنك المركزي عليه، البنك المركزي المصري، بدون سنة نشر، ص2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- الاتجاه المطالب بالرقابة النقدية:

أخذت به العديد من البنوك المركزية وبررت ذلك بضرورة خضوع جميع البنوك التجارية من قبل السلطة المشرفة لنفس الشروط والمعايير ومن بينها الإسلامية ضمانا للتنافسية والشفافية بين البنوك بالرغم من خصوصية البنك الإسلامي[1].

ب-الاتجاه المعارض للرقابة النقدية:

يقود هذا الاتجاه عدد من البنوك الإسلامية وعدد من المفكرين الإسلاميين المطالبين بمراعاة الخصوصية للبنوك الإسلامية وخصوصا أن العلاقة العقدية مع أصحاب الودائع قائمة على المشاركة هذا من جانب والجانب الآخر يجب تشجيع تجربة البنوك الإسلامية ومعاملتها بخصوصية من قبل السلطات النقدية كما أن طبيعة عمل البنوك الإسلامية لا تجيز هذه الرقابة، فإن بررت البنوك المركزية السياسات النقدية التدخلية بموضوع خلق النقود من العدم لذلك تدخلت لتحد من توسع البنوك في استخدام النقد[2] مع عدم إغفال سعر الفائدة وتأثيره على العرض النقدي واثره على زيادة العرض النقدي دون مقابل في الناتج الحقيقي، كما أنها ترفع التكاليف مع العلم أن التوسع النقدي في البنوك الإسلامية يقابله زيادة حقيقية في الإنتاج، (أي زيادة في الاقتصاد الحقيقي) نظرًا للطبيعة التمويلية للبنك الإسلامي[3].

---

[1] هندي، منير (2002)، إدارة الاسواق والمنشآت المالية، الاسكندرية، ص301.

[2] ألْيه، موريس(1992)، من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد، جدة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،، ص 19-26.

[3] السويلم، محمد(1998)، إدارة المصارف الإسلامية والتقليدية، المنصورة، ص468-469.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: نظام الرقابة الكمية المطبق على البنوك الإسلامية

الفرع الأول: تغيير معدل الاحتياطي القانوني

ونعني بذلك وجود نسبة مئوية من أموال المودعين المتجمعة لدى البنوك توضع في حساب خاص لدى البنك المركزي تؤثر على حجم الأموال الباقية لخلق النقود وحجم الائتمان، ولهذا الاحتياطي أشكال عدة منها الاحتياطي على الودائع بالعملة المحلية والاحتياطي على الودائع بالعملة الأجنبية، وتختلف النسبة حسب مستوى الوديعة وأجلها[1].

وتعتبر نسبة الاحتياطي القانوني أداة فعالة للتحكم باحتياطيات البنوك، إذ أنها تضع قيدا ماديا على التوسع في الائتمان. وكان الهدف من نسبة الاحتياطي القانوني في البداية الحفاظ على حقوق المودعين، أما حاليا تغير الهدف الرئيسي للسيطرة على حجم الائتمان فرفع النسبة يعتبر إجراء انكماشي وتخفيض النسبة يعني الافراج عن جزء من الأصول لغايات التوسع في الائتمان[2].

تجد نسبة الاحتياطي القانوني من يؤيدها من بين الباحثين في الاقتصاد الإسلامي نظرًا لخلوها المباشر من التعامل الربوي فيرى أحدهم[6] إمكانية الأخذ بها مع استبدال سعر الفائدة على المبالغ المودعة إلى المشاركة في الربح والخسارة وعدم محاسبة الزيادة أو النقص في الأرصدة باستخدام الفائدة الربوية.

كما يرى مجلس الفكر الإسلامي بباكستان أنه لا ضرر من فرض احتياطي قانوني من قبل البنوك المركزية مع فرض تعديلات تتلاءم مع نظام التمويل الإسلامي للتحكم في الائتمان، ويمكن استخدام غرامات كأسلوب بديل عن التعامل الربوي عند عدم مراعاة هذا المطلب[3].

---

[1] حميدات، محمود(1994)، النظريات والسياسة النقدية، الجزائر، ص44-45.

[2] صالح، مدحت (2001)، أدوات وتقنيات مصرفية، القاهرة، ص183.

[3] تقرير مجلس الفكر الإسلامي (1984)، في الباكستان، إلغاء الفائدة من الاقتصاد، ص80.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتفق رأي باحث اخر[1]، مع هذا الرأي ويستحسنه وإن كان يرى أن الاحتياطي لا بد أن يكون في حدود 10% من الودائع مع إعفاء البنوك والفروع الصغيرة كما ورد رأي اخر يدعو إلى تطبيق الاحتياطي على الحسابات الجارية وتحت الطلب مع عدم تطبيقها على حسابات الاستثمار بينما يرى آخر أن تطبق على حسابات الاستثمار بنسبة أقل[2]، ويدعو مفكرون آخرون إلى تطبيق نسبة 100% من الاحتياطيات على الودائع[3].

الفرع الثاني: الآراء المختلفة بخصوص نسبة الاحتياطي النقدي بشأن البنوك الإسلام

الرأي الأول: تطبيق نفس النسبة التي تطبق على البنوك التقليدية[4].

لا شك ان تطبيق هذه النسبة يحقق هدف البنك المركزي من حيث الأرقام والنسب ولكن ليس من ناحية المضمون لاختلاف طبيعة البنك الإسلامي إذ أن هذه النسبة ملائمة للودائع الجارية وغير ملائمة للحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية نظرًا لطبيعتها الخاصة.

الرأي الثاني: الذي يوافق على النسبة للحسابات الجارية ويقر بتخفيضها على الحسابات الاستثمارية.

يتسم بإدراك طبيعة الودائع في البنوك الإسلامية فهم يقترحون مقترح يوافق الطرفين خاصه إن هذا التمييز قائم ببعض الأنظمة مثل النظام الأمريكي.

---

[1] صديقي، محمد(1985)، النظام المصرفي اللاربوي، المركز العالمي جده، ص72.

[2] ناصر، غريب (1987)، الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص96.

[3] قحف، منذر(1989)، الاقتصاد الإسلامي، دار القلم الكويت، ص 155.

[4] المالقي، عائشة(2000)، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، بيروت، ص 134.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرأي الثالث: تطبيق النسبة على الحسابات الجارية[1]

من الباحثين في مجال البنوك الإسلامية من يرى وجوب تطبيق النسبة على الحسابات الجارية وإعفاء حسابات الاستثمار من هذه النسبة لوجود طبيعة خاصة لهذه الحسابات، ولكن هناك من لا يبرر هذا القول من المفكرين.

الرأي الرابع: الذي يرى تطبيق الاحتياطي الكامل[2]

ويرى أصحاب هذا الرأي إيقاف عملية اشتقاق الودائع وفرض احتياطي يبلغ 100% من الودائع أي يجب الاحتفاظ بهذه الودائع لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى وأصحاب هذا الرأي يريدون تطبيق العدل من وجهة نظرهم لكل فئات المجتمع ولا نعلم بأن هناك نظام نقدي يطبق فكرة الاحتياطي الكامل بل إن النظام المعمول به هو نظام الاحتياطي الجزئي ومن ناحية أخرى لا يعتبر إيقاف عملية الاشتقاق هو النظام الأصح إذ أن هناك حاجة في الاقتصاد الحديث لوسائل دفع التي تعتبر نقود الودائع جزء منها.

ويرى أحد الباحثين ضرورة تغيير طريقة احتساب الودائع الجارية بدلا من تغيير نسبة الاحتياطي القانوني حيث تمنع خلق الودائع بصفة غير شرعية وفي نفس الوقت تمنح البنوك ميزة الاستفادة من هذه الودائع مما يمنح البنوك المركزية المرونة في التحكم بالعرض النقدي حسب وضع الاقتصاد.

وبهذا المقترح التركيز على نسبة الودائع الجارية دون الاستثمارية لا يتأثر أداء البنوك الإسلامية ويحقق ربحية تنافس باقي البنوك.

---

[1] الطراد، اسماعيل (2004)، مساعد مدير البنك المركزي اربد، علاقة المصارف الإسلامية بالبنك المركزي الأردني، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، ص 28.

[2] بن دعاس، جمال(2005)، السياسة النقدية في النظامين الوضعي والإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة الحاج خضر، عام، ص 171-172.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الباحث فيرجح تطبيق نفس النسبة المطبقة على البنوك التقليدية لأن الهدف حماية أفـراد المجتمع وأموالهم بغض النضر عن صيغة الاستثمار وفي النهاية يتم عكس التكاليف من قبل البنوك الإسلامية على أصحاب الودائع.

الفرع الثالث: عمليات السوق المفتوح في البنوك المركزية

من العمليات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم السيولة النقدية لـدى البنـوك عمليات السوق المفتوح من خلال بيع وشراء الأوراق المالية، وذلك للتأثير على السـيولة المتاحـة لدى البنوك وبالتالي التأثير على حجم الائتمان[1].

ومع إلغاء الفائدة لنظام البنوك الإسلامية تصبح عمليات السوق المفتوحة بـلا تـأثير علـى البنوك الإسلامية ويمكن الاستعاضة عن النظام الربوي في عمليـات السـوق المفتوحـة بإصـدار صكوك مشاركة تمثل مشاريع إنتاجية حقيقية ذات أرباح متغيرة ولا تعتمد علـى الفائـدة وبالتـالي تعتبر هذه الصكوك من الأدوات البديلة لعمليات السوق المفتوح[2].

من المعلوم أن النظام الإسلامي يحرم الفائدة الربوية وينظر للأسهم نظرة مختلفة باعتبارها رأس مال الشركات تساهم في الربح والخسارة تعكس صورة النشاط الحقيقي ولا تخضع لتعـاملات وهمية مضاربية كما يحدث في النظام الوضعي

قد تبدو هذه السياسة مطابقة لعمليات السوق المفتوحة لكنها تختلف عنها جوهريا إذ أن هـذه السياسة في الاقتصاد الوضعي تعتمد على المضاربة بالمفهوم الحديث أو المقامرة بينمـا بالنسـبة للبنوك الإسلامية تعتبر هذه الأدوات مشاركة حقيقية تسهم بزيادة الإنتاج فشهادات الاسـتثمار التـي تعترف بها البنوك الإسلامية قائمة على المشاركة في الربح والخسارة وتمثل مشاريع حقيقية.

---

[1] عبد الغفار حنفي، عبد الغفار(2002) إدارة البنوك، الاسكندرية، ص 185.

[2] تقرير مجلس الفكر الإسلامي الباكستان(1984)إلغاء الفائدة من الاقتصاد، مرجع سابق، ص 92.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الرابع: تحديد سعر الفائدة وسعر الحسم

سعر الحسم هو سعر الفائدة التي تتقاضاها البنوك المركزية على القروض الممنوحة للبنوك مقابل إعادة حسم أوراق مالية في المدى القصير، وتعتبر من أقدم وسائل البنك المركزي فإذا كان الاقتصاد يمر بفترة انكماش خفض سعر الحسم ليزيد الائتمان الممنوح للناس والعكس في حال التضخم[1].

ومن أهم المبادئ للبنوك الإسلامية عدم التعامل بالفائدة أخذا أو إعطاء، لذلك فإن سعر الحسم لا يؤثر على حجم الائتمان في البنوك الإسلامية، ويبقى لدى البنك الإسلامي عدم جواز الاقتراض بفائدة وعدم جواز بيع ديونها متمثلة بإعادة الحسم وذلك باتفاق معظم الفقهاء وهيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية والمجامع الفقهية[2].

أما عن الأداة البديلة عن سعر الفائدة والحسم فقد طرح مجلس الفكر الإسلامي بباكستان أسلوب تغيير نسب المشاركة في الربح[3] أي تحديد نسب المشاركة في الربح مقابل التمويل الذي يمنح للبنوك وعن طريق هذه النسبة يمكن للبنك المركزي السيطرة على حجم التمويل.

ويمكن للبنوك المركزية التأثير في نسب المشاركة للتأثير في العلاقة التمويلية ويرى مجلس الفكر الإسلامي في هذه الطريقة حل لمشكلة الملجأ الأخير عن طريق وسيلتين[4]:

1. تقديم التمويل بالمشاركة للبنوك الأعضاء عند الحاجة أو الطلب.
2. منح البنوك الأعضاء قروض حسنة في الأحوال التالية:

- للتغلب على العجز المؤقت للسيولة.

---

[1] الرزاز، محمد (2006)، اقتصاديات السوق والبنوك المركزية، مكتبة الريام، الجزائر، ص301.

[2] ناصر، سليمان (2006)، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مكتبة الريام، الجزائر، مرجع سابق، ص301.

[3] تقرير مجلس الفكر الإسلامي بباكستان (1984)، إلغاء الفائدة من الاقتصاد، مرجع سابق، ص 83.

[4] تقرير مجلس الفكر الإسلامي بباكستان (1984)، إلغاء الفائدة من الاقتصاد، مرجع سابق، ص83.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– لتشجيع البنوك في تقديم التمويل للقطاعات المرغوبة ذات الأولوية.

– كنوع من رد الخدمة للبنوك مقابل تمويل الحكومة في العمليات السلعية[1].

ومن مقترحات الباحثون في الاقتصاد الإسلامي إنشاء صندوق مشترك تشارك فيه البنوك الأعضاء بحصة من السيولة يستخدم لتمويل الأعضاء عند الحاجة إلى السيولة النقدية لمواجهة العجز على أساس عدم الاعتماد على الفائدة[2].

كما اقترح أحد الباحثين أن يقوم البنك المركزي بإصدار نوعين من الشهادات[3]:

– شهادات الودائع المركزية، بهدف استخدام حصيلتها في الاستثمار لدى البنوك الأعضاء.

– شهادات الاقتراض المركزية وتستخدم حصيلتها لإقراض القادرين على الدفع مستقبلا.

وبذلك يكون لنا بعض المقترحات التي تتحكم في حجم الائتمان وتحل مشكلة الملجأ الأخير دون الاعتماد على سعر الفائدة وسعر الحسم.

إلا أنه يلاحظ ان معظم هذه المقترحات تفترض وجود بنك مركزي إسلامي لكن واقع الحال ان معظم البنوك الإسلامية تتعايش وسط بيئة تقليدية للبنوك بما فيها البنوك المركزية.

المطلب الثالث: نظام الرقابة النوعية المطبق على البنوك الإسلامية

الفرع الأول: هامش الضمان النقدي للائتمان

ونعني بذلك المقدار الواجب دفعه من قبل المضاربين في سوق الأوراق المالية لتمويل مشترياتهم من الأوراق المالية مع إكمال المبلغ المتبقي من البنك المركزي[4].

---

[1] تقرير مجلس الفكر الإسلامي بباكستان (1984)، إلغاء الفائدة من الاقتصاد، مرجع سابق، ص91.

[2] القرار الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي(1985)، رقم 9 الصادر في الدورة الثانية جدة، السعودية، ص 90.

[3] ضياء مجيد الموسوي (1993)،الإصلاح النقدي، مرجع سابق، ص39.

[4] ناصر، سليمان(2006)، علاقة البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية في ضل المتغيرات الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص126.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طُبّق هذا الإجراء في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1934 وهي أداة للسيطرة على الائتمان في البلدان التي يسود فيها اتجاه قوي للمضاربة في الأوراق المالية[1].

الفرع الثاني: الإقناع الأدبي

يقصد بالإقناع الأدبي تعاون البنوك مع البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية التي تقتضي زيادة عرض النقود أو تنقيصها حسب واقع الحال في المجتمع ويرجع استخدام الإقناع من قبل البنك المركزي إلى الثقة العالية في البنوك ورغبته في التعاون معها[2].

ويعتمد البنك المركزي على أسلوب الإقناع وتقديم النصيحة فيما يخص نجاح البنوك والوصول بها إلى بر الأمان عن طريق الالتزام بالسياسة النقدية المرسومة من قبل البنوك المركزية فيما يتعلق بمصلحة العملاء والبنوك وأخيرا البلد ككل.

كما يرى مجلس الفكر الإسلامي بباكستان أن عملية الإقناع الأدبي تقوم على الاتصالات غير الرسمية بين مسؤولي البنك المركزي والبنوك الأخرى لمناقشة القضايا المهمة بين الطرفين، وحث البنوك على تنفيذ السياسات التي تخدم كل الأطراف دون الحاجة إلى تعليمات رسمية أو استخدام الرقابة القانونية[3].

إن إلغاء نظام الفائدة لدى البنوك الإسلامية لا يمنع البنوك المركزية من ممارسة دورها التوجيهي الذي يهدف إلى تطبيق سياسات البنوك المركزية عن طريق الاتصالات غير الرسمية مع مراعاة طبيعة البنوك الإسلامية التي تعتمد على الوكالة والمشاركة والمضاربة والمرابحة هذا بالإضافة للمنتجات الشرعية الأخرى في معاملاتها مع عملائها[4].

---

[1] هندي، منير(2002)، إدارة الاسواق والمنشآت المالية، جامعة طنطا، ص58.

[2] القرار الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي(1985)، رقم 9 الصادر في الدورة الثانية جدة، السعودية، ص 90.

[3] تقرير مجلس الفكر الإسلامي (1984)، إلغاء الفائدة من الاقتصاد مرجع سابق، ص82.

[4] صالحي، صالح (2001)، السياسة المالية والنقدية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثالث: التعليمات المباشرة

إصدار البنك المركزي تعليمات تحث البنوك على الالتزام بالسياسة المرغوبة وقد استخدمت بريطانيا هذه الوسيلة بإصدار تعليماتها إلى البنوك بعدم إقراض الشركات التي تبيع بالأقساط مع تخفيض القروض الأخرى وذلك لتحقيق أهداف مقصودة للاقتصاد[1].

ويرى مسؤولو البنوك الإسلامية تحرجًا من هذا الأسلوب في النظام البنكي المختلط من حيث أن الأوامر والتعليمات ملزمة دائما ولكنها لا تناسب نظام عمل البنوك الإسلامية وتؤدي بالتالي إلى اعاقة البنوك الإسلامية من ممارسة نشاطها وقد يكون هذا النظام ملائمًا في ظل وجود نظام إسلامي يشمل جميع النظام البنكي.

الفرع الرابع: الرقابة المباشرة

- قيام موظفي البنك المركزي بإجراء فحص دوري وميداني لسجلات البنوك وإجراءاتها وخدماتها وكشوفاتها ومراقبة عملياتها[2] لضمان سلامة البيانات المقدمة للبنك المركزي، وأنها تعكس حقيقة أوضاع البنوك المالية.

وتستخدم البنوك المركزية صلاحياتها بالرقابة على البنوك الإسلامية لضمان التزامها بالسياسة الائتمانية الأمنة الحكيمة مع التشجيع على تدفق الائتمان للقطاعات المرغوبة[3]. وتعتبر الرقابة المباشرة على الأوضاع الداخلية للبنوك الإسلامية والتأكد من سلامة عملياتها هي من أهم العوامل التي تبعث الثقة من قبل العملاء في أداء البنوك الإسلامية[4]. وتعتبر رقابة البنك المركزي لعمليات البنوك وتوجيهها الوجهة المرغوبة في الوقت المناسب ضمان لسلامة النظام البنكي والاقتصاد بشكل عام.

---

[1] عناية، غازي (2012)، المبادئ الاساسية للرقابة المصرفية الفعالة، ص155.

[2] سليمان ناصر، سليمان (2006)، علاقة البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 128.

[3] تقرير مجلس الفكر الإسلامي باكستان، إلغاء الفائدة من الاقتصاد، مرجع سابق، ص 82.

[4] سليمان ناصر(2006)، علاقة البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص310.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية

المطلب الأول: نظام المراقبة الداخلية في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: عناصر المراقبة الداخلية

يشتمل نظام الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية على العناصر التالية:

أولاً: إدارة الرقابة الداخلية المتبعة في البنك الإسلامي.

وتتم عملية الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية بواسطة إدارة الرقابة الداخلية والتي تتبع مباشرة لرئيس مجلس الإدارة والتي تقوم بدراسة العمليات في المركز الرئيسي والفروع بغية الاطمئنان على سير العمليات وتحقيق الأهداف ومطابقتها للبيانات واللوائح والنظم والإجراءات وبيان الانحرافات والاختلافات وأوجه القصور من أجل معالجتها، وقد تتوسع عملية الرقابة لتشمل تقييم الأداء بصفة عامة أو تقييم أداء عملية معينة وتقديم الإرشادات التي تساعد في اتخاذ القرارات.

ثانياً: السمات الأساسية للرقابة الداخلية

تتمثل الغاية الأساسية للرقابة الداخلية التأكد من أن الأداء يسير نحو تحقيق الأهداف وطبقا للخطط والسياسات والنظم وذلك لتحقيق التنمية الإدارية وبيان أوجه الانحرافات والمخالفات وتصحيحها بكافة الطرق المتاحة، ومن السمات الأساسية التي يجب أن تتوفر في نظام الرقابة الداخلي ما يلي[1]:

---

[1] شحاته، حسين (2003)، دليل إرشادات المراجعة والمراقبة بين الفكر الإسلامي والوضعي، كتاب الكتروني، ص66.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- الفعالية والكفاءة: أن يتميز النظام الرقابي بالتطور والقدرة على رصد وكشف الأخطاء والتأكد من تصحيحها مع ضمان عدم تكرارها ويوصل إلى تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة.

2- الموضوعية: أي حكم المراقب موضوعي يصف الوضع المالي الواقعي بعيدا عن الرأي الشخصي الذي يؤثر على الحكم السديد والمعالجة الصحيحة للانحرافات.

3- الدقة: يجب ان يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات دقيقة وشاملة وتعكس المركز المالي الحقيقي للبنك والتأكد من مصادر المعلومات وأنها تعتمد على بيانات مسجلة.

4- المرونة: وهي من أهم السمات التي تميز النظام الرقابي الناجح وهي القدرة على التكيف مع التغيرات المستجدة على التنظيم والتصرف باستخدام الإجراء المناسب الذي يشمل تعديل الخطط لتحقيق الأهداف.

5- التوقيت المناسب: لا شك في كون المعلومة مهمة للمؤسسات ولكن إذا جاءت في غير وقتها تفقد المعلومة قيمتها جزئيا أو كليا لذلك يجب أن يعي معدي التقارير أهمية التوقيت، وبالتالي يجب عليهم تمرير تقاريرهم في الوقت المناسب دون تأخير.

6- التوفير في النفقات: يجب ان يكون مردود أي نظام أكبر من تكاليفه والا أصبح نظام غير اقتصادي وعند المقارنة بين الأنظمة اختيار الأقل تكلفة حتى لو كانت إيراداته أكبر من تكاليفه.

7- الاستمرارية والملائمة: هو ملائمة النظام الرقابي لحجم النشاط فمثلا منشأة صغيرة بحاجة لنظام رقابي بسيط ومنشأة كبيرة متعددة الفروع وأعمالها متعددة بحاجة لنظام رقابي أكثر تعقيدا وملائمة.

8- التكامل: أي يجب على النظام الرقابي استيعاب جميع المعايير الخاصة بكل الخطط التنظيمية وان يكون هناك تكامل بين الخطط التنفيذية نفسها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني: أهداف الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية

تشتمل أهداف الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية على ما يلي:[1].

- تخطيط وتنظيم عملية الرقابة الداخلية لكل أعمال البنك خلال الفترة المقدرة لعملية الرقابة ووضع برنامج الرقابة العام والتفصيلي ليشمل كل العمليات.

تشتمل برامج الرقابة على التالي:

- مراجعة شاملة لأداء البنك في ضوء الأهداف والخطط وتحديد نقاط القوة والضعف وتطوير الأداء.
- مراجعة عمليات البنك الفعلية ومقارنتها مع الخطط التي تشتمل على المعايير المطلوبة (الموازنة التخطيطية) مع تحديد الانحرافات وبيان أسبابها وسبل العلاج.
- التأكد من الالتزام التام من قبل العاملين بالتعليمات والقوانين والأوامر الإدارية وبيان معوقات التنفيذ وسبل معالجتها.
- أخذ عينة من عمليات البنك الإسلامي وفحص التقيد بالإجراءات المحاسبية والمالية والإدارية السليمة.
- تقييم نظام الضبط الداخلي في كل أقسام البنك الإسلامي والعمل على تطويره وتقوية علاقته بكل النظم الأخرى الموجودة في البنك الإسلامي.
- تقديم الرأي والمشورة بخصوص المشاكل الطارئة الإدارية والمالية التي قد تظهر في أقسام البنك المختلفة بالتعاون مع الإدارات المختلفة في البنك.

---

[1] حسين شحاته (2003)، دليل إرشادات المراجعة والمراقبة بين الفكر الإسلامي والوضعي، مرجع سابق، ص67.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- استخدام البرامج الإحصائية وتحليل البيانات لإعداد التقارير الضرورية للمستويات الإدارية المختلفة.
- تحقيق التنسيق الكامل بين كافة جهات الرقابة لتوحيد الجهود والاستفادة من الخبرات لدى الأقسام المختلفة للرقابة.
- مناقشة الملاحظات الخارجية للتفتيش وبحث وإيجاد الحلول الملائمة لمعالجتها.
- تقديم تقارير خاصة لهيئة الرقابة الشرعية للبنك عن سير العمليات وإذا كانت المشاكل عامة ترفع لمستوى أعلى بحيث تستفيد منها كل الأطراف.

المطلب الثاني: المراجعة الداخلية المحاسبية في البنك الإسلامي:

الفرع الأول: مفهوم المراجعة الداخلية في البنك الإسلامي.

يطلق عليها اسم التدقيق الداخلي المحاسبي أو المراجعة المحاسبية الداخلية ويقصد بها عملية الفحص الفعلي للبيانات المتوافرة في المستندات والدفاتر للتأكد من صحتها من الناحية المحاسبية في ضوء القوانين واللوائح والتعليمات للنظام الداخلي للبنك الإسلامي ويكمن المغزى من عملها مد المستويات الإدارية المختلفة بالمعلومات المحاسبية الدقيقة التي تساعد في اتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: مهام وخصائص المراجعة الداخلية في البنك الإسلامي وتشتمل على ما يلي[1]:

- يتمثل الهدف الرئيسي لنظام المراجعة الداخلي بكشف الأخطاء المحاسبية والانحرافات والعمل على تصويبها.
- يستند عمل المراجع الداخلي على فحص المستندات ومطابقتها للسجلات والقيود للتأكد من الصحة المحاسبية للقيود.
- يتسم عمل المراجع الداخلي بالروتينية.

[1] حسين شحاته (2003)، دليل إرشادات المراجعة والرقابة بين الفكر الإسلامي والوضعي، مرجع سابق، ص61.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثالث: غايات المراجعة في البنوك الإسلامية وتتكون غايات المراجعة في البنوك الإسلامية من الآتي[1]:

- التأكد من صحة البيانات المقيدة في السجلات والدفاتر وأنها تعبر عن أعمال البنك مستندة على السياسات المحاسبية والأسس الشرعية.
- حفظ أموال البنك والمودعين وتنميتها وفق الأسس الشرعية المنضبطة بقواعد الشريعة الإسلامية.
- التأكد من تطبيق الأسس والقواعد التي وضعها البنك الإسلامي في بداية التنفيذ ومعالجة الانحرافات والاختلالات أولا بأول.
- التأكد من ان كل أعمال البنك تتم وفق أحكام الشريعة الإسلامية وان البنك ملتزم بالفتاوي والتعليمات الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية.
- تقييم أداء البنك الإسلامي مع مراعاة تطويره من خلال بيان الإيجابيات ودعمها والأخطاء والسلبيات لمعالجتها وتصحيحها.

[1] حسين شحاته (2003)، دليل إرشادات المراجعة والمراقبة بين الفكر الإسلامي والوضعي، مرجع سابق، ص56.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع

الرقابة الخارجية في البنوك الإسلامية

نظام المراقبة الخارجية على البنوك الإسلامية

تخضع البنوك الإسلامية شأنها شأن البنوك التقليدية لرقابة المراقب الخارجي الذي تكمن مهمته التأكد من سجلات البنك ودفاتره وأنها معبرة عن عمليات البنك ومركزه المالي خلال فترة معينة مستخدما أساليب وتقنيات محاسبية ومالية للتأكد من سلامة المعاملات وأنها تتم وفق الأسس المالية والمصرفية وغير مخالفة للشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: تعريف وهدف معيار المراجعة ومسؤولية مدقق الحسابات الخارجي

الفرع الأول: تعريف مدقق الحسابات الخارجي ومهامه

يهتم مراقب الحسابات الخارجي بدراسة الحسابات والقوائم المالية بغرض التحقق من اتباع البنك للطرق والآليات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها للوصول إلى قوائم مالية يستطيع المختص الاعتماد عليها لعرض نتائج المشروع لهذا يستخدم مراقب الحسابات كل الوسائل الممكنة التي تؤدي إلى التوصل إلى النتائج المرجوة ومنها المقارنة بين عناصر القوائم المالية للفترة الحالية مع العناصر المالية للسنوات السابقة وأيضا تحليل النسب الرئيسية اعتمادا على القوائم المالية ليتمكن من إبداء الرأي السليم بشأن أمور المؤسسة المالية والإدارية وقد أشارت معايير المراجعة إلى استخدام التحليل الأفقي والرأسي للبيانات في القوائم المالية ومقارنة معدل دوران الذمم مع المؤسسات الشبيهة والاستفادة أيضا من النسب لتكوين معلومات رئيسية يمكن للإداري والمالي إبداء الرأي السديد مرتكزا عليها في ما يتعلق بشؤون المؤسسة[1].

[1] محمود ابراهيم تركي (1995)، تحليل التقارير المالية، جامعة الملك سعود، ص133.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتستخدم القوائم المالية من قبل مراقب الحسابات الخارجي للأغراض التالية[1]:

1. فحص مصداقية الجرد والحسابات الناتجة عن المحاسبة العامة والتحليلية للمؤسسات.
2. إبداء الرأي في إجراءات سير العمل في المؤسسة (المالية والإدارية والتجارية).
3. كشف أخطاء سير العمل وتبليغها للجهة المعنية.

الفرع الثاني: هدف معيار المراجعة للبنوك الإسلامية

اهتم معيار المراجعة بهدف وضع أساس وتقديم إرشادات للمهتمين ببيان إذا ما كان المراقب الخارجي يلتزم بأحكام الشريعة خلال مراجعته للقوائم المالية ويختلف معيار المراجعة عن المراجعة الداخلية في المؤسسة المالية.

ولفحص التزام المؤسسة المالية بالشريعة الإسلامية والحصول على تأكيد معقول يجب الحصول على أدلة إثبات تحقق تلك الغاية للتأكد من الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويقصد بالتأكيد المعقول حسب معيار المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنه مفهوم يرتبط بتجميع أدلة الإثبات في الأعمال والأقسام الضرورية التي تؤدي إلى أن يستنتج المراجع الخارجي عدم وجود خلل مهم في القوائم المالية بالنسبة للتقيد بالشريعة الإسلامية، كما ترتبط عملية التأكد المعقول بمراجعة البيانات بالجملة كما تعني أن العمليات التي تم فحصها من قبل المراقب الخارجي مطابقة للشريعة الإسلامية والتعليمات الصادرة من قبل الهيئة الشرعية للبنك.

الفرع الثالث: مسؤولية المدقق الخارجي بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية

نص معيار المراجعة الإسلامية 1-2 على الرغم من أن المدقق مسؤول عن تكوين رأي حول القوائم المالية، مع أن هذا لا يعفيه، من التأكد من السلامة الشرعية لأعمال المؤسسة حسب ما

---

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية(2004) معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ص47.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقرره هيئة الرقابة الشرعية وبالتالي فأن هذا من ضمن مسؤوليات المدقق الخارجي كما هو مبين في معيار الضبط رقم 1 للمؤسسات المالية الإسلامية هذا مع العلم ان المسؤولية الرئيسية لبيان الأحكام الشرعية تقع على عاتق هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة.

أي أنه على المراجع الخارجي الإلمام بقواعد الشريعة للمعاملات المالية ولكن ليس على القدر الذي تتمتع به هيئة الرقابة الشرعية وعلى المراجع الاستناد على الفتاوي والقرارات والتعليمات الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية للحكم على المؤسسة المالية الإسلامية بخصوص التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: نطاق عمل واهم مقاصد وتقرير مدقق الحسابات الخارجي

الفرع الأول: نطاق عمل المدقق الخارجي[1]

- مسؤولية المدقق من خلال إبداء الرأي بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية في ما يخص معاملاتها ويظهر ذلك من خلال الالتزام بفتاوي وقرارات الهيئة الشرعية.
- لا يحكم المدقق على كفاءة هيئة الرقابة الشرعية.
- يجب التأكد من أن المنتجات التي تم طرحها أو تعديلها مرت من خلال التسلسل المناسب لضمان الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية وذلك عبر مراجعتها من قبل الإدارة والمراجع الداخلي وهيئة الرقابة الشرعية.
- يجب التأكد من أن القرارات والفتاوي والتعليمات قد أخذت بالحسبان الأعمال الرقابية اللاحقة من قبل المدققين.

---

[1] هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (2004)، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، مرجع سابق، ص49.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشمل نطاق عمل المدقق الخارجي فحص المستندات المتاحة للتأكد من أن هذه المنتجات قد تم أجازتها من قبل هيئة الرقابة الشرعية وفقا لمعيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 2 ويجب أن تتضمن المستندات التي اختيرت لفحصها أية تقارير صادرة عن هيئة الرقابة الشرعية متعلقة بالتقيد بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية ومحاضر اجتماع هيئة الرقابة الشرعية وعلى المدقق الخارجي أن يأخذ بالحسبان ما تتضمنه هذه التقارير وأن يراعي المدقق الخارجي الأحكام والقرارات والفتاوي للهيئات الشرعية في تنفيذه للمعاملات ويجب فحص المعاملات التي تم تنفيذها وتعتمد طبيعة الفحص وحجمه وخصائصه الأخرى على مواصفات كل بنك على حدة ويجب الوصول لهذه الظروف بعد دراسة متأنية.

ويجب أن يأخذ المراجع بالحسبان نتائج جميع الفحوص الداخلية التي تمت من قبل إدارة البنك والمراجع الداخلي وهيئة الرقابة الشرعية وتحديد إذا ما كان لها أثر على عملية الرقابة التي يجريها.

الفرع الثاني: أهم مقاصد الرقابة الخارجية في البنوك الإسلامية[1]

- طمأنة المساهمين والمودعين على أموالهم التي تنمو طبقا لقواعد الشريعة الإسلامية في استثمار المال وتنميته.
- طمأنة المعنيين بأمر البنك الإسلامي وبالذات المستثمرين الحاليين والمتوقعين وحملة الصكوك على سلامة المركز المالي للبنك الإسلامي باعتبار مراقب الحسابات مسؤول عن أموال المسلمين.
- التأكيد للمعنيين بأمر البنك الإسلامي بسلامة الأداء المالي والإداري للبنك الإسلامي وقدرته على إدارة العنصر البشري والعناصر الأخرى بكفاءة في ضوء السياسات والخطط والبرامج.

---

[1] شحاتة، حسين (2003)، دليل إرشادات المراجعة والمراقبة في الفكر الإسلامي والوضعي، ص77-78.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ضمان تقييم الموجودات والمطلوبات وتوظيفها بطريقة لا تخالف قواعد الشريعة الإسلامية.
- ان تعكس قوائم الحسابات الختامية الأرباح والخسائر الفعلية وأن الميزانية العمومية تمثل المركز المالي الحقيقي للبنك في نهاية السنة المالية.
- توزيع الأرباح من قبل البنك الإسلامي بصورة تبين التزامه بقواعد الشريعة الإسلامية والقانون الأساسي فيما يتعلق بتوزيع الأرباح بين المساهمين والبنك مع عدم تعارضها مع قانون الشركات والقوانين الأخرى المنصوص عليها من قبل المنظمين.
- بيان مدى التزام البنك الإسلامي بما عليه من مسؤوليات تجاه المجتمع في الجانب الديني والاجتماعي خصوصا توظيف الزكاة والقروض الحسنة والمشروعات الاستثمارية.
- بيان مدى التزام البنك الإسلامي بالقوانين سواء من قبل البنك المركزي وقانون الشركات والقانون الداخلي.
- أية مقاصد أخرى فرعية متفرعة عن المقاصد الرئيسية السابقة حسب الأحوال.
- الإشارة في تقرير مراقب الحسابات إلى المقاصد التي تم تحقيقها.

الفرع الثالث: إعداد تقرير مراقب الحسابات الخارجي.

يقوم مراقب الحسابات الخارجي بأعداد تقريرين، أحدهما تفصيلي يتضمن معلومات تفصيلية يقدم للإدارة والثاني مختصر ينشر مع الحسابات الختامية والميزانية.

ويتضمن التقرير المختصر الذي ينشر مع الحسابات الختامية والميزانية على ما يلي:

أ- البيانات والمعلومات التالية[1]:

- مدى الفحص والمراجعة للسجلات والدفاتر المحاسبية والمستندات.
- كفاية ومدى أهمية المعلومات التي تم الحصول عليها.

---

[1] شحاتة، حسين(2003)، دليل إرشادات المراجعة والرقابة بين الفكر الإسلامي والوضعي، مرجع سابق، ص 79.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مدى مصداقية الحسابات المنظمة لعمليات البنك الإسلامي، وإلى أي حد هي حسابات ذات مصداقية يعتمد عليها من قبل كلا الأطراف.
- مدى الالتزام بالأسس والسياسات المحاسبية التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.
- مدى التزام البنك بالقواعد الشرعية الإسلامية والفتاوي الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية في جميع معاملاته المالية.
- التزام البنك الإسلامي بالقانون الأساسي الذي أقره المؤسسون المنبثق من أحكام الشريعة الإسلامية.
- مطابقة البيانات التي نشرها مجلس الإدارة مع دفاتر البنك الإسلامي مع الأخذ بعين الاعتبار عدم مخالفتها للقانون الأساسي للبنك.
- بيان مدى التزام البنك بما عليه من التزامات اجتماعية كزكاة المال والقروض الحسنة والمشاريع الاستثمارية التي تخدم المجتمع.

ب-الفروقات بين تقرير مراقب الحسابات في بنك إسلامي وتقليدي هي كالتالي[1]:

- بيان مدى التزام البنك الإسلامي بالأسس والسياسات المحاسبية المستنبطة من الشريعة الإسلامية وهذا الفرق غير موجود في البنوك التقليدية.
- بيان ما إذا كان البنك الإسلامي يلتزم في معاملاته بقواعد الشريعة سواء تم تأكيد ذلك عن طريق ادارته أو عن طريق هيئة الرقابة الشرعية وهذا البند غير موجود في البنوك التقليدية.
- بيان مدى التزام البنك الإسلامي بواجباته الدينية والاجتماعية تجاه المجتمع.
- بيان التزام البنك الإسلامي بالعقود الشرعية بينه وبين المودعين وبيان مدى التزامه بها في الاستثمارات وتوزيع الأرباح لان مراقب الحسابات مسؤول أمام المودعين أيضاً.

---

[1] شحاته، حسين (2003)، حسين دليل إرشادات المراجعة والمراقبة بين الفكر الإسلامي والوضعي، ص81.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن المؤسف ان تأتي هذه التقارير خالية من هذه الفروق وربما يرجع ذلك إلى نقص الخبرة والمعرفة بطبيعة العمل الإسلامي ونأمل تعديل ذلك مستقبلا وأن يتولى عملية التدقيق على البنوك الإسلامية مدققين يؤمنون بفكرة العمل المصرفي الإسلامي فكرًا وتطبيقًا.

وقد اقترح المفكرون في شأن المصارف الإسلامية عدة اقتراحات بهذا الخصوص[1]:

1. أن يكون مراقب الحسابات مسؤول أمام المودعين كما هو مسؤول أمام المساهمين في كل البنوك ويعد لهم تقريرًا منفصلا ويحاسب مدنيًا وجنائيًا وأدبيًا.
2. أن يقوم المودعين بتعيين مراقب حسابات خاص بهم من قبل الجمعية العمومية للمودعين على غرار الجمعية العمومية للمساهمين.
3. أن يلزم البنك المركزي البنوك الإسلامية بتعيين مراقب حسابات خاص بالمودعين على غرار المساهمين.

ت-الإشارة إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية في تقرير المدقق الخارجي[2]

لا يقدم المدقق الخارجي تقريره الا بعد الاطلاع على تقرير هيئة الرقابة الشرعية وبيان مدى التزام البنك الإسلامي بقواعد الشريعة الإسلامية وبناء عليه يقوم المدقق الخارجي بإقرار تقريره أو تعديله ولكن لا بد من ذكر طبيعة الأسباب التي أدت إلى تعديل التقرير.

---

[1] الأبجي، كوثر(1985)، بحث بعنوان تطوير مسؤولية مراقب الحسابات، بحث منشور بالمجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة العدد 13، ص262.

[2] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(2004) معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، مرجع سابق، ص51.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ث-اطلاع الهيئة الشرعية على مشروع التقرير من قبل المدقق الخارجي.

يجب اطلاع هيئة الرقابة الشرعية على تقرير المدقق الخارجي واستنتاجاته عن مدى التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية [1].

ج-العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والرقابة الشرعية.

يهتم التدقيق الداخلي بفحص تفصيلي وشامل للعمليات كما يقوم بتقييم كفاءة الوحدات التنظيمية وتركز على التدقيق المحاسبي والمستندي وبيان الأخطاء والمخالفات لتصويبها.

اما التدقيق الخارجي فيهتم بفحص وتدقيق المجموعة المستندية والدفترية للوحدة المحاسبية أيًا كان شكلها أو تكوينها القانوني فحصا فنيا محايدًا من خلال استخدام العينات وعلى درجة تمكن مراقب الحسابات من إبداء الرأي وتقديم التقرير الذي يبين نتائج عمله ويوضح من خلاله أن القوائم المالية الختامية تظهر أعمال البنك بصورة عادلة عن السنة المالية وأن الميزانية تعبر بوضوح وأمانة عن حقيقة المركز المالي في نهاية تلك الفترة المحاسبية وان البيانات الموجودة في الحسابات الختامية تتفق مع الواقع وتشتمل على ما نص عليه القانون ونظام البنك طبقا لتعليمات وسياسات معينة ويقدم مراقب الحسابات تقريره للمساهمين الذي يعتبر وكيلا عنهم.

يتبين مما سبق ان التدقيق الداخلي والخارجي يهتم بسلامة العمليات المحاسبية مستنديا ودفتريا وبيان نتيجة النشاط والمركز المالي دون تحمل مسؤولية الالتزام بالناحية الشرعية فهي غير مسؤولة عن سلامة المعاملات من الناحية الشرعية اما دائرة الرقابة الشرعية، فهي المسؤولة عن سلامة المعاملات من الناحية الشرعية فأن كانت المعاملات متفقة مع ما احل الله اجيزت والا فلا.

---

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2004)، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، مرجع سابق، ص51.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أي أن هناك فرق بين عملية التدقيق وهيئة الرقابة الشرعية في نطاق العمل ومجال الاهتمام والغاية ومن جانب اخر هناك تشابه في أداء العملية وفي الأساليب والأدوات لذلك لا بد من التعاون والتنسيق بينهم لأن الغاية الكلية للكل المحافظة على أموال البنك وتنميتها ضمن القواعد الشرعية للعمل المالي الإسلامي.

ومن أهم صيغ التعاون ما يلي:[1]

- أن يزود مدقق الحسابات الخارجي المراقب الشرعي أو أحد معاونيه بالبيانات والمعلومات الفنية التي تسهل له العمل.
- أن يخبر مدقق الحسابات الخارجي المراقب الشرعي أو أحد معاونيه بمواطن الضعف في البنك لتصويبها.
- يجب عمل لقاءات واجتماعات مشتركة بين المدقق وهيئة الرقابة الشرعية لتنسيق العمل فيما بينهما.
- يجب أن يستمر التنسيق والتشاور بين المدقق وهيئة الرقابة الشرعية بخصوص موافقة العمليات المحاسبية للشريعة الإسلامية.
- لا بد لمراقب الحسابات ان يشير في تقريره لوجود وفعالية هيئة الرقابة الشرعية في البنك وان كل منهما يكمل الآخر.

---

[1] شحاتة، حسين (2003)، دليل إرشادات المراجعة والمراقبة بين الفكر الإسلامي والوضعي، ص 108.

[2] الصفحة الرئيسية للأيوفي 'www.aaoifi.com ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الخامس

الرقابة الدولية على البنوك الإسلامية

المطلب الأول: الرقابة الدولية مفهومها وعناصرها وأهميتها.

الفرع الأول مفهوم الرقابة الدولية:

هي عبارة عن جهود منظمة لقياس وتوجيه ومتابعة الأداء للمؤسسات المصرفية وفقا لأسس ومعايير عالمية موحدة[1].

ويمكن للأجهزة الرقابية الإقليمية والمحلية الاستفادة من جهود أجهزة الرقابة الدولية والتعامل مع قراراتها بشكل إيجابي يعود بالنفع على القطاع المصرفي كما يمكن لهذه الجهات الرقابية حث المؤسسات وتوجيها للالتزام بالقوانين والتشريعات الدولية التي وضعت لهدف حماية القطاع المصرفي في الدول المختلفة.

الفرع الثاني: العناصر التي تدرسها الرقابة الدولية

إن فعالية الرقابة الدولية ومسار عملها يتأثر بالعناصر التالية: أ- الفرص والتهديدات المحتملة ب- البيئة الخارجية، وأهم مكونات البيئة الخارجية هي كالتالي[2]:

أ. البيئة التشريعية: هي عبارة عن القوانين التي تنظم أعمال المؤسسات والتشريعات والاتفاقيات والمعاهدات بين الدول.

ب. البيئة الاجتماعية: هي عبارة عن المؤسسات الاجتماعية والمعتقدات الدينية.

ج. البيئة السياسية: كيف تنظر الحكومة للمؤسسات والمنظمات المحلية والأجنبية.

د. البيئة الاقتصادية: مستويات تكاليف المعيشة، النظام الضريبي، دور القطاع الخاص، طبيعة السوق، السياسات النقدية.

---

[1] علي محمد حسنين، علي (1985)، الرقابة الإدارية في الإسلام، المبدأ والتطبيق، القاهرة، ص1.

[2] ثومبسون وارثر (1990)، تبني وتأسيس السياسات الإدارية، دالاس، ص98.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثالث أهمية الرقابة الدولية:

مع ظهور العولمة والتطور التكنولوجي بالذات في قطاع الاتصالات وتزايد حجم النشاط المالي وظهور المشتقات تشابكت مصالح البنوك وزاد حجم نشاطها وخدماتها مما ادى إلى الاهتمام بمجال الرقابة الدولية ووضع معايير دولية تلتزم بها المؤسسات العالمية المختلفة ومنها المصارف الإسلامية.

حيث شهد العالم مؤخرا تطورات جسيمة نتيجة سياسات تحرير الاسواق العالمية، وتحرير سياسة سعر الصرف، وحرية انتقال رأس المال مما ادى إلى زعزعة بعض العملات عدا عن التأثيرات الاقتصادية[1]، واتساع الاسواق وتداخلها، وتظافرت هذه العوامل واظهرت الحاجة إلى نظام رقابة دولي معاصر يشمل جميع أنواع المخاطر الممكنة وخصوصا في ظل عدم شمول رقابة البنوك المركزية جميع المخاطر الممكنة.

تظهر أهمية الرقابة الدولية من خلال النقاط التالية[2]:

1- تطوير أداء المصارف والرشد في استخدام الموارد والتحقق من سلامة المعلومات المتحققة للمؤسسة التي تخص كل الأقسام.

2- تعزيز وتقوية المركز المالي للبنك امام العملاء والمستثمرين والمساهمين بالإضافة للدولة.

3- التنبوء في التغيرات المستقبلية التي تشمل المصارف وحركات التحضر التي تنتشر في البلدان المختلفة والعقبات والمشاكل التي تواجه البنوك والاستعداد لمواجهتها ومعالجتها في ضوء الخبرات السابقة.

---

[1] صقر، محمد و المحتسب، بثينة (2011)، دور البنوك المركزية في الرقابة على البنوك الإسلامية في ظل العولمة والازمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة، بحث مقدم الى المؤتمر الاقتصادي الدولي، عمان الجامعة الأردنية، ص94.

[2] قلعاوي، غسان (1998)، المصارف الإسلامية ضرورة عصرية لماذا، بيروت، ص267.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- الاستفادة من الخبرات الدولية في كشف الانحرافات في الأداء والعمل على إيجاد الحلول الملائمة لها بواسطة الجهات المختصة.

5- رسم السياسات الملائمة التي تحتوي على الحلول لمعالجة الانحرافات ومواطن الخلل بفاعلية وسرعة مع معالجة أسباب حدوثها لتفادي تكرارها في المستقبل.

6- المحافظة على دورها التكميلي للمؤسسات الرقابية الأخرى كالبنوك المركزية، هيئات الرقابة الشرعية، مجالس الإدارة، والجهات الأخرى.

المطلب الثاني: اتجاهات الرقابة الدولية ومؤسساتها.

الفرع الأول: الاتجاهات العامة للرقابة الدولية.

هناك اتجاهات عامة تفرضها طبيعة وواجبات أطراف الرقابة الدولية كما أنه من الضروري ان تراعي ظروف المصارف في الدول المختلفة ومن ضمنها المصارف الإسلامية كما تهدف هذه المعايير الدولية إلى استقرار النظام المصرفي في الدول المختلفة ونجاح خطط التنمية.

تنبثق هذه المعايير الرقابية الدولية من المبادئ الأساسية للجنة بازل والحد الأدنى من متطلبات رأس المال ومعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية[1].

وعموما من الممكن للمؤسسات الدولية الرقابية تولي كثير من الأمور التي تؤثر في سير عمل المؤسسات المالية الإسلامية وتقوم أخطائها مثل اشتراط وجود هيئة رقابة شرعية في كل مصرف ووجود هيئة رقابة شرعية إقليمية ووجود هيئة رقابة شرعية مركزية والتقيد بالمعايير الإسلامية الدولية، ومبادئ لجنة بازل، والمعايير المحاسبية الدولية، والإفصاح عن حجم الودائع الاستثمارية،

[1] محمد عمر شابرا وطارق الله خان (2000)، الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ص42.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكيفية استخدام الموارد، والعمل على إيجاد شروط موحدة للشفافية، وإدارة السيولة، واتاحة وجود تشريع منفصل للمصارف الإسلامية.

الفرع الثاني: مؤسسات الرقابة الدولية ومؤسسات الرقابة الإسلامية

أولاً: مؤسسات الرقابة الدولية العامة التي تخص القطاع المصرفي بشكل عام

يوجد في العالم الكثير من المؤسسات الدولية الرقابية التي تختلف في درجة الإلزام للمؤسسات المصرفية ومنها الإسلامية فمنها ما يكون قراراته ملزمة ونافذة مثل صندوق النقد الدولي الذي انخرط في اقراض الأموال للدول والمؤسسات وتكون غير ملزمة غالبا اذ انخرط في وضع المعايير فقط ونستثني من ذلك بعض المؤسسات التي تضع معايير ولكنها متبناة من بنوك مركزية لدول لها القدرة على الاقراض فتأخذ قراراتها صفة الإلزام.

أ. وكالات التصنيف الائتماني الدولية: يوجد على المستوى الدولي ثلاثة وكالات تشغل وظيفة تصنيف المؤسسات المصرفية العالمية هي وكالة ستاندردز اند بور، ووكالة موديز[1]، ومجموعة فيتش، ويعد ما تقوم به من فحص للمركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزامات من خلال معايير معينة تسعى لجعل المؤسسات المصرفية تلتزم بها ويعد ما تقوم به شهادة تستخدمها المؤسسة المصرفية كدليل على سلامة مركزها المالي.

ب. لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية: تتكون هذه اللجنة من مندوبين من الدول الصناعية العشرة بإشراف بنك التسويات الدولية ومقر هذه اللجنة في مدينة بازل بسويسرا من أجل مواجهة المخاطر المشتركة ومنها المخاطر الجديدة مثل مخاطر الاحلال، مخاطر التسوية، وقد عملت على توحيد الرقابة المصرفية للبنوك المركزية على الجهاز المصرفي من خلال معايير موحدة منها معيار كفاية رأس المال، الذي يعزز ثقة المودعين في البنك.

---

[1] وكالة موديز: منظمة معترف فيها في مجال التصنيفات الائتمانية التي تصدرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية: تهتم هذه اللجنة بوضع وتطوير المعايير الدولية وعرض التقارير بصورة دقيقة تعبر عن المركز المالي وهذه الإجراءات تلقى قبول من قبل كل الأطراف الدولية ومن أهم ما تقوم به هو تشجيع جميع الأطراف على تبني هذه المعايير لعرض التقارير المالية مع مراعاة خصوصية الاختلافات بين الاقتصاديات الناشئة والمتطورة ودرجة حاجاتها للتقارير المختلفة وتعمل هذه المؤسسة على تطوير جودة التقارير المحاسبية المحلية لتضاهي التقارير العالمية من خلال تطوير المعايير المعتمدة وطريقة عمل هذه التقارير.

د. بنك التسويات الدولية: يشغل هذا البنك وظيفة بنك مركزي للبنوك المركزية على مستوى العالم وبإمكانه تجاوز القوانين التي تؤثر على سير عمله ولا يخضع للضريبة ويسعى للمحافظة على النظام النقدي والمالي العالمي ويلعب استقراره دورًا هامًا في تحديد المتغيرات الكلية في النظام المصرفي العالمي كما أنه يلعب دورا رئيسيا في تحديد أسعار الفائدة في المدى القصير والطويل

ثانياً: مؤسسات الرقابة الدولية الإسلامية.

هي عبارة عن مؤسسات تقوم بأعمال الرقابة على المؤسسات المالية الإسلامية من خلال برامج ومعايير تعنى بسلامة أداء هذه المؤسسات ومنها التالي:

أ- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية[1].

هي مؤسسة تعنى بالتطبيقات العملية للاقتصاد الإسلامي في الوقف والزكاة والمؤسسات المصرفية من خلال مجموعة المعايير المعتمدة والصادرة عنها، وقد نصت المادة (4) من النظام الأساسي للهيئة أن الهيئة تسعى لالتزام المؤسسات المصرفية بالمعايير المحاسبية الصادرة عنها وتبني هذه المعايير والقوانين من قبل كل الجهات الرقابية ذات الصلة وقد فتحت الهيئة المجال للاشتراك لنوعين من الأعضاء غير الأعضاء المؤسسين وهما الأعضاء الغير مؤسسين والأعضاء

---

[1] الصياد، أحمد(2004)إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مؤتمر إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، ص11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراقبين أما الأعضاء الغير مؤسسين فهم الهيئات والمؤسسات الرقابية ذات الصلة التي تشرف على البنوك الإسلامية وتشمل البنوك المركزية ومؤسسات النقد وما في حكمها أما الأعضاء المراقبون فهم عبارة عن هيئات وجمعيات ومكاتب وشركات ذات صلة بأعمال المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومن أهم المعايير التي قامت هيئة المحاسبة بتطويرها هو معيار كفاية رأس المال وادخلت بنود جديدة لاحتساب هذا المعدل وبالذات حسابات الاستثمار لدى البنوك الإسلامية[1].

ب-مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

تأسس في ماليزيا عام 2003 كهيئة دولية تهتم بتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية وقامت بإصدار معايير معترف بها دوليا تراعي طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي ويقوم المجلس بإصدار معايير رقابية جديدة بالإضافة إلى تكييف المعايير الرقابية القديمة لتلائم طبيعة العمل المصرفي الإسلامي ويعد عمل المجلس مكملا ومعدلا لعمل لجنة بازل والمنظمة الدولية للأوراق المالية وغيرها، وقام المجلس خلال الفترة 2005-2012 بإصدار العديد من المعايير الدولية التي تخص البنوك الإسلامية مثل معيار كفاية رأس المال، ومعيار إدارة المخاطر، ومعيار إدارة مخاطر السيولة وغير ذلك[2].

المطلب الثالث: مجالات الرقابة الدولية

الجوانب التي تعتبر مجال بحث الرقابة الدولية الإسلامية

إن اهتمامات الرقابة الدولية منصب على رفع وتطوير كفاءة وأداء المؤسسات المصرفية وبالذات توجيه التمويل نحو الاستثمار الإنتاجي مع مراعاة طبيعة المصارف الإسلامية وسن معايير

---

(1) الصياد، أحمد (2004)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مؤتمر إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، ص11.

(2) صقر، محمد والمحتسب، بثينة (2013)، تكييف الدور الرقابي للبنوك المركزية للتعامل مع البنوك الإسلامية، المجلد40، عدد2، ص 520.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقابية ملائمة لها، ولا تختلف المصارف الإسلامية عن التقليدية في حاجتها لمعـــايير قيـــاس الأداء الفعلي مع اختلاف المعايير الملائمة لكل منها[1]، ومن النماذج المستخدمة عالميا لقياس كفاءة الأداء نموذج CAMELS ويتضمن فحص الجوانب التالية في المؤسسة (capital a dequacy) كفايـــة رأس المال و(assets quality) جودة الأصـــول و(management quality) الكفـــاءة الإداريـــة و(earning) معدلات العائد و(liquidity) الســـيولة و(sensitivity of market risk) حساســـية المخاطر السوقية[2].

وفي العادة تلجأ البنوك المركزية إلى استخدام النسب والمؤشرات لفحـــص ســـلامة البيانـــات المصرفية وإجراء عمليات الرقابة في شتى مجالات توظيف الأموال.

المطلب الرابع: مبررات الرقابة الشرعية الدولية واهم المقترحات لتحسين أداءها.

الفرع الأول: من أهم المبررات ما يأتي[3]:

أ- **الاختلاف في الفتوى بين البنوك المختلفـــة:** نظرًا لطبيعة النظام النقدي المصرفي وتعقيده نجـــد اختلاف واسع في الفتوى التي تخص طريقة عمل القطاع المصرفي الإســـلامي وأساســـه العقـــدي ومنتجاته، على سبيل المثال يظهر ذلك في اختلاف الأحكام على المنتجات كما اننا نجد اختلاف في مسألة الربا التي تعتبر من المسلمات وهناك اختلافات بين الفقهاء فـــي تحديـــد العلـــل الربويـــة، وبعضهم لا يهمه العلل لأنه لا يقول بالقياس كالمذهب الظاهري، وبعضهم يقول بالقياس لكـــن كـــل جهة لديها عللها المختلفة في مسألة الربا مثل رأي ابن عقيل الحنبلي صاحب الرأي الذي وافق رأي العديد من التابعين امثال قتادة وطاووس والشعبي وغيرهم ووفق رأيهم ان الربا لا يجـــري إلا فـــي

---

(1) الموسوي، حيدر(2011)، المصارف الإسلامية اداؤها المالي، عمان، ص 58.

(2) الصمادي، منذر(2011)، أثر كفاءة camels على مؤشرات المتانة المالية للبنوك الإسلامية الأردنية، رســـالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ص19.

(3) الحوراني، ياسر(2015)، بحث في الرقابة الدولية على المصارف الإســـلامية، الإمـــارات، المـــؤتمر الثالـــث والعشرون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأصناف الستة، وبالتالي لا ينطبق على الأوراق النقدية وهذا قول خالفه الجمهور ومن نتائج هذه الفتوى أنه لا مانع من التعامل بالفائدة على الأوراق النقدية ورد على هذا القول فقهاء آخرون.

ب-إشكاليات تتعلق بشأن صيغ مصادر الأموال واستخداماتها والآليات التي تتعامل بها المصارف.

لاشك أن هناك اختلاف بشأن بعض آليات وأدوات التعامل المصرفي وحيثياته مما يجبر البنوك الإسلامية على إعادة النظر بشأن هذه الآليات والأدوات والمسائل ومن الأمثلة على هذه المسائل مسألة المدين المماطل وطريقة إصدار الضمان المصرفي والتجارة في العملات والوعد الملزم في عملية المرابحة والتورق المصرفي وغيرها من الأمور التي تحتاج إلى اجماع يصدر من جهة مقبولة لدى كل الأطراف وأن تتوخى البنوك السلامة الشرعية .

ت-درجة إلزامية القرارات الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية الدولية

من المعروف أن هيئات الرقابة الشرعية الدولية لا تتبع دولة معينة ولا تعتبر كالبنوك المركزية التي تجبر المصارف على تبني قراراتها وبالتالي تنقص صفة الإلزام والإجبار عن قرارات هيئة الرقابة الشرعية الدولية وهنا يجب التنسيق بين المصارف لتبني هذه القرارات واعتبارها ملزمة مع العلم أن هذه القرارات تستمد قوتها من التنسيق المشترك المعتمد على معايير الصيرفة الإسلامية بما يحقق مصالح وأولويات المصارف ومن المسؤوليات المقترحة لهيئة الرقابة الشرعية الدولية إيجاد الحلول الجائزة شرعيا لمشاكل البنوك الإسلامية ومنها على سبيل المثال مشكلة الملجأ الأخير للبنوك الإسلامية.

ث-طريقة عمل بعض النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

هناك بنوك تقليدية دخلت معترك العمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ وعندما يطغى هدف تحقيق الأرباح على كل الأهداف وبأية طريقة نحتاج إلى معايير شرعية ملزمة وليست دوائر شرعية تابعة للإدارات المختلفة التي تكون غالبا غير مستقلة في اتخاذ قراراتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ح- **الالتزام بالمعايير المصرفية العالمية**

ان وجود المصارف الإسلامية ضمن بيئة عالمية ربوية للقطاع المصرفي رغم اختلاف طبيعة المصارف الإسلامية يحتم عليها قبول معايير دولية حتى تحظى بالقبول وسط هذه البيئة وتتوافق أعمال هذه المصارف مع المعايير الدولية للرقابة[1]، لذلك لابد من وجود الرقابة الشرعية للحكم على هذا الاندماج.

الفرع الثاني: مقترحات لتطوير أداءها ومن أهم المقترحات ما يلي[2].

1- إصدار مدونة فقهية مالية موحدة بالتعاون مع المجامع الفقهية وهيئات الفتوى ومراكز البحث المالي الإسلامي والاستفادة من الفتاوي الشرعية التي صدرت من الهيئات الشرعية المحلية بعد تقييمها من قبل خبراء في المالية الإسلامية ومراعاة كل العوامل التي تؤثر في الفتوى وعدم اتخاذ اي قرار متسرع بشأن الصيغ التمويلية.

2- عدم إهمال الصيغ التمويلية المستجدة واخضاعها للتقييم والدراسة المستفيضة من كل الجوانب.

3- مراقبة الانشطة المالية الدولية للمؤسسات المصرفية واتباع نظام العقوبات الملزمة في حال عدم توافق هذه الانشطة مع المعايير المتفق عليها.

4- إلزامية سياسات وقرارات هيئات الرقابة الدولية للبنوك وأن تكون قرارتها شفافة وواضحة وعادلة تحمي كل الأطراف.

5- منح كامل الصلاحيات للجهات الرقابية الدولية وتمكينها من الاطلاع على الصيغ والعقود وإجراءات التحوط ضد مشاكل السيولة وغيرها.

---

[1] محمد عمر شابرا وطارق الله خان (2000)، الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، بحث مقدم للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب جدة، ص39.

(2)الحوراني، ياسر(2015)، بحث في الرقابة الدولية على المصارف الإسلامية، الإمارات، المؤتمر الثالث والعشرون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- تصنيف المصارف الإسلامية دوريا حسب معايير دولية معتمدة وبيان التزام المصارف الإسلامية في النواحي المالية والشرعية التي تخص المصارف.

7- البت في المسائل الفقهية المطروحة التي تخص الأعمال المصرفية واتخاذ قرارات إما ملزمة أو تحتمل الخيار بين البدائل المطروحة.

8- نشر ما يصدر من اللجنة من فتاوي أو قرارات بأية طريقة مناسبة بحيث تصل فتاويها وقراراتها لكل الأطراف.

9- العمل على عمل لقاءات وندوات مستفيدة من كل أصحاب الخبرة في العمل المصرفي الإسلامي وذلك بخصوص المواضيع المالية الملحة.

10- توصيات مقترحة تهم المصرفية الإسلامية وتحل مشاكل أساسية لهم على المستوى الدولي.

أ. انشاء صندوق مشترك بين المصارف الإسلامية في الدول المختلفة أو داخل الدولة على أساس تعاوني مشترك يتنازل كل طرف عن حصته في حال حاجة أحد الأطراف للسيولة الطارئة لمواجهة المخاطر المحتملة، ويمكن لهذا الصندوق لعب دور البنك المركزي كملجأ أخير الا إذا عدل الأخير سياسته لتتوافق مع اُسس العمل الإسلامي للمصارف.

ب. ربط الرقابة الدولية على المصارف الإسلامية بجهود التنمية المحلية وبيان الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الإنتاجية وبيان دورها في الاقتصاد الحقيقي.

ج. تطوير القوانين والتشريعات التي تخص العمل المصرفي الإسلامي لتتلاءم مع عمل المصارف الإسلامية، وإعادة النظر في صياغة تشريعات البنوك المركزية بما يخص حسابات الاستثمار.

د. تأهيل أفراد هيئة الرقابة الدولية شرعيا ومصرفيا.

ه. ضرورة إعادة النظر في السوق المصرفية الدولية وعمل الاندماجات الملائمة للمصارف الإسلامية لرفع رأس المال وزيادة القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

تقييم الأداء في البنوك الإسلامية

المبحث الأول: تقييم أداء هيئات الرقابة الشرعية.

المبحث الثاني: تعريف للأنظمة *الرقابية ودور المعلومات.*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

تقييم أداء هيئات الرقابة الشرعية

المطلب الأول: تعريف السلامة الشرعية والأداء الشرعي.

هي الابتعاد عن التعاملات المحظورة أو ما يقود إلى محظور وتجنب الشبهات وتصحيح الاختلالات في عمل البنوك الإسلامية عن طريق هيئات الرقابة الشرعية، ثم يقدم لهل تعريف بشكل مختصر كالتالي[1]:

- هي التزام البنك في الضوابط الشرعية في أعماله التي تقوم على المشاركة وتحمل احتمالية الربح والخسارة.
- وعرفت ايضا كالتالي
- أن لا تكون في المشروع مخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية ليس على مستوى تجنب الربا والسلع والخدمات المحرمة فقط بل يجب مراعاة الأولويات الإسلامية[2] لذلك يعتبر تمويل المشروع سليما من الناحية الشرعية إذا على توفرت الشروط التالية:

1. أن تكون معاملته المالية حلال.
2. أن تكون السلعة حلال.
3. التقيد بالأولويات الإسلامية.

---

[1] عبادة، ابراهيم (2008)، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس عمان، ص88.

[2] حماد، حمزة (2008)، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، ص200.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الحلول العملية لمشاكل الرقابة الشرعية ومعايير قياس الأداء

لا يجب أن يتخلى موظفي البنك المركزي عن مسؤولياتهم بشأن الحفاظ على ودائع العملاء وحقوق المساهمين لذلك وجب على السلطات الإشرافية إيجاد حلول عملية بخصوص المشكلات التي تواجه البنوك الإسلامية ولاسيما إذا صحب هؤلاء الموظفين الخبرة والتأهيل المناسب ومن هذه الحلول للمشاكل التالي[1]:

الفرع الأول: الحلول المقترحة

- إصدار تعليمات وشروط يجب توافرها في أعضاء الهيئات الشرعية من حيث التأهيل الأكاديمي والخبرة والعدد والاستقلالية إذ يجب أن تتسم أعمالها بالحرفية والإتقان.
- يجب أن يكون أعضاء الهيئات الشرعية مؤهلين أكاديميا في الفقه الإسلامي، أي حاصلين على شهادة دكتوراه أو ما يوازيه في فقه المعاملات المالية ولا تكفي الدورات والبرامج التدريبية لتأهيل عضو رقابة شرعية أو الادعاء بفهم المعايير الشرعية الصادرة عن (ايوفي).
- لا يسمح للفرد بأن يكون عضو هيئة في أكثر من بنك أو نافذة وهذا يؤدي إلى رفد الصناعة بمتخصصين مؤهلين جدد.
- يجب أن تطبق سياسة الدوران الوظيفي لأفراد هيئات الرقابة الشرعية بطريقة توفق بين مصالح البنوك ومصالح أعضاء الهيئات الشرعية مع الحفاظ على إصدار الفتاوي السليمة الذي يعتبر جوهر المطلوب ولاسيما ان أعضاء الهيئات موظفين لدى جهات أخرى وأن شغل وظيفة في مكان آخر يدر عليه دخل إضافي.

---

[1] عبد الباري مشعل (2012) الهيئة الشرعية لتدريب الكوادر، ندوة الهيئات الشرعية بين المركزية والتبعية، شركة دراية للاستشارات المالية الإسلامية، عمان، ص 7-9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– يجب تعيين الأعضاء في الهيئات الشرعية بواسطة الانتخاب من قبل معظم المساهمين ويجب اعتمادهم من البنك المركزي بشكل يؤيد استقلاليتهم بالإضافة إلى توفر باقي الشروط.

يؤكد التطبيق العملي أنه يوجد خلل في مهام دوائر الرقابة الشرعية والهيئات الشرعية إذ يلحظ وجود خلط بين مهمة إصدار الفتوى ومهمة التدقيق أي يجب الفصل بين المهتمين لضمان الحرفية بالتنفيذ وإعداد الكوادر وتأهيلهم بالشكل الذي تتطلبه الوظيفة ومن المقترحات تشكيل جهات مسؤولة عن تأهيل الكوادر الشرعية أسوة بجمعية المحاسبين القانونيين والمقترح الذي يعتبر أسهل الحلول وأكثرها عملية نقل الوظيفة إلى جمعية المحاسبين القانونيين مع إعداد الكوادر وتأهيلهم وذلك السبيل لتمهين مهنة التدقيق الشرعي.

الفرع الثاني: معايير القياس

وفيما يلي[1] المعايير التالية لتقييم الأداء الشرعي والمالي المستمدة من الشريعة الإسلامية وهي كالتالي: "معيار الالتزام الشرعي، معيار المحافظة على رأس المال، معيار التوجه الشرعي، معيار الكسب الحلال، معيار الكسب بالجهد، بالإضافة إلى مؤشرات الأمان والمؤشرات الاجتماعية".

[1] البلتاجي، محمد(1997)، معايير تقويم المصارف الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، ج5، عدد2، ص113.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

تعريف للأنظمة الرقابية ودور المعلومات

المطلب الأول: مفهوم الرقابة وأدوات النظام الرقابي وخصائصه

الفرع الأول: مفهومها

الهدف الأساس لعملية الرقابة بتصحيح الأخطاء والانحرافات أي أن مجرد الكشف عن الأخطاء والانحرافات لا يعني شيئاً للمؤسسة ولا يفيدها إلا إذا اقترن بخطوات تصحيحية تعيد العمل إلى مساره الصحيح وفقاً لما كان مخططاً له والتصحيح يعني العمل على إزالة الأسباب والعوامل التي نتج الانحراف بتأثيرها. وتعتبر الانحرافات السلبية ومعالجتها الموجبة هي الخطوة الأساسية للعملية الرقابية . أما بالنسبة للانحرافات فينبغي على المدير معالجتها بعد التعرف على أسبابها، وفي بعض الحالات قد تكون الانحرافات الموجبة كبيرة ومتكررة وهذا يشير إلى أن المعيار الرقابي والذي سبق وصفه أقل مما كان يجب أن يكون عليه حاله وحينئذٍ يتم التصحيح بتعديل المعيار الرقابي.

الفرع الثاني: أدوات الرقابة

يجب أن تتلائم هذه الأدوات التي تقيس الأداء الفعلي مع المعايير والمقاييس لرصد الانحرافات في الأداء ومن أهم هذه الأدوات ما يلي[1]:

أ- الرقابة بالملاحظة الشخصية.

هذه الوسيلة تتم من خلال رقابة المدراء والمسؤولين عن سير العمل والنتائج لذلك تتطلب هذه الوسيلة انخراط المسؤول في فهم الأمور التي تمكنه من إدارة العمل بنجاح ولكن يجب الانتباه إلى ان المغالاة في هذه الطريقة دون الاعتماد عليها في إعطاء إشارات فقط تخلق بيئة غير مريحة

---

[1] عساف، محمود (1982)، أصول الإدارة، جامعة المنصورة مصر، ص 567.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للموظفين تؤثر على الأداء كما تجعل المدراء يهتمون بالتفصيلات دون النظرة الشمولية الـــي تهـــتم بالجوهر.

ب- الموازنة التقديرية والموازنة الفعلية:

فهي تعطي الصورة الواقعية والتنبؤية لنتائج الأعمال وبالتالي يمكننا من خلال النتائج الحكم بدقة على الأداء وتصحيح الانحرافات ومن الممكن أن تدرس الموازنة ربع سنوية ونصف ســـنوية وسنوية وتعتبر من أكثر الوسائل صدقا واستخداما ودقة للحكم على الأداء.

ج- التقارير التي تعدها الجهات الخارجية للرقابة.

يتعرف المدير على كفاءة الأداء من خلال مقارنـــة الأداء الفعلـــي بالمعـــايير واســـتخراج الانحرافات وبالتالي نقاط الضعف وإيجاد الحلول المناسبة لتصحيح الأخطاء ولنجاح التقارير يجـــب أن تكون معبرة وصادقة ودقيقة وقد تصدر التقارير لتشمل فترات مختلفة وقد تكون مالية أو غيـــر مالية ويعتمد حل المشاكل على مدى صدق وواقعية المعلومات المتوفرة في التقارير.

د- البيانات الإحصائية والرسوم البيانية.

وتستخدم في المعلومات التي يعبر عنها إحصائيا أو عن طريق الرسوم بشكل أدق وأســـهل ونستطيع من خلالها عمل مقارنات سريعة واستخراج المطلوب لعمل مقارنات بسرعة تساعدنا فـــي تطوير العمل.

هـــ- الخرائط الرقابية.

وهي من الوسائل الرقابية المهمة التي تتضمن الكثير من المعلومات بدقة وسهولة وتســـاعد المختصين في اتخاذ القرارات وتصحيح الانحرافات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثالث: خصائص النظام الرقابي الفعال

ومن أهم خصائصه ما يلي[1]:

1- الدقة: حتى يكون نظام الرقابة فعالا ويعالج المشكلات يجب أن يكون دقيق في استخدام المعلومات والحقائق والا أسفر النظام الرقابي عن قرارات خاطئة تضر العمل.

2- الاقتصاد: يجب أن يكون النظام الرقابي اقتصاديا في تكلفته بمعنى أن تكون المنفعة للنظام الرقابي أكبر من التكلفة والا أصبح لدينا انحراف واضح في تكلفة النظام الرقابي الذي من المفروض ان يمنع الانحرافات.

3- سهولة الفهم: يجب ان يتسم أي نظام رقابي بسهولة الفهم والا أصبح بلا قيمة عملية و منفر للموظفين وهذا يؤدي إلى الوقوع في كثير من الأخطاء إذ أن الهدف من النظام الرقابي الرقابة على العمل وليس بذل كل الجهد في فهم النظام الرقابي.

4- يعكس طبيعة النشاط ويعبر عن احتياجاته وحتى يكون النظام الرقابي فعال يجب أن يلائم نوع النشاط المراد فحصه داخل البنك وان يكون شاملا لكل أعمال البنك ويراعي الخصوصية لكل قسم.

5- المرونة: إن النظام الرقابي المرن هو القادر على التكيف مع الظروف الطارئة من خلال تغيير الخطط لتناسب الوقائع الجديدة وانتهاز الفرص المتاحة بفعالية وكفاءة إذ أنه لا يوجد مؤسسة تعيش في بيئة مستقرة دون مواجهة تغيرات.

6- سرعة رصد الانحرافات والإبلاغ عنها: يتميز النظام الرقابي الفعال بسرعة الإبلاغ عن الانحرافات ومعالجتها للوصول بالبنك إلى المستوى المأمول ويجب مراعاة دقة المعلومات وموضوعيتها في هذا الصدد.

---

[1] دافت، ريتشارد (1991)، الإدارة في درايدن، الولايات المتحدة، الطبعة الثانية، ص 512.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- التنبؤ بالمستقبل: يجب أن تتعدى النظم الرقابية الفعالة كشف الانحرافات الحالية في الأداء إلى توقع الانحرافات المستقبلية من خلال الموازنات التقديرية ومعالجة الخطأ قبل أن يبدأ ويصبح التصحيح أكثر صعوبة.

8- الأعمال التصحيحية: بعد عملية رصد الانحرافات يجب أن يتبع هذه العملية وضع الحلول العملية الواقعية في الوقت المناسب إذ أن النظام الرقابي الفعال يجب أن يرصد الانحرافات ويقدم الحلول العملية للمشاكل.

9- التركيز على الأمور الرئيسية الاستراتيجية: في حال التعارض بين المهام الاستراتيجية وغيرها يجب الاهتمام في الأمور الاستراتيجية ومراعاة سلم الأولويات في البنك الذي يحدده الإيراد والتكلفة كمؤشرين رئيسين.

المطلب الثاني: اهمية المعلومات في العملية الرقابية و تصحيح الانحرافات ومعوقاتها

الفرع الأول: اهمية المعلومات في العملية الرقابية[1]

ان أهمية المعلومات في العملية الرقابية لان الرقابة السليمة الكفؤة تعتمد على المعلومات بل أنها نظم للمعلومات وان عملية تصحيح الانحرافات تعتمد على صحة المعلومات لذلك يجب ان تتصف المعلومات بالتالي:

1- صحة التوقيت لوصول المعلومات.

2- معلومات موثوقة تستطيع الإدارة الاعتماد على خلوها من الأخطاء.

3- صحة المعلومات قد تكون المعلومات موثوقة لأنها خالية من الأخطاء الا أنها غير معبرة عن الواقع فالصحة تأتي من الإفصاح عن الشيء المراد بدقة وموضوعية غير مظللة.

---

[1] كامل المغربي ومهدي زويلف وآخرون (1994)، أساسيات في الإدارة، عمان، ص206.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- حتى يتم تحقيق الفائدة الكبرى من المعلومة يجب ان تكون متوفرة للجهة المناسبة التي تحسن استغلالها.

لذلك للحصول على ثمار عملية الرقابة يجب ان يتبع رصد الانحرافات إجراءات تصحيحية تعيد البنك للمسار الصحيح.

الفرع الثاني: تصحيح الانحرافات[1]:

ويعتبر من أهم الأهداف للإدارة لذا عملية كشف الانحرافات والأخطاء ورصدها ليس كافيًا للعملية الإدارية بل يجب أن تكتمل بتصحيح الانحرافات بحيث يتطابق المخطط مع الفعلي وتعديل مسار البنك نحو تحقيق الأهداف وهذا لا ينطبق على الانحراف السالب فقط فقد يكون الانحراف موجبا وفي هذه الحالة يتم تعديل المعيار نفسه ليطابق الواقع ولذلك تصحيح الانحرافات تأخذ الأشكال التالية:

- البقاء على الوضع الحالي.
- تعديل الانحرافات بالإجراء المناسب.
- تعديل المعيار ليناسب الواقع.

لذلك للحصول على ثمار عملية الرقابة يجب ان يتبع رصد الانحرافات إجراءات تصحيحية تعيد البنك للمسار الصحيح.

الفرع الثالث: معوقات الرقابة[2]

تلقى عملية الرقابة معوقات كثيرة مقاومة لمسارها منها من العاملين ومنها من طبيعة العمل نفسه وفيما يلي أهم الأسباب.

---

[1] الشنواني، صلاح (1966)التنظيم الإداري في قطاع الاعمال، مصر، ص 195.

[2] جون وبيرس وريتشارد (1989)، الإدارة في شركة البيت العشوائي، ص592.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. الافراط في الرقابة: طبيعة البنوك الحديثة من حيث الحجم وتعدد الأعمال وتعقيدها وتفرعها جعل الإدارة تقوم جاهدة لمراقبة ومتابعة الكثير من الأعمال والتصرفات والسلوك أي كل ما يمكنه التأثير على المؤسسة ولكن هذا لا يعني المبالغة والافراط في العملية الرقابية لأنها تؤدي إلى مشاكل كثيرة تخص العمل وتؤدي إلى التركيز على المظهر دون الجوهر لذلك على الإدارة الشرح والتوضيح باستمرار للغاية من الرقابة وأنها طريقة للتعرف على المتغيرات التي تؤثر في تقدم البنك ونموه وليس على أنها نوع من أنواع الضغط التكتيكي أو طريقة لمنع الحريات.

ب. تجنب تحمل المسؤولية: مع أن الأساليب الرقابية تعتمد على معايير دقيقة موثوقة موضوعية ورغم ذلك تجد مقاومة للرقابة من قبل الموظفين بشكل عام (المقصر والغير مقصر) عند تفصيل الأسباب نجد ان الرقابة ستوضح نتائج أعمالهم فالمقصر في الأداء سيظهر والغير مقصر يخاف أن تحد معايير الرقابة من سقف حريته.

ج. الرقابة الاستبدادية الغير دقيقة: معظم الناس على استعداد بذل جهد عالي لتحقيق أهداف المؤسسة وتقبل المعايير الرقابية ولكنهم يقاومون المعايير الرقابية عندما تكون غير دقيقة وغير موضوعية وبالتالي هذا النوع من المعايير له أثر سلبي على أداء الموظفين بما فيهم الموظف صاحب الأداء الجيد.

المطلب الثالث: إجراءات الرقابة والتحديات التي تواجهها ومستوياتها ووظائف معاييرها

الفرع الأول: إجراءات الرقابة

ولذلك نجد ان معظم الإجراءات الرقابية تمر عبر التسلسل التالي:

1- يجب تخطيط الأهداف وتخطيط الأداء المؤدي للأهداف.

2- تقييم الأداء الفعلي ومقارنته بالمخطط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- رصد الانحرافات.

4- معرفة الاسباب الحقيقية للانحرافات.

5- تصحيح الانحرافات بالطريقة والسرعة المناسبة.

6- التأكد من الإنجاز المطلوب في سير العمل والأهداف.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجهها الرقابة

تعتبر الرقابة الوظيفة الرابعة للإدارة التي تتمكن من خلالها مراقبة تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف بالإضافة إلى مهام الإدارة الأخرى، لذلك تلعب الرقابة دورا مهما في مساعدة المدراء في خمسة تحديات وهي[1]:

1- التغلب على المشكلات والمصاعب في حال عدم التأكد: إن سير العمليات قد لا يتماشى مع الخطط الموضوعة أو لا يحقق الأهداف المستقبلية بسبب الظروف البيئية مثل حجم الطلب على منتج معين لذلك يحدث لدى الإدارة حالة من عدم التأكد والغموض وهنا يأتي دور الرقابة بتزويد الإدارة بمعلومات عن الانحرافات لتصحيحها بالسرعة المناسبة.

2- كشف الأشياء الغير منتظمة: تقوم المراقبة الفعالة برصد الحالات الغير العادية الشاذة سواء كانت في المنتجات أو في البنك بشكل عام وتقوم بحلها في بدايتها قبل أن تكبر ويصبح حلها أكثر تعقيدا وهي بذلك توفر الجهد والوقت والمال وتحافظ على مسار العمل السليم.

3- تحديد الفرص: تكتشف الرقابة الفعالة الفرص الاستثمارية المتاحة مما يسمح للإدارة استغلال تقارير الرقابة في الناحية التسويقية فمثلا شركة الاتصالات الفلسطينية ادركت حجم الطلب الكبير على الهاتف الخلوي من خلال التقارير الرقابية واستغلت ذلك في بناء الخطط التسويقية.

---

[3] باترول كاثرين و ديفيد مارتن، ديفيد (1991)، الإدارة، ص595.

[4] الشنواني، صلاح (1966)، التنظيم الإداري في قطاع الأعمال، دار المعارف، مصر، ص195.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- المرونة والتكيف من قبل الإدارة لتسيير الأمور الصعبة: اتساع حجم البنك وزيادة عدد فروعة يجعل الإدارة بحاجة إلى نظام رقابي فعال من مهامه التنسيق والتكيف بين أطراف البنك المتعددة وبين الامور الجديدة.

5- تطبيق مبدأ لا مركزية السلطة: إن وجود نظام رقابي قوي يزيد من حجم تفويض السلطات للمستويات الإدارية الدنيا وبالتالي يحد من مركزية السلطة ويؤدي إلى استغلال طاقات كل الموارد البشرية وبالتالي يكون التنظيم للمؤسسة اقوى واكفأ ولا يخضع لبيروقراطية المركزية وسلبياتها إذ لا يجب أن تؤثر الرقابة المبالغ فيها على الأداء.

الفرع الثالث: مستويات الرقابة[1]:

أ. الرقابة الاستراتيجية: وهذا النوع من الرقابة يركز على الظروف البيئية المعقدة التي لها تأثير كبير على الخطط الاستراتيجية أي أنها تتضمن جوهر أو فحوى الإجراءات التنظيمية الاستراتيجية والتأكد من تنفيذها كما أنها تساهم بوضع الخطط التكتيكية والتشغيلية مع العلم بأن هذا النوع من الرقابة ينفذ من قبل الإدارة العليا الذي يتسم موظفيها بالنظرة الشمولية والخبرة في كل أقسام البنك.

ب. الرقابة التكتيكية: هي نوع من أنواع الرقابة تتم في المستويات الإدارية الوسطى والتي تهتم بمدى تنفيذ الخطط التكتيكية مع رقابتها للنتائج الدورية ومدى تحقيق الأقسام لأهدافها وموازناتها ومتابعتها للتقارير الأسبوعية والشهرية لخطط الأداء مع إمكانية استفادة الرقابة الاستراتيجية منها في الحصول على بعض المعلومات ومشاركتها في اتخاذ القرارات.

ج. الرقابة التشغيلية: هو نوع من أنواع الرقابة تقوم به المستويات الإدارية الدنيا من خلال الإشراف على تنفيذ الخطط التشغيلية.

---

[1] الداغ وستيم (1991)، الإدارة في الغرب الجنوبي، الطبعة الثانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متابعة النتائج اليومية للأنشطة، اتخاذ الإجراءات الصحيحة في العمل، إعداد الجداول والموازنات ومخرجات محددة غالبا ما تكون للأفراد والرقابة التشغيلية، كما يمكن الاعتماد عليها في تزويد البنك بالتغذية الراجعة لمتابعة تنفيذ الخطط وتحقق الأهداف.

الفرع الرابع: وظائف المعايير الرقابية

إن البنوك الإسلامية بحاجة لأنظمة رقابية تلائم أعمالها وتراعي خصوصيتها المهنية إلا أنه يمكننا القول أن هناك وظائف تفسر سبب الاعتماد على المعايير الرقابية تمثل الميزان والمرجع الذي يعود البنك له في تقييم ادائه وأداء موظفيه والتي تتكون من ثلاثة وظائف متعلقة بسلوك الأفراد:[1].

تساعد الموظفين على فهم وإدراك المطلوب منهم وأن ما هو مطلوب منهم يخضع لمبدأ الثواب والعقاب.

1- تعتبر هذه المعايير بمثابة الميزان الذي نحكم على الأعمال من خلاله أي بواسطته يمكننا تحديد الخطأ ونقاط الضعف وأية قيود أخرى تحد من أداء الموظف للمطلوب منه ونستطيع تحديد حاجات الموظف التدريبية التي تساعده على إنجاز الأعمال على اكمل وجه و تحديد الانحرافات ومعالجتها.

2- تعتبر هذه المعايير بمثابة الدستور الذي تحتكم له الإدارة والموظفين فبذلك يقل التعارض والتناقض بين أهداف ومصالح الطرفين.

---

[2] الداغ وستيم (1991)، الإدارة في الغرب الجنوبي، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

نتائج تحليل بيانات الدراسة

المبحث الأول: نبذة عن البنك الإسلامي الأردني

المبحث الثاني: البيانات المالية وتحليلها

المبحث الثالث: المتغيرات واختبار الفرضيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

نبذة عن البنك الإسلامي الأردني

المطلب الأول: البنك الإسلامي وأهدافه والهيكل التنظيمي[1]

أولاً: تأسس البنك في تشرين الثاني عام 1978 حسب قانون الشركات رقم 12 عام 1964 برأس مال 2 مليون دينار ومركزه الرئيسي في عمان.

التقرير السنوي الثلاثون للبنك الإسلامي الأردني

ويقدم البنك جميع الخدمات المصرفية وجميع أعمال الاستثمار على أساس عقدي لا يعتمد على الربا وموافق لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها من خلال المركز والفروع المنتشرة في كل انحاء المملكة ويخضع البنك لسلطة البنك المركزي وقانون البنوك الأردني الساري كما ان البنك بمقتضى عقد التأسيس والنظام الأساسي اللذان ينصان صراحة على التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية يقوم من خلال الهيئة العامة للمساهمين بتعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الذي لا يقل عددهم عن ثلاثة والتي تكون قراراتهم ملزمة للبنك ويكون من مهامها مراقبة كل أعمال البنك وانشطته للتأكد من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية لمصادر الأموال واستخداماتها بالإضافة للخدمات المصرفية مع الالتزام بإصدار تقرير سنوي مفصل يبين المهام التي قامت بها.

---

[1] التقرير السنوي الثلاثون للبنك الإسلامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: أهداف البنك الإسلامي

تكمن الأهداف المنوي تحقيقها في ما يلي:

- تحقيق معدل عائد مقبول ومرضي وموافق للشريعة الإسلامية على حقوق الملكية دون المساس بالملائة المالية وقوة المركز المالي للبنك.
- رفع رأس المال مما يقوي المركز المالي للبنك ويرفع ملائته مما يلبي متطلبات لجنة بازل ويقوي قدرة البنك على مواجهة الازمات والقدرة على النمو المطلوب.
- رفع رأسمال البنك مما يرفع قدرة البنك التمويلية والمساهمة في الاستثمارات الكبيرة والتقيد بقوانين البنك المركزي وتعليماته بخصوص هذا الشأن.
- يقوم البنك باتباع اساليب ادارية حديثة لإدارة المخاطر التي تحتويها عمليات البنك المتنوعة بالإضافة لقياس درجة الالتزام الشرعي للبنك ومن ضمنها استخدام نضم رقابية متطورة لتطوير اداء البنك ورفع كفاءته في كل المجالات.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار

يوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

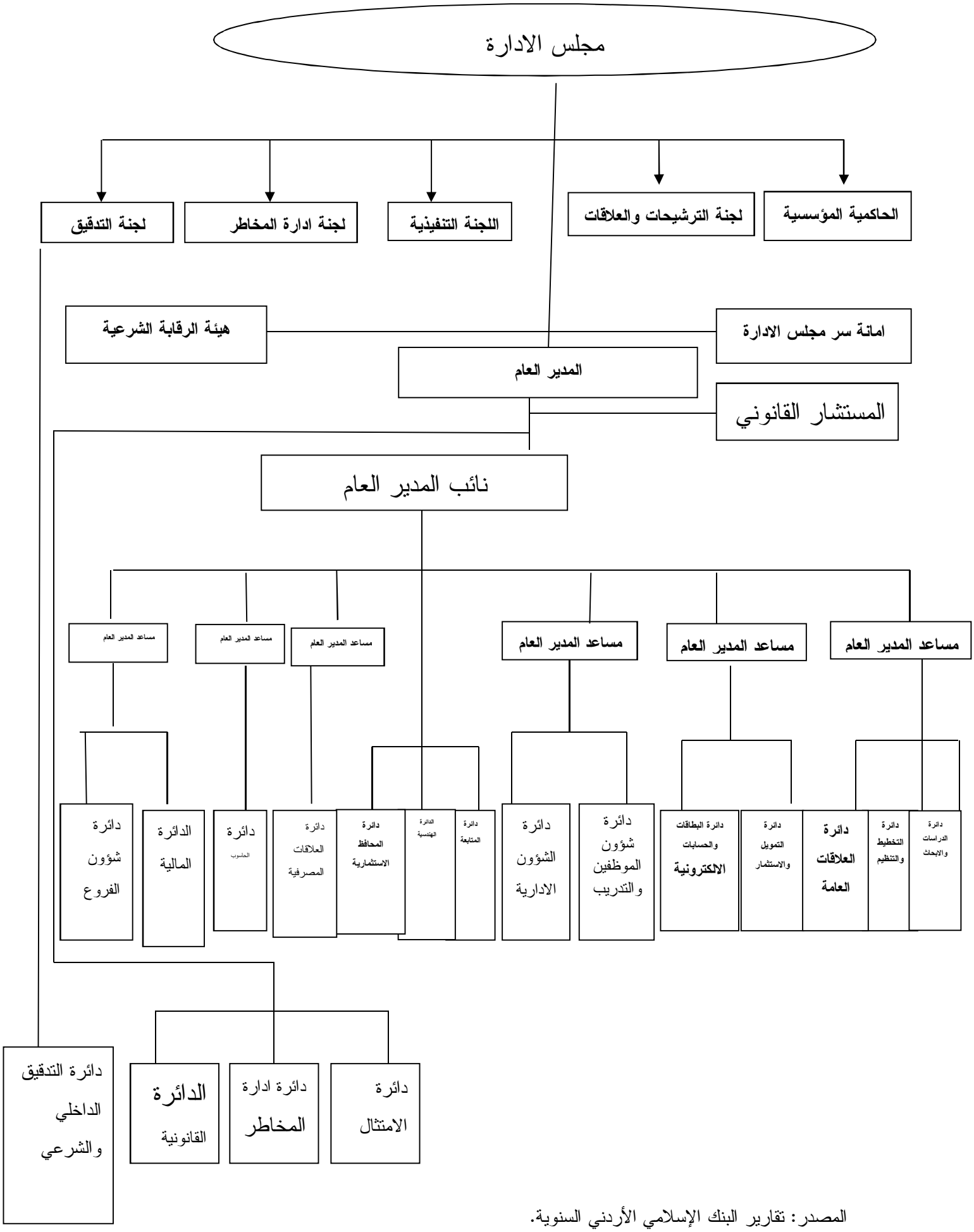

المصدر: تقارير البنك الإسلامي الأردني السنوية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

البيانات المالية وتحليلها

تكمن أهمية القوائم المالية في كونها مدخلات لعملية التحليل المالي ومخرجات للنظام المحاسبي لذلك تعد الركيزة الأساسية في عملية اتخاذ القرارات السليمة وبالاعتماد عليها في عملية عرض واعداد وتحليل وترتيب واستخدام وتفسير للبيانات ومن الامور المهمة للمؤسسات لغايات تقييم الأداء المالي وتصحيح الانحرافات في الوقت المناسب لذلك سوف يركز هذا القسم من المبحث على عمل التحليلات المالية الملائمة لأهم القوائم المالية.

المطلب الأول: البيانات المالية المدروسة

الطريقة المتبعة في التحليل هي كالتالي[1]:

أ. تحليل الأصول (استخدامات الأموال)

ب. تحليل الخصوم (مصادر الأموال)

ج. تحليل الموارد الذاتية وهي:

1- تحليل رأس مال الاسهم المدفوع.

2- تحليل الاحتياطيات.

3- تحليل الأرباح المدورة

4- تحليل حقوق الملكية.

د. تحليل الموارد الخارجية (الودائع)

ه. تحليل الاستثمارات.

و. تحليل الإيرادات .

ز. تحليل الملائة المالية

ح. تحليل القرض الحسن.

([1]) www.jordan Islamic bank.com, 2010 annual report.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فترة الدراسة هي من عام 2013-2017 وتم اختيار البنك الإسلامي لأهميتـــه بالنســـبة للاقتصاد الأردني بشكل عام وللمودعين الذين يتجنبون التعامل الربوي بشكل خاص.

المطلب الثاني: عرض البيانات المالية وتحليلها وتفسيرها.

أ- تحليل الأصول (استخدامات الأموال): وتعطي هذه البيانات فكرة عن الخدمات المقدمة من قبـــل البنك، وتعطي البنك تصوراً عن أنواع المنتجات الملائمة للبنك والسوق.

جدول (1)

حجم الأصول للبنك خلال سنوات الدراسة 2013-2017 بالدينار الأردني.

البيان-السنة	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الأصول	3281638362	3554739368	3798991425	4099519696	4211618720
مقدار التغير	-	273101006	517353063	817881334	929980358
نسبة التغير% عن سنة الأساس 2013		8.3%	15.8%	25%	28%

المصدر التقارير السنوية المالية للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار للفترة 2013-2018.

من هذه الأرقام نلاحظ تطور حصة البنك السوقية وارتفاع الثقة فيه من قبل عملائه وتطور خدماته التي يعكسها جانب الأصول (استخدامات الأموال) التي بلغت الزيادة بها 28% عـــن ســـنة الأساس 2013.

ب- تحليل الخصوم (مصادر الأموال).

جدول (2)

حجم الخصوم لفترة الدراسة 2013-2017.

البيان-السنة	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الخصوم	1019708052	1106658017	1210900979	1231980248	1304921892
مقدار التغير	-	86949965	191192927	212272196	285213840
نسبة التغير %عن سنة الأساس 2013		8.5%	18.8%	20.8%	28%

المصدر التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار خلال الفترة 2013-2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من خلال هذه الأرقام الزيادة المضطردة في حجم مصـــادر الأمـــوال كمـــا تبـــين ميزانيات البنك السنوية زيادة الودائع وهذا يدل على الثقة التي اكتسبها البنك من زبائنه ونجاحه فـــي استقطاب زبائن جدد اذ بلغت الزيادة في حجم الخصوم 28% عـــام 2017 عـــن عـــام الأســـاس 2013.

جدول (3)

نسبة الخصوم إلى الأصول للفترة من 2013-2017م

البيان-السنة	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الأصول	3281638362	3554739368	3798991425	4099519696	4211618720
اجمالي الخصوم	1019750852	1106658017	1210900979	1231980248	1304921892
نسبة الخصوم إلى الأصول %	%31	%31.13	%31.18	%30.5	%31

المصدر: تقارير البنك السنوية للفترة من 2013-2017.

تشير الأرقام أعلاه إلى نسبة التزامات البنك لمجموع أصوله ونجد هذه النســـبة متقاربـــة ونجد أن الموجودات تشكل ثلاثة أضعاف المطلوبات تقريبا مما يدل على ملاءة البنك وقدرته على تغطية التزاماته ورشادته في توظيف مصادر الأموال.

ج- تحليل الموارد الذاتية

وتشمل ما يلي:

1. تحليل رأس مال الاسهم المدفوع

يعد رأس المال من المصادر المهمة للتأسيس وشراء المستلزمات، وبعد ذلك نلحـــظ أن لـــه وظيفة تمويلية ووظيفة حماية لمطلوبات البنك وموجوداته، ويمكننا عرض التطورات التي حصـــلت لرأس المال خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4)

تحليل رأس المال خلال الفترة 2013-2017.

البيان-السنة	2013	2014	2015	2016	2017
رأس المال المدفوع	125000000	150000000	150000000	150000000	180000000
مقدار التغير	-	25000000	25000000	25000000	55000000
نسبة التغير عن سنة الأساس 2013		%20	%20	20%	44%

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني للفترة 2013-2017.

من الملاحظ الارتفاع الملحوظ في رأس المال المدفوع من 125000000 مليون دينار عام 2013 إلى 180000000 مليون دينار عام2017 اي التغير قيمة55000000 مليون دينار مما يعزز الثقة من قبل الجمهور في البنك ودرجة أمانه وقدرته على مواجهة الأزمات بسبب ارتفاع رأس ماله.

2. تحليل الاحتياطيات

هي عبارة عن مبالغ تقتطع من الأرباح لمواجهة التزامات طارئة وتتسم بالمرونة بالمقارنة برأس المال مما يعزز المركز المالي من خلالها والجدول أدناه يبين تطور الاحتياطيات لدى البنك خلال الفترة 2013-2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (5)

يبين تحليل الاحتياطيات لدى البنك خلال الفترة 2013-2017.

البيان-السنة	2013	2014	2015	2016	2017
احتياطي قانوني	46109666	52512180	59988116	68370796	76471380
احتياطي اختياري	15429586	6825322	14272844	22617024	30701752
احتياطي مخاطر مصرفية	700000	700000	700000	1000000	1000000
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات الذاتية	467161	840612	562291	608319	1208122
اجمالي الاحتياطيات	62139413	60248114	74387251	92596139	108481254
مقدار التغير بالنسبة لسنة الأساس 2013	-	-1891299	12247838	30456726	46341841
نسبة التغير بالنسبة لسنة الأساس 2013	-	-3%	20%	49%	75%

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني خلال الفترة من 2013-2017.

القانون الأردني ينص على أن مجموع الاحتياطيات بكل أنواعها يجب ان تبلغ نسبة 10% من الأرباح قبل الضريبة وهذا يدل على تنامي نسبة الأرباح ويشير تنامي مبلغ الاحتياطي القانوني وبقية الاحتياطيات إلى قوة المركز المالي بالرغم من ان ذلك يعطل جزء من موارد البنك عن الاستثمار، فهي في تزايد وذلك يعكس رغبة البنك في حجز جزء من أرباحه لمواجهة مخاطر محتملة نظرًا لطبيعة استثمارات البنك، وعند تحليل الأرقام نلحظ ارتفاع رقم الاحتياطيات الاجمالي الا في عام 2014 بسبب انخفاض مبلغ الاحتياطي الاختياري لتغطية الخسائر المقيدة على حساب صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. تحليل الأرباح المدورة

هي عبارة عن مبالغ تقتطع من اجمالي الأرباح لتدعيم المركز المالي ولزيادة قدرته على مواجهة المخاطر المحتملة خلال الفترات المالية اللاحقة فهي تعد كمصدر داخلي للتمويل.(توثيق)

جدول (6)

تحليل الأرباح المدورة خلال الفترة 2013-2017.

البيان-السنة	2013	2014	2015	2016	2017
الأرباح المدورة	67753058	71334410	85631408	100123623	85577364
مقدار التغير بالنسبة لسنة الأساس 2013	-	3581352	17878350	32370565	17824306
نسبة التغير بالنسبة لسنة الأساس 2013	-	%5.3	%26	%48	%26

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار خلال الفترة 2013-2017

نلاحظ زيادة مستمرة في الأرباح المدورة بالنسبة لسنة الأساس اما عام 2017 فكان هناك تحويل لزيادة رأس المال بمبلغ 30 مليون دينار وبالتالي انخفض رصيد الأرباح المدورة عن عام 2016 كما تعتبر الأرباح المدورة من المصادر المهمة للتمويل من اجل مواجهة الالتزامات الطارئة التي تعكس سياسة البنك في تقوية المصادر الداخلية لتعزيز المركز المالي وتعكس كفاءة إدارة البنك لموارده وتحقيق عوائد مرضية(1).

4. تحليل حقوق الملكية

ان حقوق الملكية هي مقدار ما يتبقى من أصول البنك بعد خصم الخصوم وحسابات الاستثمار المطلقة للعملاء.

جدول (7)

تحليل حقوق الملكية خلال الفترة 2013-2017.

البيان-السنة	2013	2014	2015	2016	2017
حقوق الملكية	255459471	282212524	311154659	342719762	374958618
مقدار التغير بالنسبة لسنة الأساس 2013	-	26753053	55695188	87260291	119499147
نسبة التغير بالنسبة لسنة الأساس 2013	-	%10	%22	%34	%47

المصدر: تقارير البنك الإسلامي للتمويل والاستثمار السنوية خلال الفترة 2013-2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة، ويرجع سبب ذلك إلى زيادة نسبة الاحتياطيات السنوية والأرباح المدورة ورأس المال المدفوع خلال فترة الدراسة. الذي يرفع قدرة البنك على تمويل المشاريع من أمواله الخاصة و يؤدي إلى تقليل مخاطر الائتمان.

د-تحليل الموارد الخارجية (الودائع)

تعد الودائع من أهم مصادر البنك للتمويل والاستثمار وبالتالي يمكن تقسيم هذه الودائع إلى جارية مضمونة من قبل البنك تخضع لقاعدة الخراج بالضمان والغنم بالغرم ويستأثر بكل أرباحها وإلى ودائع استثمارية لا يضمنها المصرف الا بشروط يشاطر المودعين بنسبة من الأرباح ويمكن عرض التغيرات في اجمالي الودائع من خلال الجدول رقم (8).

جدول رقم (8)

تحليل الموارد الخارجية (الودائع).

البيان-السنة	2013	2014	2015	2016	2017
الحسابات الجارية	938584868	1026732071	1113286046	1199334692	1127717067
مقدار التغير بالنسبة لسنة الأساس 2013	-	88147203	174701178	260749824	189132199
نسبة التغير بالنسبة لسنة الأساس 2013	-	%9	%19	%28	%20
حسابات الاستثمار المطلقة	1976371647	2114844822	2225318925	2389772737	2534960630
مقدار التغير بالنسبة لسنة الأساس 2013	-	138473175	248947278	413401090	558588983
نسبة التغير بالنسبة لسنة الأساس 2013	-	7%	13%	21%	28%

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار خلال الفترة 2013-2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من خلال الأرقام في الجدول الزيادة المستمرة سواء في حجم الحسابات الجارية عن سنة الأساس ولكن في عام 2017 نجد انخفاض ويعزى ذلك لانخفاض ودائع الأفراد اما حسابات الاستثمار فهي في ارتفاع مستمر مع العلم بأن عام واحد لا نستطيع الحكم على أداء البنك من خلاله.

ه -تحليل الاستثمارات

يعد النشاط الاستثماري الإسلامي هو البديل الشرعي والامثل عن التعامل الربوي مع العلم بأن السياسة الاستثمارية المتبعة في البنك الإسلامي هي كما يلي: اما استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق أو للمتاجرة أو مدرجة بالقيمة العادلة.

جدول رقم (9)

تحليل الاستثمارات خلال الفترة 2013-2017 للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار.

البيان-السنة	2013	2014	2015	2016	2017
ذمم بيوع مؤجلة (مرابحة، استصناع، بيع تقسيط، سلم)	1758780295	1772701427	2076857795	2044488509	2021613021
تمويلات (مضاربة ومشاركة)	22231042	25306116	27713826	30064026	30980357
استثمارات في شركات تابعة وحليفة	14790694	15554640	15065698	7658670	8383116
استثمارات في إيجارات (اجارة منتهية بالتمليك)	344936804	415315832	483095075	565944539	590844435
استثمارات في عقارات	77038947	92765907	108008613	110249076	120212403
اجمالي التوظيفات	2217777782	2321643922	2710741007	2758404820	2772033332
مقدار التغير بالنسبة لسنة الأساس 2013	-	103866140	492963225	540627038	554255550
نسبة التغير بالنسبة لسنة الأساس 2013	-	%5	%22	%24	%25

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار خلال الفترة 2013-2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ارتفاع رقم الاستثمار الإجمالي، ولكن عند التدقيق في البنود نجد ان الاستثمارات ارتفعت في منتجات وانخفضت في أخرى، لأسباب تتعلق بالربحية والتكاليف سواء في إدارة الحسابات أو متابعتها، وهذا يظهر في ارتفاع رقم الاستثمار للإجارة المنتهية بالتمليك وانخفاض الرقم الخاص بالاستثمار في ذمم البيوع المؤجلة.

و-**تحليل الإيراد.**

هي تتشكل من نقص الأصول أو زيادة الخصوم أو كليهما معا خلال مدة زمنية معينة ويمكن عرض الإيرادات خلال الفترة المدروسة من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (10)

يبين تحليل الإيرادات خلال الفترة 2013-2017.

البيان-السنة	2013	2014	2015	2016	2017
إيرادات بيوع مؤجلة	135305125	132462420	138919246	148057339	141057074
إيرادات تمويلات	373643	403337	421406	404490	433116
إيرادات عقارات مؤجرة ومنتهية بالتمليك	25897458	30051475	34741112	40362962	43535584
إيرادات عقارات	1455126	1312418	1098537	4736711	797170
إيرادات استثمارات أخرى	479125	183560	148323	116491	1429855
إيرادات خدمات مصرفية	11963516	13053866	14439910	18816158	19646690
إيرادات أخرى	3738886	4344935	5286810	1368314	1868036
اجمالي الإيرادات	179212879	181812011	195055344	213862465	208767525
مقدار التغير بالنسبة لسنة الأساس	-	2599132	15842465	34649586	29554646
نسبة التغير بالنسبة لسنة الأساس 2013	-	%1.5	%9	%19	%17

المصدر: تقارير البنك الإسلامي للاستثمار والتمويل السنوية من عام 2013-2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الطبيعي أن نجد ارتباط بين ارقام الاستثمارات والإيرادات فالمدقق في بنود الإيرادات يجد لها نفس السلوك مع بنود الاستثمارات وعند قراءة الارقام نلحظ التالي ارتفاع اجمالي رقم الإيرادات بالنسبة لسنة الأساس ألا في عام 2017 انخفضت الإيرادات عن عام 2016 ويعزى ذلك إلى انخفاض إيراد البيوع المؤجلة .

ز- تحليل الملاءة المالية (نسب مستوى الامان وكفاية رأس المال).

تستخدم هذه النسب للتحقق من قدرته على تغطية الودائع التي لديه والأصول من حقوق الملكية.

وتشمل ما يلي:

1. نسبة ملاءة حقوق الملكية بالنسبة للأصول: تستخدم هذه النسبة لمعرفة مدى تغطية أصول البنك من حقوق الملكية.
2. نسبة ملاءة حقوق الملكية بالنسبة للودائع: تستخدم هذه النسبة لمعرفة مدى تغطية الودائع من حقوق الملكية.

البيان-السنة	2013	2014	2015	2016	2017
الملاءة بالنسبة للأصول	.078	.079	.082	.084	.089
الملاءة بالنسبة للودائع	.084	.086	.089	.091	.098

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار خلال الفترة من 2013-2017.

تعتبر الودائع من المصادر المهمة للبنوك لتمويل عملياتها الا اننا نلاحظ صعود نسب ملاءة البنك بالنسبة للأصول والودائع لكثرة حجزه للأرباح والاحتياطيات ولا ننسى اعتماده على تمويل جزء من عمليات البنك على مصادره الخاصة دون الودائع وهذا ما يميز البنك الإسلامي عن البنوك الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ح- تحليل القرض الحسن.

وهذا التحليل لتقدير مدى مساهمة البنك التكافلية في المجتمع التي تعود بالنفع على اطراف المجتمع المستهدف.

جدول رقم (11)

تحليل القرض الحسن خلال الفترة 2013-2017.

البيان-السنة	2013	2014	2015	2016	2017
القرض الحسن	7782581	9416095	8382658	9049576	12466851
مقدار التغير	-	1633514	600077	1266995	4684270
نسبة التغير	-	%21	%8	%16	%60

تقريبا هناك تصاعد في منح القروض الحسنة بالنسبة لسنة الأساس مما يدل على تنامي دور البنك الاجتماعي ومساهمته في الحد من الربا في المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

المتغيرات واختبار الفرضيات

المطلب الأول: المتغيرات وعينة الدراسة والمعالجة الإحصائية المناسبة

الفرع الأول: تحديد المتغيرات للدراسة

- **المتغير التابع:** تطوير الأداء في البنوك الإسلامية.
- **المتغيرات المستقلة:** (نظام رقابة داخلي (مالي و شرعي) سهل وشامل وفعال، نظام رقابة خارجي شامل وفعال، تصحيح الانحرافات في الوقت المناسب)

الفرع الثاني: عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (40) موظفاً، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، والجدول (12) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية.

الجدول (12)

توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغيرات	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	31	77.50
	أنثى	9	22.50
	المجموع	**40**	**100**
العمر	من 29- 20 سنة	16	40.00
	من 39-30 سنة	12	30.00
	من 40 سنة فما فوق	12	30.00
	المجموع	**40**	**100**
التحصيل العملي	دبلوم	2	5.00
	بكالوريوس	25	62.50
	دراسات عليا	13	32.50
	المجموع	**40**	**100**
عدد سنوات الخبرة	أقل من خمس سنوات	14	35.00
	سنوات (5-10)	12	30.00
	أكثر من عشرة سنوات	14	35.00
	المجموع	**40**	**100**
المنصب الوظيفي	موظف	19	47.50
	رئيس قسم	11	27.50
	مدير	10	25.00
	المجموع	**40**	**100**
الموقع الوظيفي	الإدارة العامة	21	52.50
	فرع	12	30.00
	مكتب	7	17.50
	المجموع	**40**	**100**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر من الجدول رقم (12) ما يلي:

- بالنسبة لمتغير **الجنس**، نلاحظ أن الموظفين الذكور هم الأعلى تكراراً والذي بلغ عددهم (31) بنسبة مئوية (77.50%)، بينما الإناث هن الأقل تكراراً والذي بلغ عددهم (9) بنسبة مئوية (22.50%).
- بالنسبة لمتغير **العمر**، نلاحظ أن الموظفين الذين عُمرهم (من 29- 20 سنة) هم الأعلى تكراراً والذي بلغ عددهم (16) بنسبة مئوية (40.00%)، بينما الذين عُمرهم (من 39-30 سنة) و(من 40 سنة فما فوق) هم الأقل تكراراً والذي بلغ عددهم (12) بنسبة مئوية (30.00%) لكل فئة منهم.
- بالنسبة لمتغير **التحصيل العملي**، نلاحظ أن الموظفين الحاصلين على شهادة البكالوريوس هم الأعلى تكراراً والذي بلغ عددهم (25) بنسبة مئوية (62.50%)، بينما الحاصلين على دبلوم هم الأقل تكراراً والذي بلغ عددهم(2) بنسبة مئوية (5.00%).
- بالنسبة لمتغير **عدد سنوات الخبرة**، نلاحظ أن الموظفين الذين تتراوح خبرتهم من (أقل من 5 سنوات) و(أكثر من عشرة سنوات) هم الأعلى تكراراً والذي بلغ عددهم (14) بنسبة مئوية (35.00%) لكل منهما، بينما الذين خبرتهم ((10-5) سنوات) هم الأقل تكراراً والذي بلغ عددهم (12) بنسبة مئوية (30.00%).
- بالنسبة لمتغير **المنصب الوظيفي**، نلاحظ أن الموظفين الذين منصبهم (موظف) هم الأعلى تكراراً والذي بلغ عددهم (19) بنسبة مئوية (47.50%)، بينما الذين منصبهم (مدير) هم الأقل تكراراً والذي بلغ عددهم (10) بنسبة مئوية (25.00%).
- بالنسبة لمتغير **الموقع الوظيفي**، نلاحظ أن الموظفين الذين موقعهم **الوظيفي** (الإدارة العامة) هم الأعلى تكراراً والذي بلغ عددهم (21) بنسبة مئوية (52.50%)، بينما الذين موقعهم **الوظيفي** (مكتب) هم الأقل تكراراً والذي بلغ عددهم (7) بنسبة مئوية (17.50%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثالث: ثبات أداة الدراسة:

بغرض التأكد من ثبات أداة الدراسة، تم تطبيقها مرتين بفارق زمني أسبوعين على عينة استطلاعية مكون من (15) موظف تم اختيارهم من خارج العينة الأصلية، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين لاستخراج ثبات الإعادة.

كما تم تطبيق معادلة ثبات الأداة (كرونباخ ألفا) على جميع مجالات الدراسة و"الرقابة على الأداء " ككل، والجدول (13) يوضح ذلك.

الجدول (13)

معاملات كرونباخ ألفا الخاصة بمجالات الدراسة و"الرقابة علي الأداء " ككل

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
1	الرقابة الداخلية على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني	26	0.901
2	الرقابة الخارجية على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني	14	0.792
3	تصحيح الانحرافات (انحراف التطبيق عن الخطة والانحرافات عن الأهداف المخططة)على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني	10	0.825
	"الرقابة على الأداء " ككل	**50**	**0.946**

يظهر من الجدول (13) أن معاملات كرونباخ ألفا لمجالات الدراسة تراوحت بين (0.792-0.901) كان أعلاها لمجال " الرقابة الداخلية على أداء المصرف الإسلامي الأردني "، وأدناها لمجال " الرقابة الخارجية على أداء المصرف الإسلامي الأردني "، وبلغ معامل كرونباخ ألفا للأداة ككل (0.946)، وجميع معاملات الثبات مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة، حيث يعتبر معامل الثبات (كرونباخ الفا) مقبول إذا زاد عن (0.70).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الرابع: تصحيح المقياس

تكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (50) فقرة، حيث استخدم الباحث مقياس ليكرت للتدرج الرباعي بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة، وتم إعطاء موافق بشدة (4)، موافق (3)، غير موافق (2)، غير موافق بشده (1)، وذلك بوضع إشارة (x) أمام الإجابة التي تعكس درجة موافقتهم، كما تم الاعتماد على التصنيف التالي للحكم على المتوسطات الحسابية كالتالي:

- من 1.00 – 2.00 قليلة.
- من 2.01 – 3.00 متوسطة.
- من 3.01 – 4.00 مرتفعة.

الفرع الخامس: المعالجة الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية من خلال برنامج الرزم الإحصائية (SPSS):

- معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لجميع مجالات الدراسة ومعامل ارتباط بيرسون لاستخراج ثبات الإعادة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع مجالات أداة الدراسة.
- اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample totes).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: عرض النتائج

يتضمن هذا الفصل نتائج الدراسة التي هدفت إلى التعرف على أثر الرقابة علي الأداء، وسيتم عرض النتائج بالاعتماد على فرضيات الدراسة.

الفرع الأول: الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية لمجالات الدراسة

الجدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة و"الرقابة علي الأداء " ككل (ن=40)

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	الرقابة الداخلية على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني	3.08	0.52	1	مرتفعة
2	الرقابة الخارجية على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني	2.85	0.52	3	متوسطة
3	تصحيح الانحرافات (انحراف التطبيق عن الخطة والانحرافات عن الأهداف المخططة)على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني	2.95	0.66	2	متوسطة
"الرقابة علي الأداء " ككل		**2.99**	**0.52**	-	**متوسطة**

يظهر من الجدول (14) أن المتوسطات الحسابية لمجالات الدراسة تراوحت بين (2.85-3.08)، كان أعلاها للمجال الأول " الرقابة الداخلية على أداء المصرف الإسلامي الأردني " بمتوسط حسابي بلغ (3.08) وبدرجة مرتفعة، يليه المجال الثالث" تصحيح الانحرافات (انحراف التطبيق عن الخطة والانحرافات عن الأهداف المخططة)على أداء البنك الإسلامي الأردني " بمتوسط حسابي بلغ (2.95) وبدرجة متوسطة، وبالمرتبة الأخيرة المجال الثاني " الرقابة الخارجية على أداء البنك الإسلامي الأردني " بمتوسط حسابي بلغ (2.85) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي " الرقابة على الأداء " ككل (2.99) وبدرجة متوسطة.

وفيما يلي عرض المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات كل مجال من مجالات الدراسة ولكل مجال ككل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني: اختبار مجالات الدراسة

المجال الأول: الرقابة الداخلية على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني

الجدول (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال "الرقابة الداخلية على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني " والمجال ككل (ن=40)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
.1	سهولة نظام الرقابة الداخلي تحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	3.60	0.74	1	مرتفعة
.2	شمولية نظام الرقابة الداخلي تطور الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	2.93	1.10	19	متوسطة
.3	المساهمة من قبل موظفي دائرة الرقابة للبنك في وضع نظام الرقابة الداخلية تحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	3.48	0.64	2	مرتفعة
.4	دقة نظام الرقابة الداخلية تحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	2.70	1.18	26	متوسطة
.5	تساعد درجة مركزية نظام الرقابة الداخلي على تطوير الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	3.18	0.59	7	مرتفعة
.6	توفر إجراءات عمل وتعليمات موحدة تحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	2.80	1.14	24	متوسطة
.7	سهولة الحصول على إجراءات العمل من قبل الموظفين تحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	3.10	0.84	11	مرتفعة
.8	اقتناع الموظفين بنظام الرقابة الداخلي يحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	2.85	1.08	23	متوسطة
.9	مشاركة الموظفين للبنك الإسلامي الأردني بوضع نظام الرقابة الداخلي يسهم في تحسين الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	3.10	0.96	11	مرتفعة
.10	ملائمة تكاليف الانظمة الرقابية الداخلية لحجم البنك يساعد على تطوير الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	3.03	0.92	15	مرتفعة
.11	تطوير البرامج المحوسبة يساعد على تحسين الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	3.15	0.98	9	مرتفعة
.12	سهولة البرامج المحوسبة تساعد علي تحسين الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	3.10	1.15	11	مرتفعة
.13	سرعة وصول المعلومات التي تخص نتائج انظمة الرقابة الداخلية تساعد على تطوير الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	3.23	1.07	6	مرتفعة
.14	تحسن عوائد البنك من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	3.48	0.78	2	مرتفعة
.15	التوقيت السليم لعمليات الرقابة الداخلية يحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	2.90	1.03	20	متوسطة
.16	يساعد استغلال الموارد التي تكون في حوزة البنك من قبل أجهزة الرقابة الداخلية على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني.	3.18	0.78	7	مرتفعة
.17	الهيكل التنظيمي المتطور يحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	2.73	1.26	25	متوسطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.18	سهولة الاتصال بين الموظفين تحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	2.95	0.96	18	متوسطة
.19	تجانس الموظفين يحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	3.00	0.96	17	متوسطة
.20	الالتزام بالقوانين الصادرة من كل الجهات المعنية من قبل موظفي البنك الإسلامي يحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	3.15	1.10	9	مرتفعة
.21	تعزز ثقة الجمهور بنظام الرقابة الداخلية أداء البنك الإسلامي الأردني.	2.88	1.18	21	متوسطة
.22	نظام الرقابة الشرعي الفعال يحسن أداء البنك الإسلامي الأردني.	3.05	0.78	14	مرتفعة
.23	نظام الرقابة الشرعي السهل في عرض قوانينه يحسن أداء البنك الإسلامي الأردني.	3.03	0.95	16	مرتفعة
.24	نظام الرقابة الشرعي الشامل يحسن أداء البنك الإسلامي الأردني.	3.28	0.85	5	مرتفعة
.25	الالتزام بتعليمات الدائرة الشرعية من قبل موظفي وإدارة البنك يحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	2.88	1.02	21	متوسطة
.26	تؤثر الرقابة الداخلية التي تخص التزام الدائرة الشرعية بالشريعة الإسلامية في فتواها على أداء البنك الإسلامي الأردني.	3.43	0.90	4	مرتفعة
"الرقابة الداخلية على أداء البنك الإسلامي الأردني " ككل		**3.08**	**0.52**	–	**مرتفعة**

يظهر من الجدول (15) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال "**الرقابة الداخلية على أداء المصرف الإسلامي الأردني** " تراوحت بين (2.70–3.60)، كان أعلاها الفقرة رقم (1) والتي تنص على "سهولة نظام الرقابة الداخلي تحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.60) وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (4) والتي تنص على "دقة نظام الرقابة الداخلية تحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني " بمتوسط حسابي (2.70) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال "**الرقابة الداخلية على أداء المصرف الإسلامي الأردني** " ككل (3.08) وبدرجة مرتفعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجال الثاني: الرقابة الخارجية على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني

الجدول (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال "الرقابة الخارجية على تطوير أداء المصرف الإسلامي الأردني " والمجال ككل (ن=40)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
.1	نظام الرقابة الخارجي الفعال يحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	2.75	0.93	9	متوسطة
.2	توقيت الرقابة الخارجي يحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	2.98	0.92	4	متوسطة
.3	حيادية الرقابة الخارجية تحسن أداء للبنك الإسلامي الأردني.	2.60	1.24	14	متوسطة
.4	تحسن البنود المشمولة بنظام الرقابة الخارجية من أداء البنك الإسلامي الأردني.	3.05	0.90	2	مرتفعة
.5	مراعاة طبيعة البنك الإسلامي الخاصة من قبل البنك المركزي لها أثر على أداء البنك الإسلامي الأردني.	3.00	0.99	3	متوسطة
.6	تعليمات وقوانين البنك المركزي لها أثر إيجابي في تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني.	2.78	1.07	8	متوسطة
.7	تساعد سياسات البنك المركزي التي تخص الاحتياطات الإجبارية من تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني.	2.75	1.03	10	متوسطة
.8	قضية الملجأ الأخير التي تخص السيولة من قبل البنك المركزي تحسن من أداء البنك الإسلامي الأردني.	2.83	1.06	6	متوسطة
.9	عمليات الرقابة الدورية من قبل البنك المركزي تحسن أداء البنك الإسلامي الأردني.	2.68	1.14	13	متوسطة
.10	الالتزام بتعليمات وقوانين البنك تؤثر إيجابيا على أداء البنك الإسلامي الأردني.	2.90	0.90	5	متوسطة
.11	الالتزام بالتعليمات والشروط الدولية تؤثر إيجابيا على أداء البنك الإسلامي الأردني.	2.70	1.07	12	متوسطة
.12	إلزامية التعليمات الدولية تؤثر إيجابيا على أداء البنك الإسلامي الأردني.	2.73	0.93	11	متوسطة
.13	استخدام سياسة الثواب والعقاب من قبل الجهات الدولية تؤثر إيجابيا علي أداء البنك الإسلامي الأردني.	2.78	1.00	7	متوسطة
.14	العدالة في القوانين والتعليمات المالية الدولية التي تخص الجانب المالي لكل الدول تحسن أداء البنك الإسلامي الأردني.	3.43	0.81	1	مرتفعة
"الرقابة الخارجية على أداء المصرف الإسلامي الأردني " ككل		2.85	0.52	–	متوسطة

يظهر من الجدول (16) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال "**الرقابة الخارجية على أداء المصرف الإسلامي الأردني** " تراوحت بين (2.60-3.43)، كان أعلاها الفقرة رقم (14) والتي تنص " العدالة في القوانين والتعليمات المالية الدولية التي تخص الجانب المالي لكل الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحسن أداء البنك الإسلامي الأردني " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.43) وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (3) والتي تنص على "حيادية الرقابة الخارجية تحسن أداء للبنك الإسلامي الأردني " بمتوسط حسابي (2.60) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال "**الرقابة الخارجية على تطوير أداء المصرف الإسلامي الأردني** " ككل (2.85) وبدرجة متوسطة.

المجال الثالث: تصحيح الانحرافات (انحراف التطبيق عن الخطة والانحرافات عن الأهداف المخططة)على أداء البنك الإسلامي الأردني

الجدول (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال "تصحيح الانحرافات (انحراف التطبيق عن الخطة والانحرافات عن الأهداف المخططة)على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني " والمجال ككل (ن=40)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	اكتشاف الانحرافات في الوقت المناسب تساعد على تطوير الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	2.85	0.98	8	متوسطة
2	انخفاض تكلفة اكتشاف الانحرافات تحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	3.00	1.04	3	متوسطة
3	المعالجة السليمة للانحرافات تحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	2.88	1.28	7	متوسطة
4	المعالجة بأقل التكاليف للانحرافات تحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	2.90	1.08	6	متوسطة
5	مساهمة النظام المحاسبي في كشف الانحرافات تحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	2.80	1.02	9	متوسطة
6	تدريب الموظفين على كشف الانحرافات يحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	2.98	1.00	5	متوسطة
7	ارتفاع التحصيل العلمي لموظفي كشف الانحرافات يحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	2.80	1.09	9	متوسطة
9	مرونة الإدارة في معالجة الانحرافات يحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	3.00	1.09	3	متوسطة
10	خبرة الموظفين في كشف الانحرافات يحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	3.30	1.02	1	مرتفعة
11	تحفيز الموظفين ماديا لكشف الانحرافات يحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.	3.03	1.03	2	مرتفعة
"تصحيح الانحرافات (انحراف التطبيق عن الخطة والانحرافات عن الأهداف المخططة)على أداء البنك الإسلامي الأردني " ككل		**2.95**	**0.66**	-	**متوسطة**

يظهر من الجدول (17) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال "**تصحيح الانحرافات (انحراف التطبيق عن الخطة والانحرافات عن الأهداف المخططة)على أداء البنك الإسلامي الأردني** " تراوحت بين (2.80-3.30)، كان أعلاها الفقرة رقم (10) والتي تنص على " خبرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموظفين في كشف الانحرافات يحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.30) وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرتان رقم (5) و(7) والتي تنصان على " مساهمة النظام المحاسبي في كشف الانحرافات تحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني " و" ارتفاع التحصيل العلمي لموظفي كشف الانحرافات يحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني" بمتوسط حسابي (2.80) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال "**تصحيح الانحرافات (انحراف التطبيق عن الخطة والانحرافات عن الأهداف المخططة) على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني** " ككل (2.95) وبدرجة متوسطة.

الفرع الثالث: اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

H0 الفرضية العدمية: لا يوجد تأثير للرقابة الداخلية(رقابة داخلية، رقابة شرعية) على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني عند مستوى دلالة إحصائية (α=.05)

H1 الفرضية البديلة للدراسة: تؤثر الرقابة الداخلية (رقابة داخلية ، رقابة شرعية) على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني عند مستوى دلالة إحصائية (α=.05).

لاختبار هذه الفرضية، تم تطبيق اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن الرقابة الداخلية (رقابة داخلية ، رقابة شرعية) على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني ، والجدول (18) يوضح ذلك.

الجدول (18)

نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن الرقابة الداخلية (رقابة داخلية ، رقابة شرعية) على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني

الرقابة الداخلية (رقابة داخلية ، رقابة شرعية) على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة "t"	الدلالة الإحصائية
	3.082	0.522	39	7.054	0.05

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر من الجدول (18) أن قيمة (t) موجبة وبلغت (7.054) وبدلالة إحصائية (0.05)، حيث تم مقارنة الوسط العام بالقيمة المعيارية للتدريج الرباعي وهي (2.5)،حيث أن قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية وبذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير للرقابة الداخلية (رقابة داخلية، رقابة شرعية) على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني؛ لتصبح الفرضية المقبولة على النحو التالي:

"وجود تأثير للرقابة الداخلية (رقابة داخلية ’رقابة شرعية) على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني ".

الفرضية الثانية

HO: الفرضية العدمية: لا يوجد تأثير للرقابة الخارجية (شركات التدقيق الخارجية، الرقابة البنكية أو رقابة البنك المركزي، رقابة دولية) على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني عند مستوى دلالة إحصائية α=.05

H1: الفرضية البديلة للدراسة: تؤثر الرقابة الخارجية (شركات التدقيق الخارجية، الرقابة البنكية أو رقابة البنك المركزي ، الرقابة الدولية) على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني عند مستوى دلالة إحصائية α=.05

لاختبار هذه الفرضية، تم تطبيق اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن الرقابة الخارجية (شركات التدقيق الخارجية، الرقابة البنكية أو رقابة البنك المركزي، الرقابة الدولية) على تطوير أداء البنك الإسلامي، والجدول (19) يوضح ذلك.

الجدول (19)

نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن دور الرقابة الخارجية (شركات التدقيق الخارجية، الرقابة البنكية أو رقابة البنك المركزي ، الرقابة الدولية) على أداء البنك الإسلامي

الرقابة الخارجية (شركات التدقيق الخارجية، الرقابة البنكية أو رقابة البنك المركزي ، الرقابة الدولية) على تطوير أداء البنك الإسلامي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة "t"	الدلالة الإحصائية
	2.852	0.522	39	4.262	0.05

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر من الجدول (19) أن قيمة (t) موجبة وبلغت (4.262) وبدلالة إحصائية (0.05)، حيث تم مقارنة الوسط العام بالقيمة المعيارية للتدريج الرباعي وهي (2.5)، وحيث أن قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية وبذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير للرقابة الخارجية (شركات التدقيق الخارجية، الرقابة البنكية أو رقابة البنك المركزي ، الرقابة الدولية) على أداء البنك الإسلامي ؛ لتصبح على النحو التالي:

" **وجود تأثير للرقابة الخارجية (شركات التدقيق الخارجية، الرقابة البنكية أو رقابة البنك المركزي، الرقابة الدولية) على تطوير أداء البنك الإسلامي** ".

الفرضية الثالثة:

HO:الفرضية العدمية: لا يؤثر تصحيح الانحرافات (انحراف التطبيق عن الخطة والانحرافات عن الأهداف المخططة)على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني عند مستوى دلالة إحصائية a=.05

H1:الفرضية البديلة للدراسة: يؤثر تصحيح الانحرافات (انحراف التطبيق عن الخطة والانحرافات عن الأهداف المخططة) على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني عند مستوى دلالة إحصائية a=.05.

لاختبار هذه الفرضية، تم تطبيق اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن دور تقييم الدورات التدريبية كنشاط لاصفي، والجدول (20) يوضح ذلك.

الجدول (20)

نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن دور تصحيح الانحرافات (انحراف التطبيق عن الخطة والانحرافات عن الأهداف المخططة) على أداء البنك الإسلامي الأردني

تؤثر تصحيح الانحرافات (انحراف التطبيق عن الخطة والانحرافات عن الأهداف المخططة) على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة "t"	الدلالة الإحصائية
	2.953	0.664	39	4.312	0.05

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر من الجدول (20) أن قيمة (t) موجبة وبلغت (4.312) وبدلالة إحصائية (0.05)، حيث تم مقارنة الوسط العام بالقيمة المعيارية للتدريج الرباعي وهي (2.5)، وحيث أن قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية وبذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود دور لتصحيح الانحرافات (انحراف التطبيق عن الخطة والانحرافات عن الأهداف المخططة) على أداء البنك الإسلامي الأردني؛ وبذلك ترفض الفرضية العدمية للدراسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي:

"**وجود تأثير لتصحيح الانحرافات (انحراف التطبيق عن الخطة والانحرافات عن الأهداف المخططة) على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني** ".

الفرع الرابع: النتائج والتوصيات

أ- النتائج

1- وجود تأثير إيجابي للرقابة الداخلية بأنواعها على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني.

2- وجود تأثير إيجابي للرقابة الخارجية بأنواعها على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني.

3- وجود تأثير إيجابي لتصحيح الانحرافات على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- **التوصيات.**

1. استخدام نظام رقابي داخلي فعال وسهل وشامل يتسم بالمرونة قادر على تصحيح الانحرافات لكل اقسام البنك.
2. الالتزام بمتطلبات المؤسسات الدولية وتقارير الجهات الخارجية بشأن سلامة المركز المالي والملاءة المالية.
3. الالتزام بتقارير دوائر الرقابة الشرعية وتنفيذ محتواها.
4. الرقي بمستوى منتجات البنك لتحقيق مستوى تنافسي دولي ممتاز في القطاع المصرفي.
5. التركيز على البحث والتعليم والتدريب والتطوير في كل المجالات باستمرار لمواكبة المصارف العالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

1- القرآن الكريم.

2- كتب الحديث والمعاجم.

- البخاري محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، مناقب قرابة رسول الله، جزء 2.
- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، بيروت 1991.
- الفيروز ابادي، القاموس المحيط.
- سنن أبي داود، جزء 3، حديث رقم 2928، دار الكتب العلمية، بيروت.

- 3-الكتب والكتب الالكترونية والرسائل والأبحاث والمقالات.

- إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، عام 2007.
- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، المادة5، وقد نقل التجربة إلى الريف المصري أحمد النجار القاهرة 1958.
- أحمد الصياد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مؤتمر إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان 2004.
- إسماعيل إبراهيم الطراد، مساعد مدير البنك المركزي اربد، علاقة المصارف الإسلامية بالبنك المركزي الأردني، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، عام2004.
- إلغاء الفائدة من الاقتصاد، تقرير مجلس الفكر الإسلامي الباكستاني، 1984.
- بلوم السعيد، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة، الجزائر جامعة منتوري، قسنطية، رسالة ماجستير، عام 2008.
- ثومبسون وارثر، تبني وتأسيس السياسات الإدارية دالاس، 1990.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الوضعي والإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة الحاج خضر، عام 2005.
- جون وبيرس وريتشارد، الإدارة في شركة البيت العشوائي، عام 1989.
- حجاج بن صالح المرعي، إدارة الأفراد، الاكاديميين، للنشر والتوزيع الأردن، عام 2010.
- حسين شحاتة، دليل إرشادات المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، كتاب الكتروني من موقع www.darelmashora.com
- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن2000،
- أحمد محمد موسى، تقييم الأداء الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت عام1966.
- حمزه حماد، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، عام2008.
- حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية اداؤها المالي، عمان، 2011.
- الداغ وستيم، الإدارة، شركة الجنوب الغربي للنشر، أوهاويو، عام 1991.
- رفيق يونس المصري، بحوث في المصارف الإسلامية، دار المكتبي دمشق، 2009.
- عبدالغفار حنفي ابو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية بيروت، 1991.
- رياض منصور الخليفي، استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين عام 2004.
- عبد الباري مشعل، استراتيجية التدقيق الشرعي، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين 2004.
- ريتشارد دافت، الإدارة في درايدن، الولايات المتحدة، الطبعة الثانية، عام1991.
- سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، الاسكندرية 2004.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- سليمان ناصر، علاقة البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، مكتبة الريام، الجزائر، رسالة دكتوراه 2005،
- سمير محمد الشاهد، الضوابط العامة للرقابة المصرفية، اتحاد البنوك العربية، عام 2001.
- الشنواني، صلاح، التنظيم الإداري في قطاع الأعمال، دار المعارف – مصر 1966 .
- صالح صالحي، السياسة المالية والنقدية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء 2001.
- صالح كامل، النشاط المصرفي الإسلامي والدور الرقابي للبنوك المركزية، "بحث مقدم لمجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد 132، عام 1992.
- صلاح الدين محمد امين الامام وصادق راشد الشمري، تفعيل انظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية لنظام CRAFTE نموذجا، مجلة الإدارة الاقتصادية، عدد 90، عام 2011.
- صلاح الشنواني، التنظيم الإداري في قطاع الأعمال، مصر 1966.
- ضياء مجيد الموسوي، الاصلاح النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 34.
- طيار عبدالكريم، الرقابة المصرفية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- عاشور عبد الجواد عبد الحميد، النظام القانوني للمصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.
- عائشة الشرقاوي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000.
- عبد الباري مشعل، الهيئة الشرعية وتدريب الكوادر، ندوة الهيئات الشرعية بين المركزية والتبعية، شركة دراية للاستشارات المالية الإسلامية، عام 2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد الرحمن صباح، الرقابة، لبنان، عام 1986 .
- عبد الغفار حنفي، إدارة البنوك، الاسكندرية 2002.
- عبدالستار أبو غدة، الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالمؤسسات المالية الإسلامية، حولية البركة، عدد4. عام 2002.
- عدنان الهندي، العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي، اتحاد المصارف العربية عام 1986.
- علي محمد حسنين، الرقابة الإدارية في الإسلام المبدأ والتطبيق، القاهرة 1985.
- الغاء الفائدة من الاقتصاد، تقرير مجلس الفكر الإسلامي باكستان.
- الغريب ناصر، الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، مصر 1981.
- غسان قلعاوي، المصارف الإسلامية ضرورة عصرية لماذا، بيروت، 1998.
- فارس ابو معمر، بحث في اثر الرقابة الشرعية على معاملات البنك الإسلامي، عام 1994 .
- فداء العياشي، الرقابة الشرعية ودورها في ضبط أعمال المصارف الإسلامية أعمالها وشروطها، بجث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي، الدورة التاسعة عشر.
- فلاح حسن عداي الحسيني، الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر عمان، عام 2000 .
- القرار الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي رقم 9، الصادر في الدورة الثانية جدة، السعودية عام 1985.
- كاثرين باترول وديفيد مارتن، الإدارة، عام 1991.
- كامل المغربي ومهدي زويلف واخرون، أساسيات في الإدارة، عمان 1994.
- كوثر الأبجي، تطوير مسؤولية مراقب الحسابات، بحث منشور بالمجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد 13، ص262.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- محمد إبراهيم ابو شادي، الوظيفة الرقابية للبنوك الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة عام2000.
- محمد إبراهيم البلتاجي، معايير تقييم أداء المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه، عام 1997.
- محمد إبراهيم، هيكل الجهاز المصرفي ورقابة البنك المركزي عليه، البنك المركزي المصري، بدون سنة نشر.
-محمد أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، القاهرة .
- محمد أحمد الرزاز، اقتصاديات السوق والبنوك المركزية، مكتبة الريام، الجزائر، 2006.
- محمد أحمد صقر وبثينة المحتسب، دور البنوك المركزية في الرقابة على البنوك الإسلامية في ظل العولمة والأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة، بحث مقدم إلى المؤتمر الاقتصادي الدولي، عمان الجامعة الأردنية، 2011 .
- محمد أحمد صقر، وبثينة المحتسب، تكييف الدور الرقابي للبنوك المركزية للتعامل مع البنوك الإسلامية، المجلد40 عدد2، عام2013.
- محمد السويلم، إدارة المصارف الإسلامية والتقليدية، المنصورة 1998.
- محمد امين القطان، الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية.
- محمد شيخون، المصارف الإسلامية، دراسة في تقويم المشاريع الدينية والدور الاقتصادي السياسي، دار وائل، الأردن، 2002.
- محمد عبد الحكيم زعير، بحث في العلاقة بين الرقابة الشرعية والرقابة المالية في المؤسسات الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد 182.
- محمد عبد الفتاح ياغي، مبادئ الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية المجتمعية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- محمد عبد المنعم شعيب، الإدارة المعاصرة تقييم الأداء الجودة الشاملة، مكتبة المنهل القاهرة، عام 2014.
- محمد عبد الوهاب العزاوي وأحمد سليمان الجرجري، بحث الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بين الواقع والطموح، المعهد التقني في الموصل.
- محمد عبدالحليم عمر، الحاجة إلى إعداد معايير محاسبية خاصة بالبنوك الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، ج4، عدد2.
- محمد علي القري، بحث مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، عام 1998.
-محمد عمر جاسر، ورقة عمل، التدقيق الشرعي الخارجي، عام 2009.
- محمد عمر شابرا وطارق الله خان، الاشراف على المصارف الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية جدة.
- محمد عمر شابرا وطارق الله خان، الرقابة والاشراف على المصارف الإسلامية، منظمة
- محمد نجاة الله صديقي، النظام المصرفي اللاربوي، المركز العالمي جده، عام 1985.
- محمود إبراهيم تركي، تحليل التقارير المالية، جامعة الملك سعود .
- محمود حميدات، النظريات والسياسة النقدية، الجزائر 1994.
- محمود عساف، أصول الإدارة، جامعة المنصورة مصر، عام1982، ص 567.
- مدحت صالح، أدوات وتقنيات مصرفية، القاهرة 2001.
- مصطفى نجيب شاويش، إدارة الموارد البشرية، الأردن، عام 1996.
- معبد الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي.
- منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، دار القلم الكويت، 1989.

-منذر محمد الصمادي، اثر كفاءة camels على مؤشرات المتانة المالية للبنوك الإسلامية الأردنية، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،2011.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- منير إبراهيم هندي، إدارة الاسواق والمنشآت المالية، الاسكندرية، 2002.
- موريس إليه، من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد، جدة المعهد الإسلامي للبحوث والتـــدريب، 1992.
- موفق حديد محمد، الإدارة، النظريات والوظائف، عام 2001 .
- نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، عام، 1994.
- نور أحمد، مبادئ محاسبة التكاليف الصناعية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999.
- هيثم عبدالله ذيب، أصول التخطيط الاستراتيجي، عام 2016.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسســات المالية الإسلامية، البحرين، حولية البركة،2002.
- هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والضــوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2000.
- وفاء أحمد محمد، الوساطة المالية في المصارف الإسلامية، بحث تطبيقي.
- يوسف بن عبدالله الشبيلي، الخدمات الاستثمارية في المصارف الإسلامية، دار ابــن الجــوزي، السعودية 2005.
- ياسر الحوراني بحث في الرقابة الدولية على المصارف الإسلامية، الإمارات، المــؤتمر الثالــث والعشرون، عام 2015.

4-المواقع الالكترونية

- -www.jordan Islamicbank.com annual report
- www.bltagi.com-op-ct
- www.aaiofi.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (1)

أداة الدراسة بصورتها الأولية

مقياس الرقابة:

عزيزي المحكم/المُحكمة:.....المحترم/المحترمه.

بعد التحية.....

يقوم الباحث بدراسة بعنوان "**الرقابة ودورها في تطوير أداء المصارف الإسلامية**". ونظرًا لخبرتكم المميزة في مجال الاقتصاد الإسلامي، فقد تمت الاستعانة بشخصكم الكريم لإبداء الرأي في الفقرات التالية والتي يفترض انتماؤها لمقياس الرقابة. يرجى التكرم بقراءة الفقرات بعناية تامة وإبداء الرأي في مدى:

- انتماء الفقرات للأبعاد المدرجة ضمنها.
- سلامة الصياغة اللغوية.
- وضوح الفقرة.
- ملاءمتها لطلبة.
- أي تعديلات مقترحة.

شاكراً لكم حسن التعاون

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعلومات العامة:

ضع اشارة (X) مقابل الخيار

الجنس: ذكر ☐ انثى ☐

العمر: فوق 25 ☐ فوق 35 ☐ فوق 45 ☐

التحصيل العلمي: دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

عدد سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات – 10 سنوات ☐ 10 سنوات فأكثر ☐

الموقع الوظيفي: موظف ☐ رئيس قسم ☐ مدير ☐

القسم الثاني (أسئلة الاستبانة).

الرقم	الفقرة	الانتماء للمجال		صلاحية الفقرة		ملاحظات
		منتمية	غير منتمية	مناسبة	غير مناسبة	
.1	تحسن سهولة نظام الرقابة الداخلي من الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.2	تساعد شمولية نظام الرقابة الداخلي من تطوير الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.3	يحسن تبني نظام الرقابة الداخلي من قبل الموظفين الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.4	يحسن دقة نظام الرقابة الداخلي من الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.5	تساعد درجة مركزية الرقابة من تطوير الاداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.6	وجود إجراءات عمل وتعليمات موحدة تحسن الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.7	وجود إجراءات عمل متوفرة للموظفين بسهولة تحسن الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.8	يحسن اقتناع الموظفين بنظام الرقابة الداخلي من كفاءة الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.9	مشاركة الموظفين بوضع نظام الرقابة الداخلي تحسن من الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.10	يساعد تخفيض تكاليف الانظمة الرقابية على تطوير الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.11	يساعد مدى تطور البرامج المحوسبة من تحسين الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.12	يساعد مدى سهولة البرامج المحوسبة من تحسين الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.13	تحسن سرعة وصول المعلومات التي تخص نتائج انظمة الرقابة الداخلية من الأداء للمصرف الإسلامي الأردني					
.14	تحسن عوائد نظام الرقابة الداخلي من الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.15	يحسن التوقيت السليم لعمليات الرقابة الداخلية من الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.16	تحسن عملية كشف الانحرافات في التطبيق من الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.17	يساعد اكتشاف الانحرافات في الوقت المناسب من تطوير الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.18	تعليمات وقوانين البنك المركزي لها دور إيجابي في تطوير أداء المصرف الإسلامي الأردني.					
.19	يحسن نظام الرقابة الخارجي الفعال من الاداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.20	مراعاة طبيعة البنك الإسلامي الخاصة من قبل البنك المركزي لها أثر إيجابي على أداء المصرف الإسلامي.					
.21	نظام الرقابة الشرعي الفعال يحسن من أداء المصرف الإسلامي الأردني.					
.22	نظام الرقابة الشرعي السهل يحسن من أداء المصرف الإسلامي الأردني.					
.23	نظام الرقابة الشرعي الشامل يحسن من أداء المصرف الإسلامي الأردني.					
.24	تساعد سياسات البنك المركزي التي تخص الاحتياطيات من تطوير الأداء المصرفي.					
.25	تحسن قضية الملجأ الأخير من قبل المركزي من أداء المصرف الإسلامي الأردني.					
.26	تساعد مراعاة البنك المركزي لخصوصية البنك الإسلامي من تطوير الأداء المصرفي.					
.27	الالتزام بقرارات نظام الرقابة الخارجية يؤثر على الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.28	يساعد استغلال الموارد التي في حوزة البنك من قبل أجهزة الرقابة الداخلية من الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.29	يحسن تطور الهيكل التنظيمي من الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.30	تحسن سهولة الاتصال بين الموظفين من الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.31	يحسن مدى تجانس وتفاهم الموظفين من كفاءة الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.32	يحسن مدى الالتزام بالقوانين من كل الجهات المعنية من الأداء المصرفي					
.33	يساعد نظام الحوافز الفعال على تطوير الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.34	تحسن عمليات الرقابة المفاجئة من قبل البنك المركزي من أداء المصرف الإسلامي الأردني.					
.35	تحسن عمليات الرقابة الدورية من قبل البنك المركزي من أداء المصرف الإسلامي الأردني.					
.36	يحسن الالتزام بتعليمات الدائرة الشرعية من قبل موظفي وإدارة البنك من الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
.37	يحسن التزام الدائرة الشرعية بالشريعة الإسلامية في فتواها من أداء المصرف الإسلامي الأردني.					
.38	الالتزام بتعليمات وقوانين البنك المركزي تؤثر إيجابيا على أداء المصرف الإسلامي الأردني.					
.39	الالتزام بالتعليمات والشروط الدولية تؤثر إيجابيا على أداء المصرف الإسلامي الأردني.					
.40	توقيت الرقابة الخارجية يحسن الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-41	حياد الرقابة الخارجية يحسن أداء المصرف الإسلامي الأردني.					
-42	إلزامية التعليمات الدولية تؤثر إيجابيا على أداء المصرف الإسلامي الأردني.					
-43	استخدام سياسة الثواب والعقاب من قبل الجهات الدولية تؤثر إيجابيا على أداء المصرف الإسلامي الأردني.					
-44	مراعاة ظروف الدول المختلفة الاقتصادية من قبل الجهات الدولية المعنية تؤثر إيجابيا على أداء المصرف الإسلامي الأردني.					
-45	العدالة في التعليمات والقوانين الدولية تحسن أداء المصرف الإسلامي الأردني.					
-46	المعالجة السليمة للانحرافات تحسن من الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
-47	المعالجة بأقل التكاليف للانحرافات تحسن من الأداء للمصرف الإسلامي الأردني.					
-48	ثقة الجمهور بنظام الرقابة الداخلي يعزز أداء البنك الإسلامي الأردني إيجابيا.					
-49	تحسن البنود المشمولة بنظام الرقابة الخارجية من أداء المصرف الإسلامي الأردني.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (2)

قائمة أسماء المحكمين

الاسم	الرتبة العلمية	التخصص	مكان العمل
أ. د. رياض المومني	أستاذ دكتور	اقتصاد	جامعة اليرموك
د. محمد محمود بني عيسى	أستاذ مشارك	اقتصاد ومصارف إسلامية	جامعة اليرموك
د. عماد رفيق بركات	أستاذ مشارك	اقتصاد ومصارف إسلامية	جامعة اليرموك
د. نوح الشياب	أستاذ مشارك	اقتصاد	جامعة اليرموك
د. شادي جوارنه	أستاذ مشارك	اقتصاد ومصارف إسلامية	جامعة اليرموك
د. نسرين دحيلة	أستاذ مشارك	اقتصاد ومصارف إسلامية	جامعة اليرموك
د. ميساء ملحم	أستاذ مشارك	اقتصاد ومصارف إسلامية	جامعة اليرموك
د. عبدالله البدارين	أستاذ مشارك	اقتصاد ومصاف إسلامية	جامعة اليرموك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (3)

أداة الدراسة بصورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي / أختي....

يقوم الباحث بدراسة بعنوان الرقابة وأثرها على أداء المصارف الإسلامية وذلك استكمالا للحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، يرجى قراءة كل فقرة من فقرات المقياس ثم وضع إشارة (X) امام الفقرة والعمود المناسب محدداً أنسب الإجابات بالنسبة لك مع توخي الدقة والموضوعية في الإجابة، علما بان اجابتك ستكون سرية ولن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي فقط.

أولاً: المعلومات العامة

ضع اشارة (X) امام الاختيار المناسب لك

الجنس

ذكر ☐

انثى ☐

العمر

من 20 –29 سنة ☐

من 30 –39 سنة ☐

من 40 سنة فما فوق ☐

التحصيل العلمي

دبلوم ☐

بكالوريوس ☐

دراسات عليا ☐

عدد سنوات الخبرة

أقل من خمس سنوات ☐

(5–10) سنوات ☐

أكثر من عشرة سنوات ☐

المنصب الوظيفي

موظف ☐

رئيس قسم ☐

مدير ☐

الموقع الوظيفي

الإدارة العامة ☐

فرع ☐

مكتب ☐

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أسئلة الاستبيان

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	غير موافق بشدة	غير موافق
.1	سهولة نظام الرقابة الداخلي تحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
.2	شمولية نظام الرقابة الداخلي تحسن من تطوير الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
.3	المساهمة من قبل موظفي دائرة الرقابة للبنك في وضع نظام الرقابة الداخلية تحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
.4	دقة نظام الرقابة الداخلية تحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
.5	تساعد درجة مركزية نظام الرقابة الداخلي على تطوير الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
.6	توفر إجراءات عمل وتعليمات موحدة تحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
.7	سهولة الحصول على إجراءات العمل من قبل الموظفين تحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
.8	اقتناع الموظفين بنظام الرقابة الداخلي يحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
.9	مشاركة الموظفين للبنك الإسلامي الأردني بوضع نظام الرقابة الداخلي يسهم في تحسين الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
.10	ملائمة تكاليف الانظمة الرقابية الداخلية لحجم البنك يساعد على تطوير الأداء للبنك الإسلامي الأردني				
.11	تطور البرامج المحوسبة يساعد على تحسين الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
.12	سهولة البرامج المحوسبة تساعد على تحسين الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
.13	سرعة وصول المعلومات التي تخص نتائج انظمة الرقابة الداخلية تساعد على تطوير الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
.14	تحسن عوائد البنك من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
.15	التوقيت السليم لعمليات الرقابة الداخلية يحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
.16	يساعد استغلال الموارد التي تكون في حوزة البنك من قبل أجهزة الرقابة الداخلية على تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني.				
.17	الهيكل التنظيمي المتطور يحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.18	سهولة الاتصال بين الموظفين تحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
.19	تجانس الموظفين يحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
.20	الالتزام بالقوانين الصادرة من كل الجهات المعنية من قبل موظفي البنك الإسلامي يحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
.21	تعزز ثقة الجمهور بنظام الرقابة الداخلية أداء البنك الإسلامي الأردني.				
.22	نظام الرقابة الشرعي الفعال يحسن أداء البنك الإسلامي الأردني.				
.23	نظام الرقابة الشرعي السهل في عرض قوانينه يحسن أداء البنك الإسلامي الأردني.				
.24	نظام الرقابة الشرعي الشامل يحسن أداء البنك الإسلامي الأردني.				
.25	الالتزام بتعليمات الدائرة الشرعية من قبل موظفي وإدارة البنك يحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
.26	تؤثر الرقابة الداخلية التي تخص التزام الدائرة الشرعية بالشريعة الإسلامية في فتواها على أداء البنك الإسلامي الأردني.				
.27	نظام الرقابة الخارجي الفعال يحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
.28	توقيت الرقابة الخارجية يحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
.29	حيادية الرقابة الخارجية تحسن أداء البنك الإسلامي الأردني.				
.30	تحسن البنود المشمولة بنظام الرقابة الخارجية من أداء البنك الإسلامي الأردني.				
.31	مراعاة طبيعة البنك الإسلامي الخاصة من قبل البنك المركزي لها أثر على أداء البنك الإسلامي الأردني.				
.32	تعليمات وقوانين البنك المركزي لها دور إيجابي في تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني				
.33	تساعد سياسات البنك المركزي التي تخص الاحتياطيات الإجبارية من تطوير أداء البنك الإسلامي الأردني.				
.34	قضية الملجأ الأخير التي تخص السيولة من قبل البنك المركزي تحسن من أداء البنك الإسلامي الأردني.				
.35	عمليات الرقابة الدورية من قبل البنك المركزي تحسن أداء البنك الإسلامي الأردني.				
.36	الالتزام بتعليمات وقوانين البنك المركزي تؤثر إيجابيا على أداء البنك الإسلامي الأردني.				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.37	الالتزام بالتعليمات والشروط الدولية تؤثر إيجابيا على أداء البنك الإسلامي الأردني.				
-38	إلزامية التعليمات الدولية تؤثر إيجابيا على أداء البنك الإسلامي الأردني.				
-39	استخدام سياسة الثواب والعقاب من قبل الجهات الدولية تؤثر إيجابيا على أداء البنك الإسلامي الأردني.				
-40	العدالة في القوانين والتعليمات المالية الدولية التي تخص الجانب المالي لكل الدول تحسن أداء البنك الإسلامي الأردني.				
-41	اكتشاف الانحرافات في الوقت المناسب تساعد على تطوير الأداء للبنك الإسلامي الأردني				
-42	انخفاض تكلفة اكتشاف الانحرافات تحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني				
-43	المعالجة السليمة للانحرافات تحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
-44	المعالجة بأقل التكاليف للانحرافات تحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
-45	مساهمة النظام المحاسبي في كشف الانحرافات تحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني				
-46	تدريب الموظفين على كشف الانحرافات يحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني				
-47	ارتفاع التحصيل العلمي لموظفي كشف الانحرافات يحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
-48	مرونة الإدارة في معالجة الانحرافات يحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
-49	خبرة الموظفين في كشف الانحرافات يحسن الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				
-50	تحفيز الموظفين ماديا لكشف الانحرافات يحسن من الأداء للبنك الإسلامي الأردني.				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Jafal, muhanad**, The Control And Its Effect On The Islamic Bank performance Case Study For Islamic Bank Of Jordan,** yarmouk university,2019, (Supervisor Dr. adnan al.rababah).

The objective of the letter is to examine the impact of the performance control on the Islamic Bank of Jordan and to indicate the contribution of the supervisory committees of all types in developing the performance of the Jordan Islamic Bank and the most important criteria used to judge the performance and identify the most important obstacles facing Islamic banks in dealing with banking internally and externally. Which is available in previous studies of books, letters, researches and articles and descriptive statistical method for analyzing the data collected through the questionnaire to show the effect of the supervision of the Islamic Bank of Jordan. The research has been concluded

1. The effect of internal control (internal banking supervision, Shari'a supervision) on the performance of the Islamic Bank of Jordan, where the value of t (7,054) and statistical significance (0.05)

2 - The presence of external control (external audit companies, banking supervision or control of the Central Bank, international supervision) on the performance of the Islamic Bank of Jordan, where the value of t (4.262) and a statistical value equal to (0.05)

3- The presence of an effect to correct deviations (deviations from application of the plan and deviations from planned objectives) on the performance of the Islamic Bank of Jordan where the value of t (4.312) and statistical significance equal to (0.05)

The letter also stressed the special and relatively modern nature of Islamic banking, which seeks to develop methods and other tools that do not depend on the forbidden interest to attract sources of money and use the money with banking products approved by the Islamic Sharia.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com